

شرح

مِثْقَلُ حُجَّةِ الْإِسْرَافِ

للعامة الشيخ

أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري

دار البصائر



شيخ
ماتن ملخص الاعراب

شرح مِثْنُ مِلْحَةِ الْأَعْرَابِ

لِلْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ
أَبِي مَعْتَدٍ الْقَاسِمِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَمِيرِيِّ الْبَصْرِيِّ



القاهرة - زهراء مدينة نصر.

محمول: ٠١٥٠٤٨٩٨٢ - ٠١٦٨٨٣٣٥٢٥

مركز التوزيع / ٢٢ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر.

محمول: ٠١٠٢٤٣٦٢٦٢ - ٠١٦٨٨٣٣٥٢٤

● جميع الحقوق محفوظة للناسـر ●

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠٠٨/١٩٧٦٧

التقديم الدولي

I.S.B.N. 978-977-6259-69-0

يحظر الطبع أو النقل أو الترجمة أو التحويل إلى بيانات
إلكترونية لأي جزء من هذا الكتاب دون إذن كتابي من الناسـر

المؤلف مسنول مسئولية كاملة عن أفكار وأسلوب ولغة هذا الكتاب
وتقتصر مسئولية الدار على الإخراج الفني فقط



شرح مِثْنُ حُجْرَةِ الْإِسْرَافِ

لِلْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ

أَبِي مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَمْرِيِّ الْبَصْرِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(أقول من بعد افتتاح القول بحمد ذي الطول شديد الحول)
(وبعده فأفضل السلام على النبي سيد الأنعام)
(وآله الأطهار خير آل فافهم كلامي واستمع مقالي)
(يا سائلي عن الكلام المنتظم حدًا ونوعًا وإلى كم ينقسم)

الحدّ ما يمنع الشيء المحدود من الخروج عما حدّ به ويمنع غيره من الدخول فيه، ومنه اشتقاق حدود الدار، والحد في اللغة هو المنع ومنه سُمي البواب حدادًا لمنعه الطارق من الدخول، والنوع فرع للجنس الذي هو الأصل، وقد يتحول النوع جنسًا إذا اشتمل على أصناف؛ كالتمر هو نوع لجنس الحلاوة، وهو جنس لأنواعه. من البرني والمعقلي وغيرهما.

(اسمع هُديت الرشد ما أقول وافهمه فهم من له معقول)

المعقول مصدر عقل، يقال عقلت الشيء أي فهمته، ومثله من المصادر التي جاءت على وزن مفعول: ميسور، ومعسور، ومخلوف، وعند بعضهم أن قوله تعالى: ﴿بِأَيِّكُمْ أَلْمَفَّتُونَ﴾ [القلم: ٦] مصدر فتن، وعند الأكثرين أنه مفعول والباء زائدة.

* * *

باب الكلام

(حدّ الكلام ما أفاد المستمع نحو سعى زيد وعمرو متبع)

الكلام عبارة عما يحسن السكوت عليه وتتم الفائدة به، ولا يأتلف من أقل من كلمتين، فأما قولك: (صه) بمعنى اسكت، و(مه) بمعنى اكفف، ففي كل منهما ضمير مستتر للمخاطب، والضمير المستتر يجري مجرى الاسم الظاهر، فكان انعقاد الكلام بلفظتين، وكذلك قولك: قمت وما أشبهه فهو بمنزلة كلمتين؛ لأن التاء التي هي الضمير بمنزلة الاسم الظاهر فأما قولك: زيد، وقام، وهل؛ فيسمى كل منها إذا انفرد كلمة، ولا يسمى كلامًا لأنه لا يحسن السكوت عليه فإن قلت: «إن قام زيد» سمي ذلك كَلِمًا لكونه ثلاث كلمات ولا يسمى كلامًا لأنه لا يحسن السكوت عليه؛ فإن وصلته بقولك: «قمت» سمي كلامًا لحسن السكوت عليه ويسمى أيضًا كَلِمًا لكونه من أربعة ألفاظ.

والكلام ينعقد من اسمين كما مثلناه، وعمرو متبع وتسمى الجملة المبتدأة، أو من اسم وفعل كما مثلناه من سعى زيد وتسمى جملة فعلية، ولا ينعقد الكلام المقيد من فعلين ولا من حرفين ولا من فعل وحرف ولا من اسم وحرف إلا في النداء، مثل قولك: يا زيد؛ لأن حرف النداء حل محل الفعل الذي هو أدعو زيدًا أو أنادي، ومن هذا الوجه استدل على أن كيف اسم لانعقادها مع الاسم كلامًا تامًا في قولك كيف زيد، إذ لا يجوز أن تكون حرفًا لأنها ليست بحرف نداء فتنعقد مع الاسم كلامًا تامًا. ولا يجوز أن تكون فعلًا لأن الفعل يليها بلا حاجز كما قال الله تعالى: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٦]، فلما خرجت عن أن تكون حرفًا وأن تكون فعلًا دل على أنها اسم.

(ونوعه الذي عليه ينبنى اسم وفعل ثم حرف معني)

أقول الاسم مشتق من السموّ ولهذا صغر على سميّ، وإنما سمي اسماً لأنه لما استغنى عن الفعل والحرف سما عليهما، والحرف سمي حرفاً لاستغناء الاسم والفعل عنه إذا اتلفا فكأنه صار بمنزلة لآخر، وقيل لأنه وقع طرفاً وآخر كل شيء حرفه والمراد بقولنا «حرف معني» أي معنى من معاني الكلام العشرة التي هي: الخبر والاستخبار والأمر والنهي والنداء والقسم والطلب والعرض والتمني والتعجب، ثم إن الحرف إنما يراد لمعنى في غيره لا في ذاته ألا ترى أنك إذا قلت: هل زيد عندك؟ فالاستفهام عن زيد الذي هو اسم وإذا قلت: هل قام زيد؟ فالاستفهام عن الفعل الذي هو قام ولا تدل نفس لفظة هل على معنى في ذاتها بل على معنى في الاسم والفعل.

والفرق بين حرف المعنى وحرف الهجاء أن حرف الهجاء جزء من الكلمة وحرف المعنى كلمة بذاتها.

* * *

باب الاسم

(فالاسم ما يدخله مِنْ وإلى أو كان مجرورًا بحتى وعلى)

(مثاله زيد وخيل وغنم وذا وتلك والذي وَمَنْ وكم)

للاسم عدة علامات وإنما اقتصرنا منها في الملحة على حروف الجر لكونها أعم علاماته وبدخول حتى على إذا في مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١]، استدل على أن إذا اسم ومن خصائص علاماته التنوين وقد تضمنته الملحة عند ذكر إعراب الاسم المنون، وبالتنوين استدل على أن (صه) أو (مه) و(أف) و(تف) و(رويد) و(هيهات) أسماء للحقائق، التنوين بها في قولك: (صه) و(مه) و(أف) و(تف) و(رويدًا) و(هيهات) وبه استدل أيضًا على أن إذا اسم لدخول التنوين عليه في قولك: حيثنذ ويومئذ ومن خصائص الاسم جواز كونه فاعلاً وبه استدل على أن الضمائر المتصلة بالفعل أسماء في قولك قمتُ وقمتَ وقمتِ وقمنا، ومن علامته أيضًا جواز كونه مفعولاً وبه استدل على أن إياك اسم كقولك إياك قصدت، ومن علاماته جواز الإخبار عنه وبه استدل على أن أنا وأنت ونحن أسماء لجواز قولك: أنا خارج وأنا داخل وأنت مقيم ونحن منطلقون.

* * *

باب الفعل

(والفعل ما يدخل قد والسين عليه مثل بان أو يبين)

أما (قد) فهو حرف معناه التوقع وتقريب الفعل ويدخل على الماضي والمستقبل كما قال سبحانه وتعالى في الماضي: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا﴾ [البقرة: ٦٥]، وقال في المستقبل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وأما (السين) وأختها (سوف) فكلتاها حرف معناه التنفيس وقد يستعملان بمعنى الوعد والوعيد وهما يختصان بالدخول على الفعل المستقبل ويخرجانه عن أن يكون للحال في مثل قولك: زيد سيصلي، أو سوف يصلي، فإن جعلتها اسمين أدخلت عليهما التنوين كما قال الشاعر:

ليت شعري وأين مني ليت إن ليتاً وإن سوفاً عناء
(أو لحقه تاء من يحدث كقولهم في ليس لست أنفث)

من جملة علامات الفعل اتصال تاء المتكلم بآخره وبه استدل على أن ليس وعسى فعلان، كقولك: لست أنفث، وعسيت أن أخرج، ومن علاماته أيضاً اتصال التاء الساكنة التي هي علامة فعل المؤنث بآخره، كقولك: قامت وذهبت، وبذلك استدل على أن نعم وبش فعلان، كقولك: نعمت المرأة هند وبشت المرأة نعم، ومنه الحديث: «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل» فسكن عليه السلام التاء ليدل على أنه أراد بها تأنيث الفعل لأن تقدير الكلام: من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة، ومن وقف على نعمت في هذا الخبر بالهاء فقد حن وغلط على أن بعضهم رواه: فيها ونعمت، فجعل التاء ضمير المخاطب بتسكين الميم وفتح

التاء، والمقصود في هذه الرواية الدعاء له بالتنعم، فإن اعترض معترض بأن باء الجر قد وجدت داخله على نعم كما حكى أن بعض العرب بُشِّرَ بنت فوجم فقيل له: نعم الولد هي فقال: والله ما هي بنعم الولد نصرها عِواء وبرها سرقة، فالجواب عنه أن الباء دخلت على اسم محذوف في الكلام وتقديره ما هي بالتي يقال لها نعم الولد:

(أو كان أمر إذا اشتقاق نحو قل ومثله ادخل وانبسط واشرب وكل)

من جملة علامات الفعل أن يكون أمرًا مشتقًا من مصدر كقولك: قم واقعد ألا ترى أنها مشتقان من القيام والقعود، والمقصود بقولنا: مشتقًا من مصدر الاحتراز بهذه اللفظة من أسماء الأفعال التي هي (صه) و(مه) و(إيه) ونظائرها، لأنها صيغت صيغ أفعال الأمر إلا أنها غير مشتقة من مصدر.

* . * *

باب الحرف

(والحرف ما ليست له علامة فقس على قولي تكن علامة)

مثاله حتى ولا وثما وهل وبلى ولو ولم لما

شبه الحرف في تعريفه بإخلائه من العلامة بكون ثلاثة أثواب بيض معك فعلت اثنين منها فأخلاء الأخير من العلامة علامة له تخرجه عن الاشتباه وتزيل عنه الالتباس، وقوله: «تكن علامة» يعني به الكثير العلم المبالغ فيه ومن أصول كلام العرب إدخال الهاء في صفة المؤنث وحذفها من صفة المذكر كقولهم: قائم وقائمة وعالم وعالمة، إلا أنهم عمدوا إلى عكس هذا الأصل عند المبالغة في الصفة فألحقوا الهاء بصفة المذكر في المبالغة فقالوا للكثير العلم: علامة، وللمتسع في الرواية: راوية، وللمطلع على حقائق النسب: نسابة، وحذفوا الهاء من صفة المؤنث في المبالغة فقالوا للمرأة الكثيرة الصبر والشكر: امرأته صبور شكور، وللكثيرة الكسل والتعطر: مكسال ومعطار، ليدلوا بتغيير الصفة عن أصلها الموضوع لها على معنى حدث فيها وهو المبالغة: وحكي أن أبا علي الفارسي سئل: هل يجوز إدخال هذه الهاء في صفات الله تعالى؟ فمنع منها واحتج بأن الهاء من خصائص المؤنث التي ذم الله تعالى من نسبها إليه بقوله سبحانه: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتًا﴾ [النساء: ١١٧]؛ فلهذا لم يجر إدخال الهاء في صفاته تنزيهاً له عما ينطلق على صفة المؤنث.

* * *

باب النكرة والمعرفة

(والاسم ضربان فضرب نكرة والآخر المعرفة المشتهرة)

النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عليها، كما أن التذكير هو الأصل في الأسماء والتأنيث فرع عليه، والنكرة كل اسم عمّ اثنين فصاعدًا من جنسه، وأعم النكرات (شيء) لوقوعه على الموجود والمعدوم والجوهر والعرض.

(فكل ما ربّ عليه تدخل فإنه منكر يارجل)

(نحو غلام وكتاب وطبق كقولهم ربّ غلام لي أبق)

يعتبر الاسم النكرة بحسن دخول ربّ عليه نحو ما تقدم تمثاله في نظم الملحة، وبهذا الاعتبار استدل على أن مثلك وغيرك نكرتان لجواز دخول رب عليهما كما قال الشاعر في (غيرك):

يا رب غيرك في النساء عزيزة بيضاء قد متعتها بطلاق

وكقول امرئ القيس في (مثلك)

فمثلك جبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي ثنائم محول

يريد قرب مثلك؛ لأن ربّ تضمرب بعد الفاء كما تضمرب بعد الواو.

وما عدا ذلك فهو معرفه لا يمتري فيه الصحيح المعرفة

(مثاله السدار وزيد وأنا وذا وتلك والذي وذو الغنى)

المعرفة كل اسم خص واحدًا بعينه من جنسه وتنوع خمسة أنواع:

أحدها: الأسماء الأعلام، ولا فرق بين أن تكون مفردة نحوة زيد وهند، أو

مضافة: نحو عبدالله وعبد مناف، أو كنية نحو: أبي الحسن، أو لقبًا نحو: ملاعب

الأسنة وتأبط شرًا، وعند بعض النحويين أن هذا النوع هو أعرف المعارف.

والنوع الثاني: الأسماء المضمرة وهي نوعان متصلة ومنفصلة؛ فالمتصلة كتاء المتكلم المضمومة، وتاء المخاطب المفتوحة، وتاء المخاطبة المكسورة، ولا تدخل هذه التاء إلا على الفعل الماضي، فإذا اتصلت به سكن آخره لشدة امتزاجها به، ومنها: الكاف للمخاطب والهاء للغائب والياء التي للمتكلم، ونظائر ذلك، والمنفصلة مثل: أنا وأنت ونحن وهو وهي وهما وهم وهن وإياك وإياي وما أشبه ذلك، وعند بعضهم أن هذه أخص المعارف.

النوع الثالث: أسماء الإشارة، وتسمى أيضًا المبهمة نحو: هذا وذاك وهذه وتلك والذي والتي.

والنوع الرابع: الأسماء المعرفة بالألف واللام نحو: الرجل والفرس والدار والثوب، وفي هذا النوع ما لا تفارقه الألف واللام كاسم الله تعالى والذي والتي واللات والعزى والآن.

والنوع الخامس: الأسماء المضافة إلى أحد هذه الأنواع الأربعة المقدم ذكرها كقولك: غلام زيد وغلامي وغلाम هذا وغلَام الأمير.

وقد تضمنت الملحة هذه الأنواع الخمسة فيما اشتمل عليه البيتان المذكوران أمام هذا الشرح لأن الدار من النوع المعرّف بالألف واللام، وزيدًا من نوع الأسماء الأعلام، وأنا وأنت من نوع الأسماء المضمرة، وذا وتلك والذي من نوع الأسماء الإشارة المبهمة، وذو الغنى من نوع الأسماء المضافة.

* * *

باب التعريف

(وآلة التعريف أل فمن يرد تعريف كبد مبهم قال الكبد)

(وقال قوم إنها اللام فقط إذ ألف الوصل متى يدرج سقط)

إذا أردت تعريف الاسم النكرة أدخلت عليه الألف واللام فيصير بدخولها عليه معرفة، مثاله أن تقول: اشتريت فرساً، فإذا بعته وجب أن تقول: ثم بعت الفرس، فتدخل الألف واللام ليعلم المخاطب أن الفرس المبيع هو الفرس المبتاع، ومن هذا قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ أَلْرُّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥-١٦]، وتكون هذه الألف واللام هي التي للعهد، وقد اختلف النحويون في آلة التعريف؛ فكان الخليل يرى أن الألف واللام جميعاً هما آلة التعريف، ويحتج في ذلك بأن اللام لو أفردت للتعريف لجاءت منفردة كغيرها من اللامات، فلما سكنت دل على أنها متشبهة بالألف، وحكي عنه أنه كان يقول آلة التعريف (أل) على وزن هل ولا يقول إنها الألف واللام، وعند غيره من النحويين أن اللام وحدها للتعريف بدليل سقوط همزة الوصل عند إدراج الكلام.

ثم إن التعريف نقيض التنكير فلما كان التنكير بالتونين الذي هو على حرف واحد وجب أن يكون التعريف أيضاً بحرف واحد، لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، وعند أصحاب هذا القول أن اللام متحركة وإنما سكنت لتشبهها بالاسم الداخلة عليه والإيدان بامتزاجها به وحلوها بمنزلة جزء منه، وأن الألف إنما أدخلت عليها ليتمكن افتتاح النطق بها إذا وقعت أول الكلام، وقولنا في الملحة: «إذ ألف الوصل متى يدرج سقط»، قد تضمن تذكير الألف

ولولا التزام إقامة الوزن لجاز أن يقال: متى تدرج سقطت؛ لأن حروف المعجم بأسرها يجوز تذكيرها وتأنيثها، وقولنا: «فمن يرد تعريف كبد مبهم قال الكبد»، قد جمع هذا البيت بين اللغتين المسموعتين في الكبد لأنه يقال كبد على وزن فعل ثم يخفف فيقال كبد على وزن فعل.

* * *

باب قسمة الأفعال

(وإن أردت قسمة الأفعال لينجلي عنك صدا الإشكال)

(فهي ثلاث ما هن رابع ماض وفعل الأمر والمضارع)

إنما انقسم الفعل ثلاثة أقسام لأن كل فعل يدل بصيغته على قسم من أقسام الزمان بعينه، ولما كانت أقسام الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل انقسم الفعل أيضًا إلى ثلاثة أقسام: ماض ويعتبر بأمس، وحاضر ويعتبر بالآن، ومستقبل ويعتبر بغد، وقد جمع زهير بن أبي سلمى أقسام الزمان في بيت فقال:

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي

وفعل الأمر من قبيل الأفعال المستقبلية لأن الأمر إنما يستدعي من المأمور أن يحدث الفعل، وأما الفعل المضارع فهو ما يحتمل الحال والاستقبال حتى يخلص لأحدهما بقرينة تقترن به فإذا قلت: زيد يصلي احتمل كلامك أن يكون في حالة الصلاة أو يكون يصلي فيما بعد، فإن أدخلت على الفعل سوف أو السين خلصته للاستقبال، وإن أدخلت عليه اللام أو قرنته بالآن خلصته للحال، وهذا أحد الوجوه التي سمي بها هذا الفعل مضارعًا، ومعنى المضارع المشابه فكأنه شابه الاسم من حيث إنه يصلح للشيثين حتى يخلص لأحدهما بقرينة، كما أن (رجلاً) يصلح لأكثر من واحد، فإذا أدخلت عليه آلة التعريف خصصت شخصًا بعينه، وقيل: إن اشتباههما من حيث إن قولك: يضرب ويضربان ويضربون يشابه قولك: ضارب وضاربان وضاربون لاتفاقهما في عدة الحروف وهيئة الحركات والسكون، وقيل أيضًا في مشابتهما أن اللام المفتوحة تدخل على خبر إن

المكسورة إذا كان فعلاً مضارعاً، كما تدخل عليه إذا كان اسماً فتقول: إن زيدا يقوم، كما تقول: إن زيدا لقائم، ولا تدخل على الفعل الماضي إذا وقع خبر لإن. (فكل ما يصح فيه أمس فإنه ماضٍ بغير لبس)

اعتبار الفعل الماضي بدخول أمس عليه مطرد ما لم يدخل عليه حرف شرط، فإن دخل عليه حرف شرط نقل معناه إلى الاستقبال، كقولك: إن خرج زيد غداً خرجت، والعلة فيه أن حرف الشرط وضع لالتزام المجازاة التي تقع في المستقبل فاقتضى الكلام تناسب معنى الفعلين، ونقيض إن الشرطية في نقل معنى الفعل الماضي إلى الاستقبال حرف الجزم في نقله معنى الفعل المستقبل إلى الماضي كقولك: لم يخرج زيد أمس؛ لأن من أدوات النفي (لم) فكان تقدير الكلام: ما خرج زيد أمس.

(وحكمه فتح الأخير منه كقولهم سار وبان عنه)

الفعل الماضي من جملة المبنيات وحكمه فتح آخر حرف منه ما لم يكن آخره ألفاً سواء كان ثلاثياً كقولك: ذهب وخرج، أو رباعياً كقولك: أكرم وأحسن، أو خماسياً كقولك: اقترب وانطلق، أو سداسياً كقولك اعشوشب واستخرج؛ فإن كان لمؤنث زدت في آخره تاء ساكنة فقلت: هند ذهبت، والناقصة وضعت، وقد تحرك هذه التاء في موضعين: أحدهما: إذا كان الفعل لمثنى فتحرك بالفتح كقولك: الهندان قامتا، والناقتان وضعتا، لأن ما قبل الألف لا يكون أبداً إلا مفتوحاً، والموضع الثاني: إذا ولي التاء همزة الوصل؛ إذ لا يوجد ما بعدها إلا ساكناً فتسقط هي عند اندراج الكلام ويلتقي الساكن بعدها بالتاء الساكنة، فيجب لالتقاء الساكنين كسر التاء التي هي علامة فعل المؤنث، وذلك نحو قوله جل جلاله: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١]، فكسر التاء لأجل سكونها

وسكون اللام، وكقوله جل من قائل: ﴿قَالَتْ أَمْرَأْتُ آلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]،
فكسر التاء لسكونها وسكون الميم لأن همزة الوصل فيها ساقة لاندرج
الكلام، فإن كان آخر الفعل الماضي ألفاً كانت ساكنة لامتناع تحريكها، فإن كان
الفعل لمؤنث سقطت الألف لأجل التقائها بالتاء التي هي علامة فعل المؤنث،
فتقول في المذكر: زيد غدا، وفي المؤنث: هند غدت.

* * *

باب الأمر

(والأمر مبني على السكون مثالـه احذر صفقة المغبون)

اعلم أن أفعال الأمر مبنية الأواخر على السكون وسكونها سكون بناء لا جزم، فأما صيغتها فإنها مأخوذة من الفعل المضارع ومشتقة منه، فإذا أردت أن تصوغ فعل أمر حذف حرف المضارعة من فعله المستقبل لأنه زائد ولا اعتبار بالزائد ثم نظرت إلى ما يليه، فإن كان متحركاً صغت مثال الأمر على صيغته وحركته بحركته فتقول في الأمر من يدحرج ويثب: دحرج وثب، وإن أمرت المؤنث زدت عليه ياء ساكنة فقلت: دحرجي وثبي، وإن أمرت اثنين من الذكور والإناث قلت: دحرجا وثبا، وإن أمرت جماعة من ذكور ما يعقل قلت: دحرجوا وثبوا، وإن أمرت جماعة من الإناث أو مما لا يعقل قلت: دحرجن وثبن، وإن كان الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكناً مثل الحاء من يحذر والنون من ينطلق والسين من يستخرج اجتلبت لمثال الأمر همزة الوصل لتوصل بها إلى النطق بالساكن فقلت: احذر انطلق استخرج، وثبتت هذه الهمزة إذا ابتدأت وتسقط في اللفظ إذا اتصلت بكلام قبلها- وإن ثبتت في الخط- وقد شد من ذلك فعلان سكن ما بعد حرف المضارعة فيهما ولم تدخل همزة الوصل عليهما، وهما قولك: خذ وكل، وجوز في فعلين آخرين إلحاق همزة الوصل فيهما وحذفها منهما وهما: مر وسل، وقد ورد القرآن المجيد باللغتين، فقال جل جلاله: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١] بحذف همزة الوصل، وقال في موضع آخر: ﴿فَسَقَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] بإلحاق الهمزة في الوصل، وأما حكم حركة هذه الهمزة فإنها تفتح في موطن وتضم في موطن وتكسر فيما عداهما.

فأما الموطن الذي تفتح فيه فهو إذا انضم حرف المضارعة وكان فعله الماضي رباعياً فتقول في الأمر: أكرم زيداً، أنصف عمرًا، كما قال جل جلاله: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]، فالهمزة في أوائل هذه الأفعال همزة قطع وتكون مفتوحة لأن الأفعال الماضية التي هي: أكرم وأنصف وأحسن رباعية، وحرف المضارعة من مستقبلها مضموم.

وأما الموطن الذي تضم فيه فهو إذا كان الثالث من الفعل المضارع مضمومًا ضمًا لازمًا كقولك إذا أمرت من يخرج ويسكن: اخرج اسكن.

وأما الموطن الذي تكسر فيه فهي إذا كان ثالث الفعل المضارع مكسورًا أو مفتوحًا، أو أمرت من فعل خماسي أو سداسي كقولك في الأمر من يضرب: اضرب، ومن يذهب: اذهب، ومن ينطلق: انطلق، ومن يستخرج: استخرج، وإن أمرت من فعلٍ آخره حرف مشدد فإن كان الأمر لذكر جاز لك أن تدغم وأن تظهر الحرفين، فإن شئت قلت في الأمر من يفض: غض بصرك، وإن شئت قلت: اغضض بصرك فمن قال: اغضض سكن آخره، ومن قال: غَضَّ، حرك، فمنهم من كسر آخره لالتقاء الساكنين، ومنهم من فتحه طلبًا للتخفيف، ومنهم من ضمه اتبعه حركة ما قبله، وعلى هذا ينشد بيت جرير:

فغض الطرف إنك من نمير فلا كعبًا بلغت ولا كلابًا

بفتح الضاد وضمها وكسرها، وإن كان الأمر لواحدة من المؤنث زدت الياء على آخره ولم تفك الإدغام فقلت: غضي بصرك، وإن كان الأمر لاثنتين أو لجماعة من الذكور قلت غَضًّا وغضوا وإن كان لجماعة من المؤنث قلت: اغضضن، وعلى هذا تعمل فيما يجري مجراه.

(وإن نـلـاه أـلـف ولام فاكسر وقل ليقيم الفلام)

قد ذكرنا أن همزة الوصل إنما اجتلبت لأجل سكون ما يليها حتى يمكن النطق به، وبيننا من قبل أنها تسقط عند إدراج الكلام؛ فإذا وصلت بها بكلمة وكان آخر تلك الكلمة ساكنًا سقطت هي والتقى الساكنان اللذان قبلها وبعدها، فيجب لالتقاء الساكنين تحريك الأول بالكسرة، ولا فرق بين أن تكون الكلمة الأولى فعل أمر نحو ما مثلناه في الملمحة ليقم الغلام وكقوله تعالى: ﴿قُمْ أَلَيْلَ﴾ [المزمل: ٢]، أو كانت فعلًا مجزومًا كقوله تعالى: ﴿لَمَرِيكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]، أو كانت اسمًا كقولك: كم المال؟ ومن الرجل؟ أو كانت حرف معنى كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، أو كانت فعلًا ماضيًا وقد دخلت عليه تاء التانيث الساكنة كقوله تعالى: ﴿قَالَتْ أَمَرْتُ الْعَزِيزَ﴾ [يوسف: ٥١]، ولم يشذ من ذلك إلا فتح النون من (من) كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، وإنما فتحت استئصالًا لتوالي الكسرتين فيما يكثر استعماله على أن بعضهم قد كسر نون (من) تشبيهًا لها بنون (إن) في قوله تعالى: ﴿إِنْ آمَرُوا بِهَلَكٍ﴾ [النساء: ١٧٦]

(وإن أمرت من سعى ومن غدا فأسقط الحرف الأخير أبدا)
(تقول يا زيد اغد في يوم الأحد واسع إلى الخيرات لقيت الرشد)
(وهكذا قولك في ارم من رمى فاحذ على ذلك فيما استبها)

إذا كان آخر الفعل المضارع حرف اعتلال حذفته في الأمر، فإن كان ألفًا أبقيت بعد حذفها فتحة تدل عليها كقولك في الأمر من يسعى: اسع إلى الخيرات ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ [الصافات: ١٧٤]، وإن كان حرف الاعتلال واوًا قبلها ضمة أبقيت الضمة لتدل عليها كقولك في الأمر من يغدو: اغد يا زيد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٢٧]، وإن كان حرف الاعتلال ياء

حذفتها وأبقيت كسرة تدل عليها كقولك في الأمر من يرمي: ارم يا هذا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَقْضِي مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، فإن وقفت على شيء من ذلك جاز أن تقف عليه بالسكون فتقول: اخش، اغد، ارم، وجاز أن تقف عليه بحركة فتقول اخش، اغد، ارم، وجاز أن تزيد عليه هاء لبيان الحركة فتقول اغده، ارمه، اخشه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَهْدِيهِمْ أَقْتَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠].

(والأمر من خاف خف العقابا ومن أجاد أجاد الجوابا)
(وإن يكن أمرك للمؤنث فقل لها خافي رجال العيث)

إذا كان الفعل المضارع مردفًا بحرف اعتلال مثل: يخاف ويقول ويبيع، ثم أمرت منه سقط حرف الاعتلال في مثال الأمر في موضعين وهما: إذا أمرت به الواحد المذكور أو أمرت به جماعة المؤنث وما لا يعقل كقولك في الأمر للمذكر: خف وقل وبع، ولجماعة المؤنث: خفن وقلن وبعن، فكان الأصل في خف: خاف وفي قل: قول، وفي بع: بيع، فسكن الحرف الأخير لأجل الأمر فالتقى هو والحرف المعتل وهو ساكن أيضًا، ومن الأصول أنه متى التقى ساكنان أحدهما الحرف المعتل كان هو المحذوف، فلهذا قيل: خف وبع وقل، ويثبت حرف الاعتلال في أربعة مواضع أحدها: إذا أمرت به الواحدة من الإناث كقولك: خافي يا هند، وقولي الحق، وبيعي الثوب.

والموضع الثاني: إذا أمرت به الاثنين مذكرين كانا أو مؤنثين كقولك: خافا وبيعا وقولا. والموضع الثالث: إذا أمرت به جماعة المذكر كقولك: خافوا وقولوا وبيعوا. والرابع: إذا اتصلت بالفعل النون الثقيلة أو الخفيفة كقولك للمذكر: خافن الله، وخافن ربك، والعلة في ثبوت حرف الاعتلال في هذه المواطن الأربعة تحرك ما بعدها فقد ارتفعت العلة التي أوجبت في الموضعين الأولين إسقاطها.

فإن اعترض معترض وقال: قد نجد الحرف الأخير متحركاً مع إسقاط حرف الاعتلال في مثل قولك: بع العبد، وخف الله، وفي مثل قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾ [المزمّل: ٢]، فالجواب أن هذه الحركة حركة عارضة بدليل أنها تزول إذا لم تتصل بها همزة الوصل والحركة العارضة لا اعتداد بها ولا تأثير لها؛ إذ ليست كالحركة الثابتة في المواطن الأربعة.

* * *

باب الفعل المضارع

(وإن وجدت همزة أو تاء أو نون جمع مخبراً أو ياء)

(قد ألحقت أول كل فعل فإنه المضارع المستعلي)

اعلم أن الفعل المضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع يجمعها: أنيت التي هي الهمزة والنون والتاء والياء، فالهمزة تكون للمتكلم ذكراً كان أو أنثى كقولك: أنا أذهب، والنون للمتكلم إذا كان معه غيره نحو قولك: نحن نخرج، وقد جاء في كلام الله جل جلاله مع وحدانيته كما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُدَّ الحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وعلى موجب ما أخبر به سبحانه عن نفسه خوطب أيضاً بنون الجمع كما قال سبحانه حكاية عن الكفار: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، وقد اختلف في علة نون الجمع الواردة في كلام الله عز وجل ف قيل: جاءت للعظمة التي هو سبحانه متوحد بها وليس لمخلوق أن ينازعه فيها، فعلى هذا القول يكره للمملوك استعمالها في قولهم: نحن نفعل، ونحن نعد، وقيل في علتها: أنها لما كانت تصاريف أقضيته تجري على أيدي خلقه تنزلت أفعالهم منزلة فعله فلذلك ورد الكلام مورد الجمع، فعلى هذا القول يجوز أن يستعمل النون كل من لا يباشر العمل بنفسه، وأما قول العالم: نحن نشرح ونبين فمفسوح له فيه لأنه يخبر بنون الجمع عن نفسه وأهل مقالته، وأما التاء فتكون للمخاطب وللغائبة الواحدة والاثنتين كقولك: أنت تذهب وهند تذهب والهندان تذهبان، وأما الياء فتكون للغائب المذكر وجماعة الإناث كقولك: هو يذهب، وهن يذهبن، ولا يجوز أن يقال: النساء تذهبن بالتاء، وفي القرآن: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ [مريم: ٩٠]، بالياء لا بالتاء، ومعنى

قولنا: قد ألحقت أول كل فعل، أي متى وجدت زائدة كان الفعل مضارعاً والمراد بقولنا: فإنه المضارع المستعلي، الإشارة إلى أنه استعلي بالإعراب عن النوعين الآخرين من الأفعال.

(وليس في الأفعال فعل يعرب سواء والتمثال فيه يضرب)

الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، لأنها أدوات توجب الإعراب، وليس سبيل الأدوات أن تعرب، وكذلك حكم الحروف لأنها جامدة لا تتصرف وإنما جعل الإعراب للأسماء من حيث إن اللفظ بالاسم كقولك: زيد وأجد ومعناه قد يختلف لكونه تارة فاعلاً وتارة مفعولاً وتارة مضافاً إليه فاحتيج فيه إلى الإعراب ليتبين المعنى، وإنما أعرب الفعل المضارع لمشابهة الاسم من الوجوه التي ذكرناها من قبل.

(والأحرف الأربعة المتابعة مسميات أحرف المضارعة)

(وسمطها الحباوي لها نأيت فاسمع وع القول كما وعيت)

قد تقدم القول في أن الفعل المضارع ما ألحق بأوله الهمزة أو النون أو التاء أو الياء، وهذه الحروف الأربعة التي يجمعها قولك: (نأيت) تسمى حروف المضارعة، وإنما تسمى بذلك إذا وجدت زائدة لاحقة بالفعل الماضي في مثل قولك: أذهب ويذهب وتذهب ونذهب، ألا ترى أن أصل الفعل الماضي فيها ذهب والأحرف الأربعة ألحقت به، فإن وجدت هذه الأحرف الأربعة أصولاً في الأفعال لم تسم بحروف المضارعة كقولك: أكرم ونقر وتوضأ ويعر وكانت هذه الأفعال من نوع الأفعال الماضية.

(وضمها من أصلها الرباعي مثل يجيب من أجاب الداعي)

(وما سواه فهني منه تفتح ولا تبلى أخف وزناً أم رجح)
(مثاله يذهب زيد ويجي ويستجيش تارة ويلتجي)

قد ذكرنا من قبل أن افتتاح النطق لا يكون إلا بمتحرك وذكرنا أن حروف المضارعة لا تكون إلا أوائل الفعل المستقبل؛ فإذا لا بد من أن تكون متحركة وحكم حركتها أن تضم إذا كان فعلها الماضي رباعياً وتفتح من الماضي الثلاثي ومما زاد على الرباعي، فعلى هذا تقول: أنا أجيب، ونحن نجيب، وأنت تجيب، وهي تجيب وهو يجيب، فتضم الهمزة والنون والتاء والياء لأن الفعل الماضي منه أجاب وهو رباعي وتقول فيما ماضيه ثلاثي: أنا أذهب ونحن نذهب وأنت تذهب وهو يذهب وفيما ماضيه خماسي أو سداسي: أنا أنطلق وأستجيش، وأنت تنطلق وتستجيش، ونحن ننطلق ونستجيش، وهو ينطلق ويستجيش، فتفتح حروف المضارعة في هذه الأفعال ونظائرها سواء كان ماضيها ثلاثياً أو خماسياً أو سداسياً، وإلى هذا وقعت الإشارة في قولنا: ولا تبلى أخف وزناً أم رجح، والأصل في قولهم: لا تبلى: لا تبالي، فحذفت ألفها بعد حذف يائها كما حذفت النون بعد الواو في قولهم: لم يك، طلباً لتخفيف هاتين اللفظتين لكثرة استعمالهما في الكلام.

* * *

باب الإعراب

(وإن ترد أن تعرف الإعرابا لتتقني في نطقك الصوابا)

(فإنه بالرفع ثم الجر والنصب والجزم جميعًا يجري)

الإعراب في اللغة هو الإبانة يقال: أعرب عما في نفسه إذا أبان، فأما الإعراب في صناعة النحو فهو تغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها، ووجوه الإعراب أربعة الرفع والنصب والجر والجزم، وكان الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات دون السكون إلا أنه لما استوفى الاسم من حيث هو الأصل جميع الحركات الثلاث التي هي الأصل، وشاركه الفعل المضارع حين شابهه في حركتين منها جعل له السكون إعرابًا ليساوي إعراب الاسم، والرفع أعلى وجوه الإعراب مرتبة لاستغنائه عن النصب والجر في قولك: قائم زيد، وزيد منطلق، والنصب والجر لا يوجدان حتى يتقدم الرفع كقولك: ضرب زيد عمرًا ومررت بزيد:

(فالرفع والنصب بلا ممانع قد دخلا في الاسم والمضارع)

(والجر يستأثر بالأسماء والجزم في الفعل بلا امتراء)

اعلم أن وجوه الإعراب نوعان خاص ومشارك فالمشارك الرفع والنصب وذلك أن الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة يشتركان فيهما، وأما الخاص فالجر والجزم، فالجر يختص بالأسماء المتمكنة والجزم يختص بالأفعال المضارعة، وإنما لم يدخل الجزم الأسماء لأن الجزم حذف ولا يليق بالأسماء لأنه يحذف بها، والأفعال مستقلة فلاق بها التخفيف، والأسماء خفيفة ولهذا لحقها التنوين وتخفيف التخفيف إجحاف به وإنما لم يدخل الجر الأفعال لأن الجر يدخل الاسم

من أحد طريقين إما بإضافة حرف إلى اسم أو بإضافة اسم إلى اسم، وكلاهما ممتنع في الأفعال؛ لأن الغرض في وضع حروف الجر أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت بحروف الجر لتوصلها إليها، وهذا غير موجود في الأفعال لأن الفعل لا يعمل في الفعل فلماذا امتنع دخول حروف الجر عليه، وأما إضافة اسم إلى اسم فالغرض في الإضافة التعريف أو التخصيص، ألا ترى أنك إذا قلت: هذا غلام زيد، فقد عرفت الغلام بإضافته إلى زيد، وإذا قلت: هذا جل الفرس فقد خصصت الجل بإضافته إلى الفرس، والإضافة إلى الفعل لا تعرفه ولا تخصصه بحال، فلماذا امتنع دخول الإضافة عليه.

(والرفع ضم آخر الحروف والنصب بالفتح بلا وقوف)
(والجر بالكسرة للتيين والجزم في السالم بالتسكين)

والعلة في أنه جعل الإعراب آخر الكلمة أن الإعراب وضع لتبيين المعنى وتمييز الصفة المتغايرة في الأسماء سبيل الصفة أن تأتي بعد أن يعلم الموصوف، ولا طريق لعلمه إلا بعد انتهاء صيغته فلماذا جعل الإعراب في آخره، وإنما سمي الضم الرفع لأن الضمة من الواو ومخرج الواو من الشفتين وهما أرفع الفم، وسمي الفتح نصباً لأن الفتح من الألف والألف حرف منتصب يمتد إلى أعلى الحنك، وسمي الكسر جرّاً لأنه من الياء التي تهوي عند النطق سفلاً، فكأنه مأخوذ من حر الجبل وهو سفحه، وإنما سمي الجزم جزماً لقطع الحركة إذ الجزم في اللغة القطع كقولهم: جزمت اليمين أي قطعتها.

* * *

باب التنوين

(ونون الاسم الفريد المنصرف إذا اندرجت قائلاً ولا تقف)

التنوين يختص بالاسم المنصرف لحفته ولأجل التنوين اللاحق بآخره سمي منصرفاً فكان التنوين لما دخل عليه أحدث فيه صريقاً والصريف صوت البكرة عند الاستقاء.

ويسقط التنوين في أربعة مواضع:

أحدها: في الاسم المعرف بالألف واللام؛ لأن التنوين زيادة ألحقت بآخر الاسم ولام التعريف زيادة فاستثقل الجمع بين زيادتين.

والثاني: في أول المضافين كقولك: غلام زيد؛ لأن المضاف إليه يتصل بالمضاف حتى يصير كأحد حروفه، ولذلك لم يجز أن يفصل بينهما، فلما تنزل المضافان بمنزلة الاسم الواحد وجب إلحاق التنوين بالمضاف إليه الذي هو الأخير منهما كما يلحق التنوين آخر الاسم المفرد.

والموضع الثالث: الاسم الذي لا ينصرف كقولك: جاء عمرو، وإنما لم يدخله التنوين لشبهه بالأفعال.

والموضع الرابع: إذا كان الاسم المفرد علماً أو كنية أو لقباً وكان موصوفاً بابين مضافاً إلى علم أو كنية أو لقب كقولك: جاء زيد بن بكر، وجاء زيد أبي محمد، وجاء زيد بن أبي تابط شراً، وكقولك: جاء أبو محمد بن يزيد وجاء أبو محمد بن أبي الحسين وجاء أبو محمد بن تابط شراً، وكقولك في اللقبين: جاء بط بن تابط شراً وعلى هذا قول الشاعر:

فقلت لعبد الله خير لذاته ذئاب بن أسماء بن زيد بن قارب

فحذف التنوين من ذئاب وزيد لإضافة كل منهما إلى ابن، فأما حذف التنوين من أسماء فلكونه لا ينصرف، والعلة في حذف التنوين في هذا الموضع أن التنوين ساكن والألف من ابن ألف وصل تسقط في اندراج الكلام فيلتقي التنوين الساكن بالباء الساكنة من ابن فلهذا حذف التنوين، فإن وصفت الاسم بابن مضاف إلى ما فيه الألف واللام كقولك: جاء محمد بن الأمير ثبت التنوين وانكسر لالتقاء الساكنين، لأن الأمير ليس بعلم ولا كنية ولا لقب وكذلك إن قلت ظنت زيداً ابن عمر وأتيت بالتنوين وكسرت لالتقاء الساكنين من حيث إنه ليس بصفة للاسم الأول وإنما هو خبر عنه ومعنى قولنا: إذا اندرجت قائلاً ولا تقف: لا تلحق التنوين بالاسم المفرد إذا وقفت عليه في حالتي الرفع والجربل تقف عليه بالسكون فتقول: جاء زيد، ومررت بزيد؛ لأن الوقف يساوق الخط.

(وقف على المنصوب منه بالألف كمثل ما تكتبه لا يختلف)

(تقول عمرو قد أضاف زيداً وخالد صاد الغداة صيداً)

إن قال قائل: لم أبدل في الوقف على المنصوب من فتحته مع التنوين ألف ولم يبدل من ضمة المرفوع واو ولا من كسرة المجرور ياء؟ فالجواب عنه: أنه لو وقف على المجرور بالياء لالتبس بالمضاف إلى المتكلم، ألا ترى أنك لو وقفت على قولك: مررت بغلام فقلت: مررت بغلامي لتوهم السامع إن الغلام ملكك، ولو أنه وقف على المرفوع بالواو فقال: جاء زيد ولخرج عن أصل كلام العرب؛ إذ ليس يوجد في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة وإنما يوجد ذلك في الأفعال حتى إنهم اضطروا في بعض الجموع إلى مثل ذلك، فأبدلوا الواو ياء وكسروا ما قبلها فقالوا في جمع: دلو وجرو أدل وأجر والأصل أدلو وأجرو ففروا من الواو التي قبلها ضمة إلى الكسرة محافظة على مقاييس الأصل.

(وتسقط التنوين إن أضيفته أو إن تكن باللام قد عرفتـه)

(مثالـه جاء غلام الـوالي وأقبل الغـلام كالغزال)

قد مضى شرح المواضع الأربعة التي يسقط التنوين فيها بما يغني عن إعادتها.

* * *

باب

الأسماء التي ترفع بالواو وتسمى المعتلة

(وسنة ترفعها بالواو في قول كل عالم وراوي)

الواو تكون علامة الرفع في موضعين:

أحدهما: في الأسماء الستة التي هي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وهنوك، وذو مال.

والثاني: في جمع المذكر السالم كقولك: جاء المسلمون على ما سنشرحه في موضعه.
(والنصب فيها يا أخي بالالف وجرها بالياء فاعرف واعترف)

أما الألف فتقع علامة للنصب في هذه الأسماء الستة دون غيرها، وقد تقع الألف إعراباً في التثنية غير أنها تكون علامة للرفع، وأما الياء فتكون علامة للجر في ثلاثة مواضع: الأسماء الستة وفي التثنية وفي جمع المذكر السالم.

(وهي أخوك وأبو عمران وذو وفوك وحمو عثمان)

(ثم هنوك سادس الأسماء فاحفظ مقال حفظ ذي الذكاء)

اعلم أن هذه الأسماء الستة ما عدا ذا مال يجوز أن تستعمل مفردة فتعرب كإعراب زيد في الرفع والنصب والجر، غير أن قولك: فوك إذا استعملته مفرداً أبدلت من واوه ميماً فقلت: هذا فمٌ، ورأيت قمّاً، ونظرت إلى فمٍ، وأما ذو فإذا كانت بمعنى صاحب فلا تستعمل إلا مضافة فتجر ما بعدها وتعرب بالواو في الرفع والألف في النصب والياء في الجر، ولا يجوز أن تستعمل مفردة بحال، وقد جاءت ذو بمعنى الذي وأجريت على لفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمنثى والمجموع، ولم يغيروا واوها على اختلاف

مواقعها فقالوا: أنا ذو عرفت ورأيت ذو عرفت، ومررت بذو عرفت ومنه
قول الشاعر:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبثري ذو حفرت وذو طويت
والبئر مؤنثة وعلى هذا كلامهم.

* * *

باب حروف العلة

(والواو والياء جميعًا والألف هن حروف الاعتلال المكتنف)

هذه الأحرف الثلاثة التي هي الألف المفتوح ما قبلها والياء المنكسر ما قبلها والواو إذا انضم ما قبلها تسمى حروف الاعتلال وحروف المد واللين والحركات الثلاث التي هي الضمة والفتحة والكسرة مجانسة لها، وعند أكثر النحويين أن الحركات مأخوذة منها ومتفرعة عنها، وعند بعضهم أن هذه الحروف مأخوذة من الحركات احتجاجًا بأنه متى أشبعت الفتحة صارت ألفًا والضممة صارت واوًا، والكسرة صارت ياءً فإن لم يكن ما قبل الواو مضمومًا ولا ما قبل الياء مكسورًا لم يكونا حرفي اعتلال.

* * *

إعراب الاسم المنقوص

(والياء في القاضي وفي المستشري ساكنة في رفعها والجر)

(وتفتح الياء إذا ما نصبا نحو لقيت القاضي المهذبا)

اعلم أن كل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة يسمى منقوصاً وتكون ياءه ساكنة في رفعه وجره، ولهذا يسمى منقوصاً لأنه نقص حركتين من حركات الإعراب وهما الضمة والكسرة وكان الأصل في إعراب المرفوع منه نحو: جاء القاضي بضممة مقدرة منوية في آخره، وكذلك كان الأصل في إعراب المجرور منه بكسرة مقدرة منوية في الياء يتبعها التنوين، ولكن حذفت منه الضمة والكسرة لاعتلال حرف الإعراب منه الذي هو الياء، فيشترك الرفع والجر في هذه المواطن حسب، وأما نصب هذا النوع من الأسماء فيكون بفتح الياء لخفة الفتحة فإن اضطر شاعر إلى إظهار حركة الياء من الاسم المنقوص في حالة رفعه أو جره جاز له كقول ابن الرقيات:

لا بـارك الله في الغـواني هل يصـبحن إلا هن مطلب

فجرك ياء الغواني بالكسر لضرورة الشعر ومنه قول جرير:

فيوماً يوافيني الهوى غير ماضي ويوماً يرى منهن غول يغول

(ونون المنكر المنقوصا في رفعه وجره خصوصاً)

(تقول هذا مشتر مخادع وافزع إلى حمام حماء مانع)

الاسم المنقوص يأتي على ثلاثة أقسام: أحدها أن يكون معرفاً بالالف واللام

كالقاضي والوالي.

والثاني أن يكون مضافاً كقولك قاضي مكة ووالي البصرة هذان النوعان تسكن ياؤهما في الرفع والجر وتفتح في النصب.

القسم الثالث: أن يأتي منكرًا كقولك: قاضي ووال فتحذف ياؤه في الرفع والجر ويقتصر فيه على التنوين في آخره كقولك: هذا قاضي يا فتى، ومررت بقاضي عادل، وإنما حذف ياؤه لسكونها وسكون التنوين الذي وجب إلحاقه به عند إفراده، فإذا حل في موضع منصوب ثبتت ياؤه ونون كقولك: ما رأيت قاضيًا عادلًا فإذا صرت إلى الوقف على الاسم المنقوص فإن كان معرفًا وقفت عليه بالياء الساكنة على اختلاف مواقعها، وإن كان منكرًا وقفت عليه في حالتي الرفع والجر بحذف الياء كقولك: هذا قاضي ومررت بقاضي، ووقفت عليه في حال النصب بالألف المبدلة من التنوين مع إثبات يائه، فقلت: رأيت قاضيًا، كما تقول: رأيت زيدًا هذا هو الاختيار فيهما، وقد وقف بعضهم على المعرف المرفوع والمجرور بحذف الياء فقال: هذا القاض ومررت بالقاض، ووقف آخرون على المنكر المرفوع والمجرور بالياء فقالوا هذا قاضي مررت بقاضي. والله تعالى أعلم.

(وهكذا تفعل في ياء الشجبي وكل ياء بعد مكسور تجبي)

(هذا إذا ما وردت مخففة فافهمه عني فهم صافي المعرفة)

قد قدمنا القول في أن المنقوص ما جمع ثلاث شرائط وهي أن يكون آخره ياء مخففة قبلها كسرة ومتى اجتمع في اسم هذه الشرائط الثلاث سكنت ياؤه في الرفع والجر سواء قلَّت حروفه مثل: الشجبي والعمي أو كثرت مثل: القاضي والمستشري والمستقصي؛ فإن عدم شرط من الشرائط الثلاث كان الاسم صحيحًا ولحقت ياء الضمة والكسرة وذلك بأن تكون ياؤه مشددة مثل: ياء

عليّ وكسريّ وقمريّ، أو يكون ما قبلها ساكنًا نحو ظنيّ وجذنيّ وسقنيّ فاعرف
ذلك إذا ذكر.

* * *

باب

المقصور من الأسماء

(وليس للإعراب فيما قد قصر من الأسامي أثر إذا ذكر)
(مثاله يحيى وموسى والعصا أو كحيا أو كرحا أو كحصا)
(فهذه آخرها لا يختلف على تصاريف الكلام المؤتلف)

الاسم المقصور هو كل اسم كان آخره ألفاً ملساء أي لا تتبعها همزة فيكون تصاريف مواقعه على حالة واحدة في الرفع والنصب والجر، ولهذا سمي مقصوراً لأنه حبس عن الحركة؛ إذ المقصور في اللغة هو المحبوس، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]، ثم إن الأسماء المقصورة تنقسم قسمين أحدهما ما يدخله التنوين كقولك: رحي وحيا وقفا وندا، والثاني: ما لا يدخله التنوين إما لكونه معرّفاً بالألف واللام مثل: الحيا والندی والحصى والعصا، وإما لكونه لا ينصرف مثل موسى وعيسى وسلمى وسعدى ودنيا وأخرى، وكلا القسمين لا يختلف حكم آخره في الرفع والنصب والجر كما قال سبحانه في المنون منها، ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئاً﴾ [الدخان: ٤١]، فالأول مرفوع والثاني مجرور ولفظهما واحد وعلى ذلك فقس.

* * *

باب التثنية

(ورفع من تثنيه بالألف كقولك الزيدان كانا مألفي)

الاسم المثنى هو الاسم الدال على مسميين متفقي اللفظ، ويشترك فيها المذكر والمؤنث، ومن يعقل ومن لا يعقل، ولا تدخل على فعل ولا حرف، فأما قولك: يقومان ويذهبان فليسا بتثنية يقوم ويذهب، ولا الألف فيها ألف التثنية بدليل ثبوتها في كل حال بل الألف فيها اسم هو ضمير الفاعلين كالألف في قاما وذهبا، فإذا أردت أن تثني الاسم فتحت آخره ثم زدت عليه في الرفع ألفاً ونوناً، وفي هذه الألف ثلاثة أشياء: هي حرف الإعراب وعلامة التثنية وعلامة الرفع، ولأجل وجوب فتح ما قبل الألف أثبت ياء الاسم المنقوص إذا تثنيه في مثل قولك: جاء القاضيان؛ لأن هذه الياء تثبت في حالة النصب لحفة الفتحة فيها فلهذا أثبتت في التثنية.

(ونصبه وجره بالياء من غير إشكال ولا مرأى)

(تقول زيد لا بس بردين وخالد منطلق اليدين)

النصب يؤاخي الجر ولذلك أميلت الألف إلى الياء واستوى في مواضع لفظ المضمَر المنصوب والمجرور، وذلك في مثل قولك: ضربتك، وهذا غلامك، ورأيتك، ومررت بغلامه، وضربني، وغلامي، فالكاف والهاء والياء يقعن تارة ضميراً للمجرور وتارة ضميراً للمنصوب فلهذا اشترك النصب والجر في علامة التثنية وجعلت فيها ياء ونون، وفي الياء ثلاثة أشياء: هي حرف الإعراب وعلامة التثنية وعلامة النصب أو الجر، والمواطن التي تشترك فيها علامة

النصب والجر أربعة: التثنية، والجمع بالواو والنون، والجمع الذي بالألف والتاء وفي الأسماء التي لا تنصرف.

ثم اعلم أن من حكم التثنية أن يسلم فيها لفظ الواحد إلا أسماء الإشارة والمبهمه، فإن آخرها حذف في التثنية فقالوا في تثنية هذا وذا والذي والتي: هذان وذان واللذان واللتان، هذا في حالة الرفع، وقالوا في النصب والجر: هذين وذين واللذين واللتين وهو مما شذ عن أصله، ولهذا قال المحققون من النحويين: إن هذه الأسماء مشبهة بالثنى لا أنها مثناة على الحقيقة.

فإن قيل: لم حذفت ياء (الذي) في التثنية وأقررت ياء الشجي في التثنية وكلا الياءين مخففة مكسور ما قبلها؟ فالجواب عنه: أن ياء الشجي تلحقها الحركة في حالة النصب فجرت بهذه القوة مجرى الحرف الصحيح فثبتت في التثنية، وياء الذي لا تتطرق إليها الحركة بحال فضعفت بهذا السبب فحذفت، فإن ثبتت اسمًا مقصورًا فإن كان ألفه رابعة فصاعدًا قلبته ياء في التثنية كقولك في تثنية موسى وحبلى في الرفع: موسيان وحبليان وفي النصب والجر: موسين وحبليين، وإن كانت ألفه ثالثة رددتها إلى أصلها واوًا كان أو ياء.

والطريق إلى معرفة أصلها أن تصرف تلك الكلمة، فإن وجدت الواو في بعض تصاريدها فهي من ذوات الواو، وإن وجدت الياء في بعض تصاريدها فهي من ذوات الياء، فعلى هذا تقول في تثنية قفا وعصا: قفوان وعصوان لأن تصريف الفعل منهما: قفوت وعصوت، وتقول في تثنية هدى ورحى: هديان ورحيان لأنها من: هديت ورحيت، وإن ثبت الاسم الممدود أبدلت همزته واوًا فيما لا ينصرف وأقررتها فيما ينصرف فتقول في تثنية حمراء وحسناء: حسناوان

وحراوان، وفي تثنية سماء وكساء: سماءان وكساءان، وقد أبدل بعضهم همزة ما
ينصرف واوا فقال: سماءان وكساءان، والقول الأول أجود وأفصح.
(وتلحق النون بما قد ثني من المفاريد لجبر الوهن)

نون التثنية دخلت في الاسم المثنى عوضاً من الحركة والتنوين اللذين كانا في
الاسم المفرد، وإلى هذا أشرنا بقولنا: لجبر الوهن، وكان أصلها السكون إلا أنه لما
سكن ما قبلها كسرت حتى لا يلتقي ساكنان، ومن حكم الساكنين إذا التقيا أن
يكسر الأول منهما إلا أن الألف لما لم يمكن تحريكها كسرت النون، ثم اعلم أن
نون التثنية تفارق التنوين في ثلاثة أشياء، أحدها أن حركتها لازمة، والثاني: أنها
تثبت في الوقف، والثالث: أنها تثبت مع الألف واللام.

* * *

باب جمع التصحيح

(وكل جمع صح فيه واحده	ثم أتى بعد التناهي زائده)
(فرفعه بالواو والنون تبع	مثل شجاني الخاطبون في الجمع)
(ونصبه وجره بالياء	عند جميع العرب العرباء)
(تقول حي النازلين في منى	وسل عن الزيد بن هل كانوا هنا)

الجمع بالواو والنون يختص في غالب الأحوال بذكر من يعقل، ويسمى الجمع الصحيح والجمع السالم لأن لفظ الواحد صح وسلم فيه، ويسمى أيضًا الجمع على هجاءين لأنه تارة يكون بالواو وتارة بالياء، فأما قوله جل ثناؤه إخبارًا عن السماء والأرض: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، فإنها جمعا بالياء والنون، وليسا مما يعقل لأنه لما وصفهما بالقول الذي لا يصدر إلا عمن يعقل جمعها جمع من يعقل ليتطابق الكلام، ومثل قوله تعالى حكاية عن النملة: ﴿أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا تَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨]، وكذلك قوله عز وجل: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، لما أضاف إلى النملة القول وإلى الكواكب والنيرين السجود، والقول والسجود يختصان بمن يعقل جمعهم جمع من يعقل، وقد جمع مما لا يعقل ألفاظ بالواو والنون ويسمى هذا النوع جمع التعويض كما قال سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، وكقوله سبحانه ﴿عِزِينَ﴾ وهما جمع: عضة وعزة، وكقولهم في جمع: سنة وبرة وثبة وكرة وقلة وأرض: سنون وثبون وبرون وكرون وقلون وأرضون.

وحكم هذا الجمع أن يكون في الرفع بالواو والنون وفي النصب والجر بالياء والنون، فالواو حرف الإعراب وعلامة الرفع وعلامة الجمع السالم، والنون عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم الواحد، والياء علامة النصب أو الجر وهي حرف الإعراب وعلامة الجمع السالم، والنون عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم الواحد، ومن حكم هذا الجمع أن يضم ما قبل الواو منه ويكسر ما قبل الياء إلا في جمع المقصور، فإنك تفتح ما قبل علامة الجمع ليدل على الألف المحذوفة كما قال سبحانه وتعالى في جمع: الأعلى: ﴿وَأَنْتُمْ أَتَاغُونَ﴾ [محمد: ٣٥]، وفي جمع المصطفى: ﴿وَلَهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، ففتح اللام والفاء اللذين هما قبل علامة الجمع، وياء المنقوص تحذف في هذا الجمع لقولهم في الرفع القاضون وفي النصب والجر القاضين، وإنما حذفت لامتناع دخول الضم والكسر على هذه الياء، ويجمع بالواو والنون كل اسم سمي به المذكر العاقل أو وصفت به إلا ما كان آخره هاء التانيث مثل: طلحة وضحكة، أو ما كان من الصفات على وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى مثل: عطشان وسكران، أو على وزن: أفعل الذي مؤنثه فعلاء مثل أبيض وأحمر، فأما فعل الذي للتفضيل فيجوز جمعه بالواو والنون كما قال جل ثناؤه: ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَالُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، ومعنى قولنا: ونصبه وجره بالياء عند جميع العرب العرباء؛ أي لم تختلف العرب في الإعراب لهذا الجمع أي إن رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء كما اختلفت في إعراب المثني فجعله بعضهم بالألف في جميع أحواله وعليه حمل بعضهم ﴿إِنَّ هَٰذَا نِ لَسَجِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، ومنه قول الشاعر المتلمس:

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى مساعاً لناباه الشجاع لصمما

(ونونه مفتوحة إن تذكر والنون في كل مثني تكسر)

إنما فتحت نون الجمع وكسرت نون التثنية ليفصل بينهما، وخصت نون الجمع بالفتح لأن الفتحة أخف من الكسرة، والتثنية أخف من الجمع، فقصدت العرب التعديل في الكلام بأن جعلت الألف للأثقل والأثقل للأخف.

(وتسقط النونان في الإضافة نحو رأيت ساكني الرصافه)

(وقد لقيت صاحبني أخينا فاعلمه في حذفهما يقينا)

اعلم أن نون التثنية ونون الجمع يسقطان في الإضافة كما يسقط فيها التنوين، وذلك كقولك جاء غلاما زيدا، ومسلمو مكة، فإن قيل: فلم ثبتت هاتان النونان مع الألف والنون ولم تثبتا في الإضافة والتنوين لا يثبت مع واحد منهما؟

والجواب عنه: أن الإضافة زيادة فألحقت بآخر الاسم كنون التثنية والجمع فاستقل أن يوالي بين زيادتين وليس كذلك الألف واللام لأنها يلحقان الاسم من أوله والنون تلحقه من آخره فلما افرقت الزيادتان سهل أن يجمع بينهما.

* * *

باب جمع المؤنث السالم

(وكل جمع فيه تاء زائده فارفعه بالضم كرفع جامده)

(ونصبه وجره بالكسر نحو كفت المسلمات شري)

اعلم أن للتأنيث ثلاث علامات:

إحداها: التاء التي تظهر عند الإضافة وتكتب ويوقف عليها بالهاء وذلك،
نحو: مسلمة وسلمة وقائمة وشجرة.

والعلامة الثانية: الألف المقصورة في مثل قولك سلمى وسعدى وذكرى ودنيا.

والعلامة الثالثة: الألف الممدودة في مثل قولك: حسناء وحمراء وبيضاء،

وتجمع هذه الأنواع الثلاثة بالألف والتاء، ويسمى هذا الجمع جمع التأنيث

السالم، ويشترك فيه من يعقل من المؤنث وما لا يعقل كقولك في جمع فاطمة

وشجرة وسعدى وحسنا: فاطمات وشجرات وسعديات وحسناوات.

فإن قيل: لم حذفت الهاء من فاطمة وشجرة في هذا الجمع ولم تحذف الألف

المقصورة ولا الممدودة في هذا الجمع والكل علامات للتأنيث؟

فالجواب عنه أن العلامة التي في فاطمة تجانس التاء الثابتة في الجمع فحذفت لثلا

يجمع في كلمة علامتا تأنيث متجانستان في اللفظ، وليس كذلك علامتان الأخريان

لأنهما من غير جنس علامة التاء التي هي علامة تأنيث الجمع فلهذا ثبتت.

وحكم إعراب هذا الجمع أن تضم تاؤه في الرفع وتكسر في النصب والجر،

وهذا الموطن أحد المواطن الأربعة التي تستوي فيها علامتا النصب والجر،

وجميع صفات المؤنث تجمع بالألف والتاء إلا ما كان على وزن فعلاء التي

مذكرها أفعل كبيضاء وخضراء، أو على وزن فعلى التي مذكرها فعلان مثل:

سكرى وغضبي، ولا يجوز أن تقول في جمع بيضاء وسكرى: بيضاوات ولا سكرات، كما لا يجمع مذكر هذين النوعين بالواو والنون، فيقال في جمع أبيض: أبيضون، ولا في جمع سكران: سكرانون؛ لأن كل ما لم يجمع مذكراً بالواو والنون لا يجمع مؤنثه بالألف والتاء، وكل صفة لمذكر لا يعقل يجمع أيضاً بالألف والتاء كقولك: جبال راسيات، وسيوف مرهفات، وأسود ضاريات، وقد جاء عن العرب جمع أسماء مذكرة من أجناس ما لا يعقل بالألف والتاء وذلك مما يؤخذ سماعاً ولا يقاس عليه كقولهم في جمع حمام ومقام وإيوان وسرادق وساباط وهاوون: حمامات ومقامات وإيوانات وسرادقات وساباطات وهاوونات، وكما قالوا في جمع المحرم وشعبان ورمضان وشوال وذو القعدة وذو الحجة وابن عرس وابن آوى: محرمات وشعبانات ورمضانات وشوالات وذوات القعدة وذوات الحجة وبنات عرس وبنات آوى.

وإن كان الاسم المؤنث ممدوداً قلبت الهمزة في جمعه واواً كقولك في جمع حسناء وصحراء: حسناوات وصحروات، وإن كان مما ثالثه ألف بعدها تاء التانيث الموقوف عليها بالهاء حذفت التاء وقلب الألف إلى أصلها على ما بيناه في باب التثنية فتقول في جمع غزاة وقناة: غزوات وقنوات؛ لأن أصل ألفها الواو، وتقول في جمع فتاة ودواة: فتيات ودويات؛ لأن أصل ألفها الياء فاعرف ذلك وقس عليه.

* * *

باب جمع التكسير

(وكل ما كسر في الجموع كالأسد والأبيات والربوع)

(فهو نظير الفرد في الإعراب فاسمع مقالِي واتبع صوابِي)

الجمع جمعان جمع تكسير وجمع سلامة، فجمع السلامة ما سلم فيه لفظ الواحد، وقد مضى شرحه في جمع المذكر والمؤنث، وأما جمع التكسير فهو كل جمع تغير فيه لفظ الواحد وسمي جمع تكسير لأن لفظ الواحد تكسر فيه كما يكسر الإناء، ثم يصاغ صيغة أخرى، والتغير الذي يقع فيه يقع على ثلاثة أضرب:

أحدها: كقولك: جمع جمل أجمال، وفي ثوب: أثواب، والثاني بنقصان كقولك في جمع كتاب وإزار: كتب وأزر، والثالث بتغير الحركة والسكون كقولك في جمع رهن وسقف وأسد: رهن وسقف وأسد، وحكم إعراب هذا الجمع كإعراب الواحد في اعتقاب حركات الرفع والنصب والجر عليه، وفي جمع التكسير ما يوجد في آخره ألف وتاء فيتوهم المبتدئ أنه من قبيل جمع المؤنث السالم الذي لا تفتح تاءه في النصب، وذلك مثل أبيات وأقوات وأموات، فهذه الجموع الثلاثة من نوع جمع التكسير ويدخل تاءها النصب فتقول: أنشدت أبياتاً من الشعر، وجمعت أقواتاً للشتاء، وشاهدت أمواتاً من البرد، والدلالة على أنها جمع تكسير أن لفظ واحدها الذي هو بيت وميت وقوت لم يسلم في هذا الجمع، وإنما لم تتضمن هذه الملحة شرح أبنية جمع التكسير لأن شيخنا أبا القاسم النحوي رحمه الله كان يقول: فسدت السنة العامة إلا في نوعين وهما: الجمع والتصغير، إلا أن في بعض أبنية الجموع ما يغلط العامة فيه ويحتاج إلى التنبيه عليه، ولهذا أوردنا هاهنا نبذاً في شرحه.

وجملة القول: إن جمع التكسير ينقسم قسمين: قسم وضع لأقل العدد وقسم وضع للكثرة، وحد القليل ما بين الثلاثة إلى العشرة وحد الكثير ما جاوز ذلك؛ فأبنية جمع القلة أربعة: أحدها أفعل، كقولك: كلب وأكلب وثوب أثوب.

والثاني: أفعال، نحو: حمل وأحمل، وجمل وأجمال.

والثالث: أفعله، كقولك: حمارًا وأحمرة ورداء وأردية.

والرابع فَعْلَة كقولك في جمع علي وصبي: عليه وصبيه.

وأما أبنية جمع الكثرة فكثيرة جدًا وذكر بعضهم أنها تناهز أربعين بناءً، وأقسام أبنية الأسماء أربعة: ثلاثية ورباعية وخماسية وما زاد على ذلك، فأما الثلاثية فأكثر ما جاءت جموعها على أربعة أبنية أفْعَل نحو: ثوب وأثوب وزمن وأزمن، وأفْعَال نحو: جمل وأجمال وكبد وأكباد، وفُعُول نحو: أسد وأسود وشسع وشسوع، وفِعَال نحو: رجل ورجال، وحبل وحبال، وثوب وثياب، وقد جاء شيء منها على فُعُولَة نحو: فحل وفحولة وبعل وبعولة، وعلى فِعَالَة نحو: حجر وحجارة وذكر وذكارة، وعلى فِعَال نحو رجل ورجال، وفرير وفرار وهو ولد البقرة الوحشية، وعلى فُعَال كقولهم: ظئر وظؤار، وعلى فُعْلَان نحو: ذئب وذؤبان وذكر وذكران، وعلى فِعْلَان نحو: عبد وعبدان، وعلى فِعْلَة نحو: ديك وديكة، وفرد وفردة، وعلى فُعْل وفُعْل مخففاً ومثقلاً كقولهم في جمع أسد: أسد وأسُد، وعلى فَعِيل نحو: عبد وعبيد.

وأما الرباعي فما كان على وزن فَعِيل وهو اسم جمع فيه أقل العدد على أفْعَلَة وفي الكثير على فعل وفعل وفعلان كقولهم في جمع جريب ورغيف: أجربة وجربان، وأرغفة ورغفان، وقد جمع على فُعْلَان فقالوا في قضيب: قضبان، فإن كان صفة جمع على فِعَال وأفْعَال وفُعْلَاء وأفْعِلَاء كقولهم: كريم وكرام وكرماء،

ويتيم وأيتام، وشريف وأشراف وسخي وأسخياء، وقد جمع ما تكرر حرفان فيه
 على أفْعِلَة كقولهم في جمع عزيز وشحيح: أعزة وأشحة، وأما فَعُول فإنه يجمع
 على فُعْل ويستوي فيه المذكر والمؤنث، فقالوا في جمع رسول وصبور: رسل
 وصبر، وأما أفعل فإن كان اسماً جُمع على أفَاعِل نحو: أدهم وأداهم وهو اسم
 القيد وأجدل وأجادل وهو اسم الصقر، وإن كان صفة جمع على فُعْل نحو: أدهم
 ودهم وأحمر وحمر، وإن كان مما به آفة جمع على فَعَلَى نحو: أحق وحمقى، وجريح
 وجرحى ومريض ومرضى، وما كان على فِعَال من الأسماء الممدودة جمع على
 أفْعِلَة نحو: رداء وأردية، وكساء وأكسية، وعلى فُعْل نحو: إزار وأزر، وخمار
 وخمر، وما كان على فُعَال جمع على أفْعِلَة وفِعْلان كقولهم: غراب وأغربة وغربان،
 وما كان على وزن فاعِل وهو اسمُ جُمع على فَوَاعِل كقولهم: كافر وكوافر، وناجد
 ونواجد، وقد جمع على فِعْلان كقولهم: حائط وحيطان، وغائط وغيطان، وإن
 كان صفة جمع على فِعَال وفُعْل كقولك في جمع صائم: صوِّم وصيام، وفي نائم
 نوِّم ونيام، وقد جمع أيضاً على فُعُول كقولهم: شاهد وشهود، وساجد وسجود،
 وعلى فُعَال كقولهم: تاجر وتجار، وعلى فُعَال وفَعْلَة كقولهم: كاتب وكتاب
 وكتبة، وفاجر وفجار وفجرة، وعلى فُعْل كقولهم في جمع ركب وتاجر، رُكْب
 وتُجْر، وقد جمع منه لفظتان على فواعِل وهما: فارس وفوارس، وهالك وهوالك
 وإن كان منقوصاً جمع على فُعَال نحو: قاضي وقضاة، وغاز وغزاة، ولم يجمع
 على هذا البناء غيرهما، وأما فَعْلَة بفتح الفاء فإن كان صفة جمعت على فَعْلات
 ساكنة العين كقولهم: ضخمة وضخمات، وعيلة وعيلات، وإن كان اسماً جمع
 على فَعْلات بفتح العين وعلى فِعَال كقولهم في جفنة وصحفة: جفنات وجفان
 وصحفات وصحاف، فإن كان ثاني الاسم واواً أو ياء سكنت العين في الجمع

كقولهم في جمع روضة وبيضة: روضات وبيضات، وكذلك إن كان ثاني الاسم حرفاً مضعفاً كقولهم في مرة: مرات، وما كان مخلوقاً من هذا الجنس جاز أن تجمع بحذف التاء من واحده نحو: نخلة ونخل، وجوزة وجوز، ولا يجوز أن يجمع المصنوعات التي على وزن فعلة هذا الجمع فلا يقال في جفنة: جفن ولا صحيفة: صحف، وما كان على فُعلة جاز أن يجمع على فُعَل نحو: ظلمة وظلم، وغرفة وغرف، وجاز أن يجمع بالآلف والتاء بضم ثانيه وفتحها وتسكينه كقولهم في جمع ظلمة: ظَلُمَات وظَلُمَات وظَلُمَات، وما كان على وزن فِعلة بكسر الفاء جاز أن يجمع على فِعَل نحو: سدره وسدر، وعلى فعلات بفتح العين وكسرها وتسكينها كقولهم في جمع سدره: سِدَرَات وسِدِرَات وسِدَرَات، وما كان على وزن فِعلة جمع على فِعَل وفِعَلَات كقولهم في جمع كَلِمَة كَلِم وكَلِمَات، وما كان على وزن فُعلة جمع على فُعَل نحو: رَطْبَة ورُطْب، وما كان على وزن فُعَل جمع على فُعَل كقولهم في جمع صغرى وكبرى: صغر وكبر، وقد جمع بعضه على فَعَالِي كقولهم حُبَالِي وحَبَالِي، وأما ما كان منه على وزن فِعْلَل على اختلاف فائه فجمعه على فَعَالِل نحو: درهم ودراهم، وما كان على وزن مَفْعِل أو مُفْعَل جمع على مَفَاعِل نحو: مسجد ومساجد، ومصحف ومصاحف، وأما الخماسي فما كان على وزن فَعْلَان من الصفات جمع على فَعَالِي وفِعَال نحو: غضبان وغضابى وغضاب، وعلى فَعْلَى فيستوي فيه المذكر والمؤنث نحو: غضبي وسكري، وما كان على فَعِيلَة جمع على فَعَائِل نحو: شريعة وشرائع، وعلى فُعَل نحو: سفينة وسفن، وتقول في جمع سفرجل: سفارج، وقد جمع مفتاح على مفاتيح، وإن شئت عوضت فقلت: سفاريج ومفاتيح، ويجمع على فَعَالِل كل خماسي مردف بحرف اعتلال نحو: دهليز وعصفور ودينار، دهاليز وعصافير ودنانير.

وكل اسم تجاوز الخماسي فلا بد أن يكون فيه زائد فيحذف في الجمع مثل: قلنسوة
فجمعها أقوام على قلانس، وجعلوا الزائد فيها الواو فحذفوها، وجمعها آخرون على
قلاس وقلاسي وجعلوا الزائد فيها النون وحذفوها، وفي الجمع شذوذات كثيرة
خارجة عن حكم الأصول لا يحتمل هذا المختصر استيعاب شرحها، وقد جاء أيضًا
في كلام العرب جموع لا أحاد لها من لفظها نحو: محاسن ومذاكير، وكقولك: تفرقوا
عباديد، وغير ذلك مما أخذ بالسماع وشذ عن أصول القياس.

* * *

باب حروف الجر

(والجر في الاسم الصحيح المنصرف	بأحرف هن إذا ما قيل صف)
(مِن وإلى وفي وحتى وعلى	وعن ومنذ ثم حاشا وخلا)
(والباء والكاف إذا ما زيدا	واللام فاحفظها تكن رشيدا)
(ورب أيضا ثم مذ فيها حضر	من الزمان دون ما منه غير)
(تقول ما لقينه مذ يومنا	ورب عبد كنيس مر بنا)

قد ذكرنا أن الجر يختص بالاسم ويدخله من طريقين: أحدهما بحروف موسومة بعمل الجر، والثاني بالإضافة، وسيأتي ذكرها من بعد، فأما الحروف فهي أربعة عشر حرفا تضمنتها هذه الأبيات المقدمة وأمها (مِن) لأن كل أدوات يتفق عملها فلا بد لها من أم تتولى عليها مثل (مِن) في حروف الجر و(الهمزة) في أدوات الاستفهام و(إلا) في أدوات الاستثناء.

و(مِن) تأتي في الكلام على أربعة معان: أحدها أن تقع بمعنى الابتداء المختص بالمكان التي تقابلها (إلى) التي يختص بها انتهاء الغاية كقولك: سرت من البصرة إلى مكة.

والثاني أن تكون للتبويض كقولك: شربت من النهر.

والثالث أن تأتي لتبيين الجنس كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

والرابع أن تأتي زائدة كقولك: ما جاءني من أحد، فإن قلت: ما جاءني من رجل، فليست زائدة في هذه الموضع بل هي جاعلة اسم الشخص للنوع وتنزل منزلة قولك: ما جاءني أحد، الذي معناه نفي النوع.

والفائدة في دخولها في هذا الكلام استغراق النفي، لأن الكلام كان يحتمل قبل دخولها أن يكون: ما جاءك رجل بل جاءك اثنان أو جماعة.

وأما (في) فمعناها الوعاء والظرفية، ومعنى (على) الاستعلاء، ومعنى (عن) المجاوزة كأنك إذا قلت: بلغني عن زيد حديث، معناه تجاوز عنه إلى حديث، وأما (حتى) فتأتي على أربعة معان:

أحدها: أن تكون لانتهاى الغاية فتجر، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿سَلِّمْ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

والثاني: أن تكون حرف عطف كالواو فيدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها، كقولك: قدم الحاج حتى المشاة، وقدم القوم حتى الغزاة، ويكون في هذين الموطنين ما بعدها من جنس ما قبلها، ولهذا لم يجز أن تقول: قدم القوم حتى النساء؛ لأن النساء لا يدخلن في قبيل القوم، ولا: قدم الحاج حتى الغزاة؛ لأن الغزاة ليسوا من جنس الحاج.

والموضع الثالث: أن تكون حرف ابتداء فيقع بعدها المبتدأ والخبر ولا تؤثر إعراباً ولا تغيرهما عما كانا عليه كما قال جرير:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

والرابع: أن تكون حرف نصب فتنصب الفعل المضارع على ما نبينه في شرح نواصب الأفعال المضارعة.

وأما (مذ) و(منذ) فمعناها ابتداء الغاية في الزمان خاصة كما تخص (من) بالمكان فتقول: لم أره مذ يوم الجمعة، ولا تقل: من يوم الجمعة، فأما قوله تعالى: ﴿إِذَا تُودِيَكَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، ف(من) في هذا المكان بمعنى (في) ونون (مذ) محذوفة وأصلها (منذ) بدليل أنك لو سميت بهائم

صغرت الاسم لقلت: منيذ فأعدت النون المحذوفة، ومن حكم التصغير إعادة المحذوف كقولك في تصغير فم: فويه، ويد: يديه، فإن تلا (مذ) الألف واللام فالاختيار أن تضم الذال من مذ فتقول: ما رأيته مذ اليوم، وتضم الذال في هذا الموضع يقوي أن أصلها منذ المضمومة الذال وأنها ردت حين لقيها ساكن إلى الأصل، وقد اختلف فيها؛ فقال قوم: هما حرفان، وقيل: بل هما اسمان، والغالب على مذ الاسمية لوقوع الحذف فيها، وإنما يقع أكثر الحذف في الأسماء، والغالب على (مذ) الحرفية والأجود أن يجر بمنذ ماضي الزمان وحاضره وأن تجر (مذ) حاضر الزمان وترفع ماضيه فتقول: ما رأيته مذ اليوم، ولم أره مذ يومان إذا جررت بها فالكلام كله جملة واحدة، وإذا رفعت بها صار الكلام جملتين، فكأنك قلت: لم أر زيداً، فكأن قائلًا قال لك: مذ كم لم تره؟ فقلت له: مذ يومان، فتحل مذ محل الاسم المبتدأ ويومان الخبر، وأما حاشا فمعناه الاستثناء مع تنزيه المستثنى وهو يجر ما بعده، وقد جعله بعضهم فعلاً وصرفه كما قال التابعه:

وأما أحاشي من الأقوام من أحد

وأما (خلا) فمعناها الاستثناء المحض والغالب عليها أن تجر وقد نصب بها في الاستثناء، فإن دخلت عليها ما نصبت قولاً واحداً كقولك: جاء القوم ما خلا زيداً، وأما (الباء) الزائدة فتكون بمعنى الإلصاق كقولك: مسحت يدي بالمنديل، وتكون بمعنى الاستعانة كقولك ضربت بالسيف، وتكون بمعنى الغرض والعلة كقوله تعالى ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ [النور: ٤٣]، أي يذهب الأبصار، وتكون زائدة دخولها كخروجها كقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وتختص على اختلاف مواقعها بحركة الكسر، وكل حرف

من حروف المعاني لا يوجد إلا مفتوحًا وإنما خصت الباء بالكسر لأنها في كل مواقعها تجر فجعلت حركتها من جنس عملها.

وأما (الكاف) فتكون للتشبيه كقولك: زيد كالأسد، وتكون زائدة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وتختص بالدخول على المظهر دون المضمّر، وأما اللام فتأتي بمعنى الملك تارة وبمعنى الاختصاص وبمعنى العلة والغرض؛ فإذا قلت: الفرس لزيد، فاللام بمعنى الملك، وإذا قلت: الجمل للفرس فاللام بمعنى الاختصاص، وإذا قلت زرتك لطلب برك، فاللام بمعنى الغرض والعلة للزيارة، وهذه اللام تكسر مع الاسم الظاهر ومع ياء المتكلم وتفتح فيما عدا هذين الموضعين، وأما (رب) فمعناها التقليل وقد تخفف كما قال الشاعر:

أزهير إن يشب القذال فإنه رب هيصل لجب لفقت بهيصل

وقد تلحق بها التاء مشددة ومخففة فيقال ربّت وربّت، كما زيدت التاء على (لا) فقل: لات، وعلى (ثم) فقل: ثمت.

(ورب تأتي أبدًا مصدّره ولا يليها الاسم إلا نكرة)

(وتارة تضمّر بعد الواو كقوله وراكب بجاوي)

اعلم أن (ربّ) تختص بأربعة أشياء: أحدها: أنها لا تقع إلا في صدر الكلام، والثاني: أنها لا تدخل إلا على نكرة، والثالث أنه لا يجوز الاقتصار على الاسم النكرة الذي دخلت عليه حتى يوصف، كقولك: رب عبد ملكته، والرابع: أنها تضمّر بعد الواو والفاء فتجر الاسم مضمرة كقول الراجز في إضمارها بعد الواو: وصاحب نبهته لينهضا.

وتقدير الكلام: ورب صاحب، وكقول امرئ القيس في إضمارها بعد الفاء:

فمثلك حبلى وقد طرقت ومرضع فألهيتهاعن ذي نائم محول

أي: قرب مثلك، وقد تدخل (ما) على (رب) فتكفها عن طلب الاسم فيليها
الفعل كما قال سبحانه وتعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢]، وذكر بعضهم
أن (رب) إذا اتصلت بـ(ما) انتقل معناها إلى التكثير فاحتج بقول الشاعر:
ربما أوفيت في علم ترفعن ثوب شـمالات

* * *

باب القسم

(ثم تجر الاسم بباء القسم وواؤه والتاء أيضًا فاعلم)

(لكن تخص التاء باسم الله إذا تعجبت بلا اشتباه)

حروف القسم أربعة: الباء والواو والتاء والهاء التي للتنبيه إلا أن (الباء) هي الأصل لدخولها على كل مقسم به مظهر كقولك: أقسم بالله، ومضمر كقولك: أقسم بك لأفعلن.

و(الواو) لا تدخل على المضمر لاتصالها بفعل القسم كقولك: أقسم والله، ولا يجوز أن تقول: أقسمت والله، وأما الواو فهي فرع عن الباء، ولهذا حطت رتبة فلم تدخل على المضمر وإنما أبدلت منها؛ لأن معنى الباء الإلصاق ومعنى الواو الجمع، فلما تقارب معنهما وقع الإبدال فيهما.

وأما (التاء) فهي بدل من الواو كما أبدلت منها في قولك: تراث وتجاه وتخمة وتهمة، واشتقاق الكلمات من ورث ومن الوجه ومن الوهم والوخامة، ولما كانت التاء في القسم فرعًا عن الواو حطت عن مرتبة الواو فلم تدخل إلا على اسم الله تعالى كما قال الله تعالى: ﴿وَتَأَلَّه لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

وأما لفظه (ها) فهي عوض من الواو ويجوز فيها وجهان: أحدهما أن تحذف ألفها والهمزة من اسم الله فتقول ها الله لأفعلن، والثاني أن تثبت ألفها وتقطع الهمزة من اسم الله تعالى فتقول ها الله، ومن العرب من يدخل التاء في القسم على معنى التعجب كقول الهلال الهذلي:

تالله يبقى على الأيام ذو حيد بمشمر به الظيان والآس

تقديره: لا يبقى حيده وحيله، والظيان يسمين البر، والآس شجر معروف.

والحروف التي يتلقى بها القسم أربعة: اللام وإنَّ وما ولا؛ فيتلقى الإيجاب ب(اللام) و(إن) كقولك: والله لزيد أفضل من عمرو وكقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١-٢]، فإن أدخلت هذه اللام على الفعل المضارع ألحقت بالفعل النون الخفيفة أو الثقيلة كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]، ويتلقى النقي بـ(ما) و(لا) كقولك: والله ما زيد عندي، والله لا فارقتك، وقد يجوز حذف لا في هذا الموضع، وعليه فسر قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]؛ أي لا تفتأ، ثم اعلم أن الفرق بين واو القسم وبين الواو التي تضم بعدها (ربّ) أن (واو) القسم يجوز أن تدخل عليها واو العطف وفاؤه كقولك: والله، وكما قال تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]، والواو القائمة مقام ربّ لا تدخل عليها واو العطف ولا فاؤه فتلا يجوز أن تقول: ووصاحب نبهته لينهضا، ولا فوصاحب فاعرف ذلك.

* * *

باب الإضافة

(وقد يجر الاسم بالإضافة كقولهم دار أبي قحافة)

(فتارة تأتي بمعنى اللام نحو أتى عبد أبي تمام)

(وتارة تأتي بمعنى من إذا قلت منازيت فقس ذاك وذا)

قد ذكرنا من قبل أن الاسم يجر بأحد وجهين إما بحروف موسومة بعمل الجر وقد تقدم شرحها، وإما بالإضافة وهذا موضعها.

والإضافة هي ضم اسم إلى اسم ويسمى الأول المضاف والثاني المضاف إليه وبصيران بالإضافة كالاسم الواحد، ولهذا لم ينون الأول منهما كما لا يدخل التنوين في حشو الكلمة؛ فإذا أضفت اسمًا إلى اسم أعربت الأول بما يستحقه من رفع أو نصب أو جر وجررت الثاني على كل حال، والإضافة نوعان: محضة وغير محضة؛ فأما المحضة فإنها تقع تارة بمعنى اللام وتسمى إضافة الملك والاختصاص ويكون فيها الأول من المضافين غير الثاني مثل قولك: غلام زيد، وتقع بمعنى (من) وتسمى إضافة الجنس، ويكون الأول بعض الثاني كقولك: ثوب خز؛ أي ثوب من خز وفي غالب أحوال المضافين أن يكون الأول منهما نكرة والثاني معرفة فتعرف النكرة بإضافتها إليه كقولك: غلام الأمير، ودار زيد، وقد يقعان نكرتين فلا يتعرف الأول بالإضافة كقولك: طالب علم وصاحب مال، ولا يجوز أن يكون أول المضافين معرفًا بالألف واللام بحال. وأما الإضافة غير المحضة فهي ما يقدر فيها التنوين ولا يتعرف بها المضاف كإضافة اسم الفاعل إذا أريد به الحال والاستقبال، والدليل على أنه لا يتعرف به المضاف قوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَلَّغَ الْكُتُبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فلولا أن لفظة بالغ

الكعبة نكرة لما وصف به هديًا وهو نكرة؛ لأن الصفة تكون وفق الموصوف،
والتقدير في هذه الإضافة الانفصال والتنوين، والأصل في هذا الكلام هديًا بالغًا
الكعبة، وهكذا الصفة المشبهة باسم الفاعل وهي التي تلحقها تاء التأنيث لا
يتعرف بها المضاف كقولك: مررت برجل حسن الوجه ونظيف الثوب، لأن
الأصل فيه حسنٌ وجهه ونظيفٌ ثوبه، ويجوز في هذه الإضافة التي هي غير
محضة إدخال الألف واللام على المضافين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالْمُقِيمِ
الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥]، وما لا يتعرف بالإضافة وإن أضيف إلى المعرفة: مثل وغير
وسوى، فتقول: مررت برجل مثلك، ورأيت رجلاً سوى زيد، وغير عمرو،
ومنه قول الشاعر:

يا رب غيرك في النساء عزيزة بيضاء قد متعتها بطلاق

فأدخل رب على غيرك وهي لا تدخل إلا على نكرة.

* * *

باب المضاف

- (وفي المضاف ما يجزأ أبداً مثل لدن زيد وإن شئت لدا)
(ومنه سبحانه وذو ومثل ومع وعند وأولو وكل)
(ثم الجهات الست فوق وورا ويمنة وعكسها بلا مرا)
(وهكذا غير وبعض وسوى في كلم شتى رواها من روى)

اعلم أن في الأسماء أسماء ملازمة للإضافة ولا يرى ما بعدها إلا مجروراً وهي كثيرة، ونذكر ما يستعمل منها، فمن ذلك: سبحانه ومعاذ وعياذ ومع - مفتوحة العين وقد تسكن - وكل وبعض وأي وكلا وكلتا ومثل ومثيل وشبه وشبيه ونحو وشطر ونظير وعند ودون وسوى وغير ويبد - بمعنى غير - وقبيل وقبالة وحذاء وإزاء وتجاه وتلقاء وقبل وبعد والجهات الست التي هي: قدام وخلف وفوق وتحت ويمنة ويسرة وما يجري مجراها مثل: يمين وشمال وأعلى وأسفل ووراء وأمام، ومن ذلك سائر - وهو بمعنى باق - وليس - بمعنى - جميع ولعمر الله - في القسم ومعناه بقاء الله - لأنه يقال: عَمُرَ وعُمِرَ بفتح العين وضمها واختير في القسم الفتح لخفته، ومن ذلك ذو وذات وتشيتهما وجمعهما وأولو - التي معناها ذو - وأولات - التي معناها ذوات - وبين وعند ولدى ولدن ووسط - بسكون السين وفتحها - والفرق بينهما أن المسكنة السين تحل محل بين والمفتوحة تقع فيما لا يتجزأ كقولك في الأول: جلس وسط القوم وفي الثاني جلس وسط الدار فاعرف ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

باب كم الخبرية

(واجرر بكم ما كنت عنه مخبرًا معظماً لقدرة مكثراً)

(تقول كم مال أفادته يدي وكم إماء ملكت وأعبدني)

اعلم أن (كم) اسم موضوع للعدد المبهم جنسًا ومقدارًا ولها موضعان: الاستفهام والخبر المقترن بالتكثير، ولما كان العدد نوعين: أحدهما مجرور والآخر منصوب شبه كل واحد من موضعيهما بأحد من نوعي العدد، فنصبوا ما بعدها على التمييز في الاستفهام على ما نبينه في شرح نوع التمييز، وجرّوا ما بعدها بالإضافة في الإخبار، ويجوز أن يقع الاسم الذي بعد كم الخبرية واحدًا وجمعًا كقولك: كم عبد ملكت، وكم عبيد ملكت، كما أن العدد المجرور قد يكون واحدًا في مثل قولك: مائة ثوب، ويكون جمعًا في مثل قولك: ثلاث أثواب، إلا أن من شرط جرّها الاسم أن يكون الاسم يليها فإن فصل بينهما فاصل انتصب على التمييز كما ينتصب في الاستفهام، فتقول في الخبر: كم لي عبدًا، كما تقول في الاستخبار: كم عبدًا لك.

* * *

باب المبتدأ

(وإن فتحت النطق باسم مبتدأ فإرفعه والإخبار عنه أبدا)

(تقول من ذلك زيد عاقل والصلح خير والأمير عادل)

المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية، وهو يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها ويحسن السكوت عليها، وهو وخبره إذا لم يكن ظرفاً مرفوعاً كقولك: الصلح خير، والأمير عادل، ثم يقع على معنيين: أحدهما أن يكون الخبر هو المبتدأ كقولك: الأمير عادل، ألا ترى أن قولك: عادل، صفة للأمير والصفة ذات الموصوف، والمعنى الثاني: أن يتنزل الخبر منزلة المبتدأ على وجه التشبيه كقولك: زيد أسد، يعني أنه يشبهه في القوة لا أن زيداً على الحقيقة أسد ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، يعني سبحانه أن زوجات النبي ﷺ يتنزلن عند المسلمين في احترامهن وتحريم نكاحهن منزلة أمهاتهم لا أنهن أمهاتهم على الحقيقة.

والغالب أن يكون المبتدأ معرفة وقد يأتي نكرة في خمسة مواطن: أحدها أن تكون النكرة موصوفة كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدَ مُؤْمِنٍ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، الثاني: أن تكون دعاء للإنسان كقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ﴾ [الزمر: ٧٣]، الثالث: أن تكون دعاء على الإنسان كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، الرابع: أن يكون الكلام نفيًا أو استفهامًا كقولك: ما أحد في الدار، وهل رجل عندك؟ الخامس: أن يكون خبر المبتدأ ظرفاً أو جاراً ومجروراً وقد تقدم ذكره كقولك: تحتك بساط، ولزيد مال، فأما الخبر فالغالب عليه أن يكون نكرة كقولك:

انصلح خير والأمر عادل، وقد يأتي معرفة كقوله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾
[الفتح: ٢٩].

(ولا يحول حكمه متى دخل لكن على جملته وهل وبلى)

اعلم أن الداخل على المبتدأ والخبر ينقسم على أربعة أقسام:

أحدها: يعمل في المبتدأ فينصبه دون الخبر وهو: إن وأخواتها، والثاني: ما
يعمل في الخبر فينصبه دون المبتدأ وهو: كان وأخواتها، والثالث ما يعمل فيهما
جميعاً وهو: ظننت وأخواتها، ولكل من هذه الأقسام الثلاثة شرح يذكر في
موضعه، والرابع ما لا يؤثر دخوله فيهما ولا في أحدهما، وذلك: همزة الاستفهام
وهل وبلى ولكن وحيث وإذ ولام الابتداء وأما وألا المخفان اللذان لاستفتاح
الكلام، وأما بفتح الهمزة وتشديد الميم التي تستعمل لتفصيل الجملة، ولولا التي
معناها امتناع الشيء لوجود غيره كقوله: لولا زيد لزرتك، فامتناع الزيارة
لوجود زيد.

(وقدم الإخبار إذ تستفهم كقولهم أين الكريم المنعم)

(ومثله كيف المريض المدنف وأيهما الفادي متى المنصرف)

خبر المبتدأ يجب تقديمه في موضعين:

أحدهما: إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً والمبتدأ اسم نكرة على ما قدمنا ذكره،
والثاني: إذا كان الخبر استفهاماً كقولك: كيف زيد؟ ومتى المسير؟ وأين المسكن؟
وكم مالك؟ وإنما قدمت الإخبار في هذا الموضع لأن للاستفهام صدر الكلام،
وقد تقع أسماء الاستفهام مبتدآت؛ وذلك إذا وقع بعدها الفعل أو الجار

والمجرور كقولك: أين تسكن؟ ومتى ترحل؟ وكم معك درهمًا؟ فأين ومتى
وكم في هذا الكلام مبتدآت وما بعدها هو الخبر.

(وإن يكن بعض الظروف الخبرًا فأوله النصب ودع عنك المرا)

(تقول زيد خلف عمرو قعدا والصوم يوم السبت والسير غدا)

اعلم أن خبر المبتدأ يأتي على عشرة أقسام: يكون معرفة كقولك: زيد أخوك،
ويكون نكرة كقولك: زيد قائم فيرفعان في هذين الموضعين لكونها خبري المبتدأ،
ويكون الخبر فعلاً ماضياً فيبنى على الفتح على حكم وضعه الأول كقولك: زيد
قام، ويكون فعلاً مضارعاً فيضم على ارتفاع أصليته إلا أنه خبر المبتدأ كقولك: زيد
يقوم، وفي هذين الفعلين - يعني الماضي والمضارع - ضمير مستتر يظهر عند تشية
المبتدأ وجمعه في مثل قولك: الزيدان قاما، والرجال قاموا، والزيدان يقومان،
والرجال يقومون، ويكون الخبر جازاً ومجروراً كقولك: زيد من الكرام، ويكون
ظرف زمان إلا أنه يختص بأن يكون خبراً عن الأحداث دون الأشخاص كقولك:
الصوم يوم السبت، والسير غداً، ولا يجوز أن تقول: زيد يوم السبت؛ لأنه شخص
فأما قولهم: الليلة الهلال، ففيه حذف تقديره: الليلة طلوع الهلال، ولهذا السبب لا
يقال هذا الكلام إلا في يوم استهلال الهلال، وقد يكون الخبر ظرف مكان فيقع
خبراً عن الأشخاص والأحداث كقولك: زيد خلفك والقتال أمامك، وكلا
الظرفين إذا وقع خبراً عن المبتدأ كان منصوباً وفي الكلام محذوف به انتصب الظرف
وتقديره إذا قلت: زيد خلفك أي: زيد مقيم خلفك أو مستقر خلفك، وقد يكون
الخبر جملة مركبة من مبتدأ وخبر كقولك: زيد أبوه منطلق، ومن فعل وفاعل
كقولك: زيد قام أبوه، ومن شرط وجزاء كقولك: زيد إن تزره يزررك، إلا أنه لا بد

أن يكون في الجملة ضمير يعود إلى المبتدأ يربطها به كالهاء في قولك: قام أبوه، وفي قولك: أبوه منطلق، وفي قولك: إن تزره.

ثم اعلم أن العرب حذفت خبر المبتدأ حذفًا لازمًا في ثلاثة مواضع، أحدها في قولهم: لعمر ك إن زيدًا خارج؛ إذ تقدير الكلام: لعمر ك قسمني أو يميني، فحذف الخبر اكتفاء بجواب القسم عنه، الثاني بعد لولا التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره كقولك: لولا زيد لزرتك، وتقدير الكلام: لولا زيد حاضر لزرتك، ولا يجوز أن يلفظ بهذا الخبر، وقولك: لزرتك هو جواب لولا وبه اكتفي عن الخبر، الثالث: في مثل قولهم أخطب ما يكون الأمير قائمًا، وأطيب ما يكون السمك مشويًا، وما أشبه ذلك، وتقدير الكلام: إذا كان قائمًا، وإذا كان مشويًا فحذفوا الخبر كراهية لإطالة الكلام، فأما ما عدا هذه المواضع الثلاثة فإن الخبر يحذف على وجه الاتساع إذا دل الكلام عليه، وأكثر ما يقع في الاستخبار، فإذا قيل لك: أين زيد؟ فقلت: في المسجد، فقد حذفت المبتدأ؛ إذ تقدير الكلام: زيد في المسجد، وإذا قيل لك: من عندك؟ فقلت: زيد حذفت الخبر، لأن تقدير الكلام: زيد عندي، وقد حمل قوله تعالى: ﴿فَصَبِرْ جَمِيلًا﴾ [يوسف: ١٨] على هذين التقديرين فقل: إن المحذوف المبتدأ أي: شأني صبر جميل، وقيل: المحذوف الخبر أي: فصبر جميل أولى من غيره، ولما توسعوا في حذف الخبر كان حذف العائد منه إلى الاسم أولى كقولك: السمن منوان بدرهم أي منوان منه بدرهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]، أي لمن عزم الأمور منه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(وإن تقل أين الأمير جالس وفي فناء الدار بشر مائس)

(فجالس ومائس قد رفعاً وقد أجزى النصب والرفع معا)

إذا انعقدت جملة المبتدأ والخبر بالاسم والظرف وتم الكلام بهما ثم أتيت بعد الظرف بالاسم نكرة جاز رفعه ونصبه، وكذلك إن كان الخبر اسم استفهام أو جارًا ومجرورًا فإذا قلت: أين الأمير جالس، أو: زيد في الدار جالس، أو: زيد خلفك جالس، جاز رفع جالس ونصبه، فإن رفعته جعلته خبر المبتدأ وألغيت الظرف والجار والمجرور واسم الاستفهام أي هذه الثلاثة كان مع الاسم النكرة، وإن نصبت جالسًا نصبتَه على الحال وجعلت الظرف الخبر أو اسم الاستفهام أو الجار والمجرور، ومثله قولك: كيف زيد صانع وصانعًا، ومتى المسير واقع وواقعًا، إلا أن من شرط جواز النصب أن يتأخر الاسم النكرة عن الظرف أو الجار والمجرور لأن اسم الاستفهام لا يكون إلا مُصَدَّرًا، فإن قدمت الاسم النكرة على الجار والمجرور أو الظرف لم يجوز إلا الرفع نحو قولك: زيد مائس في الدار، وزيد جالس خلفك، وكذلك يجب الرفع إذا لم تنعقد الجملة قبل النكرة كقولك: متى زيد قادم، لا يجوز في قادم إلا الرفع لأنه خبر زيد الذي به تم الكلام بدليل أن قولك: متى زيد، كلام غير مفيد، ولهذا السبب قلنا: إن ظرف الزمان لا يقع خبرًا عن الأشخاص.

* * *

باب اشتغال الفعل بما يلحقه من الضمائر

(وهكذا إن قلت زيدا ضربه وخالد ضربته وضمته)

(فالرفع فيه جائز والنصب كلاهما دلت عليه الكتب)

اعلم أن قولهم: زيدا ضربه وما جرى مجراه يسمى ما شغل عنه الفعل، يعني به اشتغال الفعل بالهاء التي في آخره عن العمل في زيد، وهذه المسألة من مسائل المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول به، ويجوز في زيد الرفع والنصب، فإذا رفعتَه جعلته مبتدأ وقولك: ضربته جملة مركبة من فعل وفاعل ومفعول به وهي خبره، وإن نصبت زيدا نصبتَه على أنه مفعول به وليس الناصب له قولك: ضربته لأنه قد نصب مفعولاً وهو مضمَر الهاء ولا ينصب مفعولاً آخر وإنما الناصب لزيد فعل مضمَر من جنس الفعل، وكان تقدير الكلام: ضربت زيدا ضربه، وقد قرئ ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْتَهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، برفع القمر ونصبه ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [النور: ١] بالرفع والنصب وذلك على حسب ما بيناه، والرفع في هذه المسائل أجود من النصب لأن النصب يوجب تقدير عامل محذوف، والرفع مستغن عن التقدير فلهذا رجح الرفع عليه، وإن كان أمراً كقولك: زيدا اضربه، أو نهياً كقولك: زيدا لا تضربه، أو نفيًا كقولك: زيدا لم تضربه، أو استفهامًا كقوله تعالى: ﴿أَبَشِّرْنَا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾ [القمر: ٢٤]، أو تخصيصًا كقولك: هلا زيدا أكرمه، جاز رفع زيد ونصبه في هذه المواطن أيضًا إلا أن النصب أقوى من الرفع لكون هذه المواطن تقتضي الفعل الناصب.

* * *

باب الفاعل

(وكل ما جاء من الأسماء عقيب فعل سالم البناء)

(فارفعه إذ تعرب فهو الفاعل نحو جرى الماء وجار العامل)

الفاعل عند النحويين كل اسم تقدمه فعل مقرر على صيغته وجعل الفعل حديثاً عنه سواء فعله على الحقيقة كقولك: قام زيد وقعد عمرو، أو فعله مجازاً كقولك: نبت الزرع واشتدَّ الحر أو لم يفعل شيئاً كقولك: ما قام زيد ولا خرج عمرو، وإنما شرط في الفعل أن يكون مقررًا على صيغته وهو معنى قولنا في الملحّة: سالم البناء ليفصل بينه وبين ما لم يسم فاعله وإنما اختير للفاعل الرفع وللمفعول به النصب، لأن الضمة ثقيلة والفتحة خفيفة والفعل لا يرفع به إلا فاعل واحد، وينصب به عدة مفاعيل كالمصدر والظرفين والحال والمفعول له فجعل الرفع المستثقل إعراب ما قل والفتح المستخف إعراب ما كثر في مثل ضرب زيد عمرًا مشدودًا يوم الجمعة خلف المسجد تأديبًا له ضربًا شديدًا، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فتقول: زيد خرج لأنه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ ويقع اللبس في الكلام.

(ووحّد الفعل مع الجماعة كقبولهم سار الرجال الساعة)

اعلم أن فعل الفاعل يوجد إن كان الفاعل مثنى أو مجموعًا فتقول: جاء الزيدان، وجاء القوم، ولا يجوز أن تقول: جاء الزيدان ولا: جاءوا القوم، وقد قيل في لغة ضعيفة: أكلوني البراغيث، وعند المحققين أن هذا الكلام فيه لحتان: إحداهما: إلحاق ضمير الجمع بالفعل المتقدم والواجب توحيد، الثانية: أنه كان يجب أن يقول: أكلني أو أكلتني البراغيث لأن هذه الواو لا يجوز أن تكون إلا

ضمير جمع ما يعقل، ثم اعلم أن كل فعل لا يخلو من فاعل إما أن يكون ظاهرًا كقولك: خرج زيد، وإما أن يكون ضميرًا متصلًا بفعل كالتاء في قولك: ضربت وكالنون والألف في قولك: ضربنا، وكالألف في قولك: ضربنا، وكالواو في قولك: ضربوا ويضربون، أو النون في قولك: يضربن، وإما أن يكون ضميرًا مستترًا في الفعل ولا يقع إلا في الفعل إذا تأخر عن الاسم كقولك: زيد ذهب وعمر ويزهد، ففي ذهب ويزهد ضمير مستتر يظهر متى ثني الاسم المتقدم أو جمع كقولك: الزيدان ذهبا ويزهبان، والزيدون ذهبوا ويزهبون، وإن كان الفعل مضعفًا واتصل به تاء الضمير وجب إظهار الحرف المضعف، كما قال الله تعالى: ﴿ فَفَرَزْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ ﴾ [الشعراء: ٢١]، ولا يجوز أن يبدل من الحرف الثاني ياء كما تقول العامة: مریت يعني: مررت، وقد جاء في كلام العرب ألفاظ أبدل منها الحرف الثاني ياء، فقالوا: تمطيت في المشي وتصديت للأمر وتظنيت الشيء وقصيت أظفاري، والأصل فيها: تمططت وتصددت وتظننت وقصصت، وقالوا أيضًا: تلغينا إذا جنوا بقلة تسمى اللغاغة، وكان القياس أن يقولوا: تلغنا وقالوا: تقضي البازي والأصل تقضض، ومنه قول الراجز حيث يقول: تقضي البازي إذا البازي كسر، وليس ذلك مما يقاس عليه.

(وإن تشأ فزد عليه التاء	نحو اشتكت عراتنا الشتاء)
(وتلحق التاء على التحقيق	بكل ما تأنثه حقيقي)
(كقولهم جاءت سعاد ضاحكة	وانطلقت ناقة هند راتكه)
(وتكسر التاء بلا محاله	في مثل قد أقبلت الغزاله)

اعلم أن علامة التأنيث يجب أن تلحق الفعل الماضي في موضعين، أحدهما إذا تقدم الفعل وكان فاعله مؤنثاً من الحيوان كقولك: قامت هند، ووضعت ناقتك، والموضع الثاني إذا تأخر الفعل وجب إلحاق التاء به مع المؤنث الحقيقي وغيره فتقول: الدار بنيت، والنار اضطربت، فأما قوله تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ [البلبل: ١٤]، فليس الفعل هاهنا فعلاً ماضياً فكان يجب إلحاق التاء به بل الفعل مضارع وتقديره: تتلظى، فحذف إحدى التاءين تخفيفاً

ويجوز إثبات التاء وحذفها في خمسة مواضع: أحدها: إذا تقدم الفعل وكان المؤنث غير حيوان كقولك: اشتعلت النار، واشتعل النار، وفي القرآن: ﴿فَمَنْ جَاءَهُدْ مَوْعِظَةً مِّن رَّبِّهِ فَآتَتْهُ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، بحذف التاء، وفي موضع آخر: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧] بإثباتها.

الثاني: إذا فصلت بين الفعل والفاعل كقول الشاعر:

لقد ولد الأخطل أم سوء مقلدة من الأمات عاراً

ولو لم يكن شعراً لجاز لقد ولدت، وقد نطق بهاتين اللغتين القرآن فقال سبحانه في موضع: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٩٤] وفي موضع آخر: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧].

والموضع الثالث: ما جمع بالالف والتاء كقولك: جاء المسلمات وجاءت المسلمات. والرابع: ما جمع جمع التكسير كقولك: جاءت الرجال وجاء الرجال. والخامس: مع الأفعال التي لا تتصرف وهي نعم وبئس وليس وعسى كقولك: نعمت المرأة هند، ونعم المرأة هند، وليس هند جارية، وليست هند جارية، ومتى التحقت التاء بهذا الفعل ثم تلاها ألف ولا م كسرت التاء لالتقاء الساكنين كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤].

* * *

باب ما لم يسم فاعله

(واقض قضاء لا يرد قائله بالرفع فيما لم يسم فاعله)

(من بعد ضم أول الأفعال كقولهم يكتب عهد الوالي)

(وإن يكن ثاني الثلاثي ألف فأكسره حين تبدي ولا تقف)

(تقول بيع الثوب والفلان وكيل زيت الشام والطعام)

إذا ذكرت الفعل ولم تذكر الفاعل لجهالة بعينه أو اسمه أو غرض في إلغاء ذكره غيرت صيغة الفعل عما كانت عليه ليعلم بذلك أنه ليس بفعل الفاعل وأقمت المفعول به مقام الفاعل فرفعته بإسناد الفعل إليه، وتغيير صيغة الفعل أن تضم أوله فإن كان ماضيًا كسرت ما قبل آخره كقولك: ضرب زيد، وإن كان مضارعًا فتحت ما قبل آخره فقلت: يُضرب زيد، وإن كان ثلاثيًا وأوسطه ألف قلبت الألف ياء ساكنة وكسرت ما قبلها فتقول في: قاد وساق وباع وخاط: قيد الفرس، وسيق البعير، وبيع العبد، وخيط الثوب.

والأشياء التي تقام مقام الفاعل خمسة: المفعول الصحيح والمصدر والظرفان والجار والمجرور، إلا أنه متى وجد المفعول الصحيح كان أولى الخمسة بأن يقام مقام الفاعل، كقولك: أخذ مني درهمان وسيق إلي بعيران، وإن عدم المفعول الصحيح واجتمعت الأربعة الآخر كقولك: سير بزيد يومين فرسخين سيرًا شديدًا، جاز أن تقيم أيها شئت مقام الفاعل فيكون في إعراب هذه المسألة أربعة أوجه: وهي أن تقيم الجار والمجرور مقام الفاعل فتقول: سير بزيد فرسخين سيرًا شديدًا، أو تقيم ظرف الزمان مقام الفاعل فتقول: سير بزيد يومان فرسخين سيرًا شديدًا، أو تقيم ظرف المكان مقام الفاعل فتقول: سير بزيد يومين

فرسخان سيرًا شديدًا، أو تقيم المصدر مقام الفاعل فتقول: سير يزيد يومين
فرسخين سير شديد.

وإن كان الفعل من أفعال ظننت وأخواتها التي تتعدى إلى مفعولين رفعت
الأول منها ونصبت الثاني فتقول: ظُنَّ السعر رخيصًا، ووُجِدَ الأمير عادلاً، وإن
كان الفعل مما يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما مثل: أعطيت
وكسوت وسقيت وأطعمت، فالاختيار أن ترفع الأول منها وتنصب الثاني
فتقول: أُعْطِيَ زيد درهماً وكسي العبد ثوبًا، وقد يجوز رفع الثاني ونصب الأول
فتقول أعطى زيداً درهماً وكسى العبد ثوباً.

* * *

باب المفعول به

(والنصب للمفعول حكم وجبا كقولهم صاد الأمير الأرنباً)

(وربما أخرج عنه الفاعل نحو قد استوفى الخراج العامل)

المفعول به كل اسم تعدى الفعل إليه، وجعل إعرابه النصب ليفصل بينه وبين الفاعل.

والفعل ينقسم على خمسة أقسام: أحدها: الفعل اللازم: وهو ما لا يتجاوز الفاعل نحو: قام وقعد وفرح وفزع وجزع وذهب، فإن أردت تعدية هذا الفعل عديته بأحد ثلاثة أشياء: إما بهمزة النقل كقولك: في خرج: أخرجته، وإما بتضعيف عين الفعل كقولك في فرح: فرحته، وإما بحرف الجر كقولك في ذهب: ذهبت بزيد أي أذهبته. الثاني: ما يتعدى إلى مفعول واحد: نحو ضرب وقتل وكأفعال الحواس الخمس نحو: أبصر وسمع وشم وذاق ولمس.

والقسم الثالث: ما يتعدى إلى مفعولين ويجوز الاقتصار على أحدهما: مثل: أعطى وكسا وأطعم وسقى، كقولك: أعطيت زيداً درهماً، وإن شئت قلت: أعطيت زيداً ولا تذكر ما أعطيت، وإن شئت قلت: أعطيت درهماً، ولا تبين من أعطيت، وقد يقع المفعول الثاني في هذا القسم جازاً ومجوراً كقولك: اخترت عمراً من الرجال، وجعلت المتاع في الوعاء.

والقسم الرابع: ما يتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما: وذلك أفعال الشك واليقين المشروحة من بعد. والقسم الخامس ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: وهي ثمانية أفعال: أعلم وعلم وأنبا ونبأ وحدث وأخبر وخبر ورأى، وذلك كقولك: أعلم الله الناس محمداً خاتم النبيين، فاسم الله تعالى هو الفاعل والناس هو المفعول الأول ومحمداً ﷺ هو المفعول الثاني وخاتم النبيين هو

المفعول الثالث، ولا يجوز أن تحذف واحداً من المفعولين الثلاثة، ولكن يجوز أن تقتصر على المفعول الأول منهم فتقول: أعلم الله الناس.

ثم اعلم أن للمفعول ثلاث مراتب: إحداها وهو أولها به أن يرد بعد الفعل والفاعل كقولك: ركب الأمير الفرس، والمرتبة الثانية: أن يقع متوسطاً بين الفعل والفاعل كما قال تعالى: ﴿وَتَغْشَىٰ وَجُوهَهُمُ النَّارُ﴾ [إبراهيم: ٥٠]، والمرتبة الثالثة: أن يأتي متقدماً على الفعل كما قال تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥]، ويجوز إدخال اللام عليه عند تقدمه كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام عليه عند تأخيره وإنما يجوز تقديم المفعول على الفعل وامتنع تقديم الفاعل عليه لأن إعراب الفاعل الرفع، ولو قدم على الفعل لاشتبه بالابتداء وهذا اللبس مأمون في قبيل المفعول به لكون إعرابه النصب المبين إعراب المبتدأ، والله أعلم.

(وإن تقل كلم موسى بعلى فقدم الفاعل فهو الأولى)

قد ذكرنا جواز تقديم المفعول على الفاعل على وجه المجاز والتوسع في الكلام، إلا أن جواز ذلك متعلق بالأمن من اللبس، فمتى وقع اللبس على السامع وجب تقديم الفاعل منهما وذلك بأن يكونا جميعاً مما لا يتبين فيهما الإعراب، ولا يتميز أحدهما بصفة يتبين فيها الإعراب، كقولك: ضرب موسى عيسى فتقدم موسى إن كان هو الضارب وتأخره إن كان هو المضروب، فإن أمن الاشتباه في الكلام جاز التقديم والتأخير كقولك: أرضعت الصغرى الكبرى، وأكلت الكمثرى الحلى، وكذلك إن وصفت أحد الاسمين المقصورين كقولك: ضرب موسى الطويل عيسى لأنك بنصب الصفة نبهت على أن موسى المفعول به، ومتى شككت في الاسم الواقع بعد الفعل ولم تدر أفاعل هو أم

مفعول فاحذفه واجعل مكانه ضمير نفسك فإن وجدت الضمير تاء فالاسم هو
الفاعل، وإن وجدت الضمير نوناً وياء فالاسم هو المفعول، فإذا قلت: أشبع زيد
الضعيف فارفع زيداً لأنه الفاعل بدلالة أنك إذا رددت الفعل إلى نفسك قلت
أشبع الضعيف، وإذا قلت: أشبع زيداً الرغيف فارفع الرغيف وانصب زيداً
بدلالة أنك تقول أشبعني الرغيف، وعلى هذا تعمل في كل ما يشكل عليك.

* * *

باب ظننت وأخواتها

- (وكل فعل متعد ينصب مفعوله مثل سقى ويشرب)
(لكن فعل الشك واليقين ينصب مفعولين في التلقين)
(تقول قد خلت الهلال لائحا وقد وجدت المستشار ناصحا)
(وما أظن عامراً رقيقاً ولا أرى لي خالداً صديقاً)
(وهكذا تصنع في علمت وفي حسبت ثم في زعمت)

قد ذكرنا أن أفعال الشك واليقين تتعدى إلى مفعولين فتنصبهما جميعاً، وتلك الأفعال سبعة: ظننت وحسبت وخلت وزعمت ووجدت ورأيت وعلمت؛ فهذه الأفعال السبعة وما يتصرف منها تدخل على المبتدأ أو الخبر فتنصبهما جميعاً كقولك: ظننت زيداً خارجاً، وحسبت السعر رخيصاً، ولا يجوز أن تقتصر على أحد المفعولين فتقول: حسبت السعر وظننت زيداً، ولكن يجوز أن تقيم أن المفتوحة المخففة مع الفعل مقام المفعولين كقولك: ظننت أن يخرج زيد، وكذلك يجوز أن تقيم لفظة ذلك وذاك مقام المفعولين كقولك: ظننت ذلك وحسبت ذاك، وكل ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ جاز أن يكون المفعول الثاني لظننت وأخواتها إلا أنه متى كان ظرفاً انتصب على الظرفية لا لأنه مفعول ظننت الثاني، وذلك في مثل قولك: ظننت الصوم غداً، وظننت زيداً عندك فتنصب غداً على أنه ظرف زمان وتنصب عندك على أنه ظرف مكان، وإنما تنصب ظننت وأخواتها المفعولين إذا تقدمت عليهما فإن وقعت متوسطة كقولك: زيداً ظننت منطلقاً، أو متأخرة عنها كقولك: زيد منطلق ظننت، جاز نصب الاسمين ورفعهما إلا أن رفعهما إذا تأخرت ظننت أجود، ثم اعلم أن (رأيت) إنما تنصب

المفعولين إذا كانت بمعنى (علمت)؛ فإن كانت بمعنى أبصرت كقولك: رأيت
الهلal وبمعنى اعتقدت كقولك: رأيت رأي أبي حنيفة، أو كان بمعنى رأيت
زيدًا أي ضربت رثته فإنه يتعدى إلى مفعول واحد، وإن وجدت بعدها اسمين
منصوبين وهي بمعنى أبصرت فانتصاب الثاني على الحال كقولك: رأيت الأمير
جالسًا، وكذلك (علمت) إنما تنصب المفعولين إذا كانت بمعنى أيقنت، فإن
كانت بمعنى عرفت نصبت مفعولًا واحدًا كقوله تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ
يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وهكذا (وجدت) تنصب مفعولين إن كانت بمعنى
أيقنت كقولك: وجدت السعر رخيصًا، فإن كانت بمعنى صادفت نصبت
مفعولًا واحدًا كقولك: وجدت الضالة.

* * *

باب عمل اسم الفاعل المنون

- (وإن ذكرت فاعلاً منونا فهو كما لو كان فعلاً بينا)
(فارفع به في لازم الأفعال وانصب إذا عدي بكل حال)
(تقول زيد مشتر أبوه بالرفع مثل يشتري أخوه)
(وقل سعيد مكرم عثماناً بالنصب مثل يكرم الضيفاناً)

اعلم أن العرب شبهت اسم الفاعل بالفعل المضارع المشتق منه لاتفاقهما في عدة الحروف وفي هيئة الحركة والسكون، ألا ترى أن قولك: ضارب يضاهي قولك: يضرب في كون كل واحد منهما على أربعة أحرف ثانيها ساكن وما عداه متحرك، فلما اشتبها من هذا الوجه أعرب الفعل المضارع من بين أنواع الأفعال، وأعمل اسم الفاعل بما يعمل الفعل المضارع، إلا أن من شرط عمله أن يكون للحال أو الاستقبال كقولك: هذا مقيم للصلاة الساعة، وضارب زيداً غداً، فتنصب الصلاة وزيداً بمقيم وضارب كما تنصبهما لو قلت: هذا يقيم الصلاة ويضرب زيداً، ومن شرط عمله أيضاً أن يكون معتمداً على آلة الاستفهام كقولك: أقائم زيد، فترفع زيداً بقائم كما لو قلت: أيقوم زيد، أو يكون معتمداً على مبتدأ كقولك: زيد قائم أبوه أو زيد ضارب عمرًا، أو يكون معتمداً على موصوف كقولك: هذا طالب علمًا أو معتمداً على ذي حال كقولك: هذا زيد ضاربًا عمرًا وجاء الأمير راكبًا فرسًا، فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لم يعمل عمل الفعل بل يجر ما بعده، فتقول: هذا ضارب زيد أمس، وقد قرئ: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣]، بالتنوين والنصب وحذف التنوين والجر، ومتى أضيف اسم

الفاعل وهو بمعنى الحال والاستقبال كانت الإضافة غير محضة وجاز أن
توصف به النكرة كما قال سبحانه: ﴿هَدِيًّا بَلَّغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، والمعنى
والتقدير: هديًا بالغًا الكعبة، فالتنوين فيه مقدر وإن حذف.

* * *

باب المصدر

(والمصدر الأصل وأي أصل ومنه يا صاح اشتقاق الفعل)

(وأوجبته له النحاة النصباً في قولهم ضربت زيداً ضرباً)

المصدر اسم يقع على الأحداث كالضرب والقتل والقيام والقعود وهو أصل الأفعال ولهذا سمي مصدرًا للصدور الأفعال عنه، فقولك: ضرب ويضرب واضرب مشتق من الضرب، والمصدر اسم مبهم يقع على القليل والكثير ولا يثنى ولا يجمع لأنه بمنزلة اسم الجنس: كالزيت والعسل، والجنس لا يثنى ولا يجمع، وينصب المصدر بفعله المشتق منه ويحيى لأحد ثلاثة أشياء: إما للتأكيد كقوله تعالى: ﴿يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، وإما لبيان النوع كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤]، وإما لبيان العدد كقوله تعالى: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فانتصاب ثمانين على المصدر وجلدة على التمييز.

(وقد أقيم الوصف والآلات مقامه والعدد الإثبات)

(نحو ضربت العبد سوطاً فهرب واضرب أشد الضرب من يغشى الرب)

(واجلده حدًا أربعين جلده واحبسه مثل حبس مولى عبده)

اعلم أنه يجوز أن ي حذف المصدر وتقام مقامه صفته، فتقول: قلت له جميلًا، وضربته شديدًا، أي قلت له قولًا جميلًا وضربته ضربًا شديدًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، أي ذكرًا كثيرًا؛ فحذف المصدر الموصوف وأقام الصفة مقامه، وقد تقع الصفة مضافة كقولك: ضربته أشد الضرب، وقلت له أحسن قول، فتنصب أشد وأحسن انتصاب المصدر وتجر المصدر

بالإضافة، وقد يقع في مسائل باب المصدر حذفان كقولك: ضربته ضرب زيد
 عمرًا، وتقدير الكلام: ضربته ضربًا مثل ضرب زيد عمرًا فحذف في الكلام
 المصدر الموصوف والصفة المضافة، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمْرُ مَرَّ
 السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨]، تقديره: وهي تمر مرًا مثل مر السحاب، وقد تقام الآلة
 مقام المصدر فتقول: ضربته مفرعة وضربته سوطًا، فتنصب مفرعة وسوطًا
 نصب المصدر وإن كانا آلتين، وقد يقام العدد مقام المصدر أيضًا كما بيناه في قوله
 تعالى: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

(وربما أضم فعل المصدر كقولهم سمعًا وطوعًا فاخير)
 (ومثله سقيًا له ورعيًا وإن نشأ جدعًا له وكيا)

قد ذكرنا أن المصدر يتنصب بفعله المشتق منه إلا أنه قد جاء في كلام العرب
 مصادر نصبت بأفعال محذوفة مقدرة كقولهم: سمعًا وطاعة وكرامة ومسرة، التقدير:
 أسمع لك سمعًا، وأطيع لك طاعة، وأكرمك كرامة، وأسرك مسرة، ومنه قولهم في
 الدعاء للإنسان: سقيًا له ورعيًا، وفي الدعاء عليه: جدعًا له وعقرًا، ومنه قولهم أيضًا:
 ويل زيد وويل عمرو فتنصبهما عند الإضافة على المصدر كما قال تعالى: ﴿وَيَلْبِسْكُمْ
 ثَوَابَّ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [النصص: ٨٠]، وقد اختلف في معنى ويل فقيل: إنها بمعنى ويل وقد
 أبدلت اللام حاء وقيل: إن معناها الترحم فيجوز أن يقال لمن يُخشى عليه، ولا يجوز
 ذلك على القول الأول، ومن هذا القبيل قولهم: هذا عمرو حقًا وهذا زيد صدقًا، أي
 أحق ذلك حقًا وأصدق صدقًا.

ومما نصب على المصدر ولم ينطق بفعله قولهم: سبحان الله، وجاء زيد وحده،
 على أن بعضهم جعل انتصاب وحده على الحال وقدره بمعنى قولهم: جاء زيد
 مفردًا، ولفظة وحده تكون منصوبة في كل موضع إلا في ثلاثة مواضع: أحدها:

قولهم في المدح: هو نسيج وحده، ومعناه التفرد بالكمال تشبيهاً بالثوب الرفيع الذي ينسج منفرداً، والموضعان الآخران قولهم للعاجز المنفرد بالرأي: جحيش وحده، وعير وحده، وهما تصغير جحش وعير: (ومثله جاء الأمير ركضاً واشتمل الصماء إذ توضاً)

قد اختلف النحويون في المصدر الواقع موقع الحال كقولك: أقبل الأمير ركضاً، وجاء زيد مشياً، فقال الأكثرون: إن الوجه نصبهما ونظائرها على الحال على أن يكون تقدير الكلام: أقبل الأمير راكضاً وجاء زيد ماشياً، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠]، أي غائراً، وقال بعضهم: بل يتصبان انتصاب المصدر المحذوف فعله، وتقدير الكلام: أقبل الأمير يركض ركضاً، وجاء زيد يمشي مشياً، فأما قولهم لمن يخلل جسده بثوبه: اشتمل الصماء، وللقاعد المحتبي بيديه: قعد القرفصاء، فانتصابهما جميعاً على المصدر الذي يدل على هيئة الفاعل، وتقدير الكلام: اشتمل الاشتمال المعروف بالصماء، وقعد القعدة المعروفة بالقرفصاء.

* * *

باب المفعول له

- (وإن جرى نطقك بالمفعول له فانصبه بالفعل الذي قد فعله)
(وهو لعمري مصدر في نفسه لكن جنس الفعل غير جنسه)
(وغالب الأحوال أن تراه جواب لم فعلت ما تهواه)
(تقول قد زرتك خوف الشر وغصت في البحر ابتغاء الدر)

المفعول له هو العلة في إيقاع الفعل والغرض في إيجاده ولا يكون إلا مصدرًا غير أن العامل فيه لا يكون إلا فعلًا من غير لفظه كما قال سبحانه وتعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، فينصب (حذر) على أنه مفعول له وهو مصدر والناصب له يجعلون وهو من غير لفظه، ومن شرطه أن يرى جواب لم فعلت، ألا ترى أنه لو قال لك قائل: لم يجعلون أصابعهم في آذانهم، لقلت: حذر الموت، ويجوز أن يكون المفعول له نكرة ومعرفة، وقد جمعها حاتم في قوله:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللثيم تكرما

فنصب ادخاره وهو معرفة، وتكرما وهو نكرة على أنها مفعولان لهما ويجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصب له كقولك: مخافة الشر جئتكم، وكان الأصل في المفعول له إدخال اللام عليه فتقول: جئتكم لمخافة الشر، ولهذا سمي مفعولاً له، غير أن العرب حين حذف اللام منه نصبت، وقد تدخل هذه اللام على الفعل المضارع فتكون بمعنى العلة كقولك: جئتكم لتعطيني، وإن شئت قلت: جئتكم لأن تعطيني، ويجوز حذف اللام من أن

فتقول: جئتك أن تعطيني لأن (أن) والفعل الذي يليها يقعان موقع المصدر
فيكون تقدير الكلام: جئتك للإعطاء، وعلى ذلك فقس.

* * *

باب المفعول معه

(وإن أقمست الواو في الكلام مقام مع فانصب بلا ملام)
(تقول جاء البرد والجباب واستوت المياه والأخشابا)
(وما صنعت يا فتى وسعدى فقس على هذا تصادف رشدا)

اعلم أن المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات، وينصبه الفعل الذي قبله بواسطة الواو التي هي بمعنى مع، وليس من المفاعيل ما ينتصب بواسطة إلا المفعول معه والمفعول دونه الذي هو الاستثناء، ولا يجوز حذف الواو من المفعول معه كما جاز حذف اللام من المفعول له، ولا أن تقدمه على الفعل الناصب له، كما جاز تقديم المفعول له على ناصبه، مثال ذلك قولك: جاء البرد والطيارة، واستوى الماء والخشبة، وما صنعت وزيدًا، وما زلت أسير والنيل، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، فما بعد الواو في هذه المسائل ينتصب على أنه مفعول معه، والواو الداخلة عليه بمعنى مع، وتقدير الكلام جاء البرد مصاحبًا للطيارة، واستوى الماء في الارتفاع حتى لحق الخشبة، وما صنعت في حال مصاحبتك زيدًا، وما زلت أسير مصاحبًا النيل، ولو خليت الناقة مصاحبة الفصيل لرضعها الفصيل.

والفرق بين هذه الواو والواو التي بمعنى العطف أن هذه الواو تؤذن بمعنى المصاحبة فقط، والواو التي بمعنى العطف توجب الشركة في المعنى معًا، فإن كان الأول على معنى الفاعل فالثاني على معنى الفاعل، وإن كان الأول على معنى المفعول فالثاني مثله، ولو أنك رفعت فقلت جاء البرد والطيارة لجاز أن

تكون الطيالة جاءت في الحر لا في البرد، ولو قلت: استوى الماء والخشبة بالرفع لكان المعنى: استوى الماء في الجريان واستوت الخشبة في الانتصاب، وليس للخشبة إذا نصبته فعل في الاستواء، وإذا قلت: ما صنعت وزيد، كان السؤال عند الرفع عن صنعه وصنع زيد، وإذا نصبت زيداً فالسؤال عن صنعه وحده في حال مصاحبته زيداً، ولو قلت: ما زلت أسير والنيل بالرفع لاقتضى الكلام أن النيل يسير أيضاً، ولو قلت: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها لاقتضى الكلام أن يكون كل منهما قد حبس عن الآخر، وعلى هذا فقس.

* * *

باب الحال

(والحال والتمييز منصوبان	على اختلاف الوضع والمباني)
(تم كلا النوعين جاء فضلة	منكرًا بعد تمام الجملة)
(لكن إذا نظرت في اسم الحال	وجدته اشتق من الأفعال)
(ثم يرى عند اعتبار من عقل	جواب كيف في سؤال من سأل)
(مثله جاء الأمير راكبًا	وقام قس في عكاظ خاطبًا)

الاسم المنصوب على الحال هو ما جمع ست شرائط وهي: أن يكون نكرة، مشتقًا من فعل يأتي بعد تمام الكلام، وأن يكون صاحب الحال معرفة، والعامل فيه فعلًا صريحا، أو معنى فعل، ويرى جواب كيف.

مثاله جاء الأمير راكبًا، نصب راكبًا على الحال لوجود الشرائط الست فيه ألا ترى أن قولك: راكبًا نكرة مشتق من فعل جاء بعد تمام الكلام والعامل فيه (جاء) وهو فعل صريح، وصاحب الحال معرفة وهو: الأمير، ويصلح أن يكون جواب من قال: كيف جاء الأمير؟

وقد يكون الحال مفعولًا به نحو: ضربت عمرًا مشدودًا، والمعنى ضربته في حال شدة، وقد يكون مضافًا إضافة غير محضة كقولك: جاء زيد ضاحك السن، ولا يجوز أن يكون مضافًا إضافة محضة لأنه يصير حيثئذ صفة لذي الحال، وكذلك لا يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة لثلا يصير الاسم الفضلة صفة له في مثل قولك: جاء رجل ضاحك، إلا أنه إن قدمت الصفة على الموصوف انتصب على الحال كقول الراجز:

فنصب موحشًا على الحال حين قدمه، ولو قال: لمية طلل موحش، لوجب رفعه على الصفة.

ويجوز تقديم الحال على صاحبها وعلى الفعل العامل فيها، فلك أن تقول: جاء زيد راكبًا، وجاء راكبًا زيد، وراكبًا جاء زيد.

وقد يقع الفعل موقع الحال إلا أنه إن كان ماضيًا وقع بعد قد، كقولك: جاء زيد قد غنم، ويجوز إدخال الواو على قد، وتسمى هذه الواو: الحال، ويكون معناها معنى إذ، فإذا قلت: جاء زيد وقد غنم، كان تقدير الكلام: جاء زيد إذ قد غنم، ومثال وقوع الفعل المضارع موقع الحال قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، أي مستكثراً، ولا يجوز إدخال واو الحال المقدم ذكرها على الفعل المضارع، وقد يقع الجار والمجرور موقع الحال كقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩]، أي متزينًا.

(ومنه من ذا بالفناء قاعداً ويعنه بلرهم فصاعداً)

العامل في الحال يكون فعلاً صريحاً مثل: جاء وأقبل ويقوم ويقعد، ويكون معنى فعل كالظرف وحرف التنبيه واسم الإشارة والجار والمجرور، فالظرف كقولك: زيد عندك جالسا وتقدير الكلام: زيد استقر عندك جالسا، والتنبيه كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، أي أنبه عليه عند شيخوخته، واسم الإشارة كقولك: ذا زيد واقفاً، والجار والمجرور كقولك: مررت بزيد راكبًا؛ فتعمل الباء إذا عنت أن الراكب زيد لا أنت، وقد يجوز أن تقول هذا زيد قائم فترفعه على أنه خبر المبتدأ أو بدل من الخبر أو خبر مبتدأ محذوف وتقديره: هو، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣]، ولا يجوز في هذا

النوع من الحال أن تقدمه على العامل فيه فلا يجوز أن تقول: زيد جالسًا عندك، ولا أن تقول: قائمًا هذا زيد.

وقد نصب على الحال أسماء وردت بعد الاستفهام كقولك: ما شأنك قائمًا، وما بالك ماشيًا، ومن ذا بالباب جالسًا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المذثر: ٤٩]، ومما ينصب على الحال قولهم: بيعته بدرهم فصاعدًا أي: فزاد الدرهم صاعدًا، ومنه أيضًا: بينت حسابه بابًا بابًا، وجاء القوم جميعًا فادخلوا أولًا أولًا وهلموا واحدًا واحدًا، وبعته يدًا بيد، والمعنى بينت له حسابه مفصلاً، وجاء القوم مترافقين ودخلوا مرتبين، وبعته مناقدًا، وهلموا مرتبين، ففي هذه الأسماء المنصوبة على الحال معنى الأسماء المشتقة من الأفعال.

* * *

باب التمييز

- (وإن ترد معرفة التمييز لكي تُعَدَّ من ذوى التمييز)
(فهو الذي يذكر بعد العدد والوزن والكيل ومنزوع اليد)
(ومن إذا فكرت فيه مضمرة من قبل أن تذكره وتظهره)
(تقول عندي منوان زيدا وخمسة وأربعون عبدا)
(وقد تصدقت بصاع خلًا وماله غير جريب نخلا)

التمييز يشبه الحال في كون كل منهما اسمًا نكرة يأتي بعد تمام الكلام إلا أن الفرق بينهما أن الحال يكون مشتقًا من الفعل في أغلب الكلام ويرى جواب كيف، والتمييز اسم جنس، ولهذا سمي تمييزًا لأنه يميز الجنس الذي تريده ويفرده من الأجناس التي يحتملها الكلام، ثم إنه ترى (من) مقدرة معه، وأكثر ما يأتي بعد المقادير الأربعة التي هي المعدود والموزون والمكيل والمسوح، فالمعدود ما ينتصب بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين كقوله تعالى في الطرف الأول: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وفي الطرف الأخير ﴿لَهُ دَرَجَتٌ وَتَسْعُونَ نَجَّةً﴾ [ص: ٢٣] والمكيل كقولك: عندي قفيزان برًا، والوزن كقولك: عندي منوان سمنًا، والمساحة كقولك: له عشرون جريبًا، وما في السماء قدر راحة سحابًا، و(من) في جميع ذلك مقدرة ألا ترى أنه يحسن أن تقول: رأيت أحد عشر من الكواكب، وعندي قفيزان من البر، ومنوان من السمن، فإن قلت: عندي رطل زيتًا جاز أن تنصب زيتًا على التمييز وأن تجره بالإضافة وأن ترفعه على أنه بدل من رطل.

* * *

باب نعم وبئس

(ومنه أيضًا نعم زيد رجلاً وبئس عبد السدار منه بدلاً)

اعلم أن نعم وبئس فعلان بدلالة اتصال التاء التي هي علامة التانيث بهما في قولك: نعمت المرأة، وبئست الجارية، وهما فعلا المدح والذم، ولفظهما يوجد مع الاثنين والجماعة، ولا يكون فاعلها إلا ما فيه الألف واللام، أو ما أضيف إلى ما فيه هذه الألف واللام كقولك: نعم الرجل زيد وبئس صاحب العشيرة بشر، فيرتفع الرجل بإسناد نعم إليه، ويرتفع زيد على أحد وجهين: إما أن يكون مبتدأ مؤخرًا و(نعم الرجل) خبره، وإما أن يكون خبر مبتدأ محذوف كأنه قال: الممدوح زيد والمذموم بشر، فإن نطقت بعد نعم وبئس باسم نكرة نصبتة على التمييز كقولك: نعم رجلاً زيد، ويكون الاسم المرفوع الذي فيه الألف واللام للجنس مضمراً في نعم، وقد فسر الاسم النكرة المنصوب، وتقدير الكلام: نعم الرجل رجلاً زيد، وعلى هذا حمل قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، أي: بئس البديل بدلاً فأضمر المرفوع وفسره المنصوب، فإن كان الفعل لمؤنث جاز أن تثبت علامة التانيث في نعم وبئس وأن تحذفها كقولك: نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند، وعلى هذا فقس.

* * *

باب حبذا

(وحبذا أرض البقيع أرضا وصالح أظهر منك عرضا)

اعلم أن حبذا مؤتلفة من كلمتين: إحداهما: حب، والأخرى: ذا إلا أنها جعلتا كالشيء الواحد ولهذا لم يجب الفصل بينهما، ولفظ حبذا واحد مع المذكر والمؤنث والاثني والجمع، والمعرفة بعد حبذا مرتفعة بالابتداء أو خبر للابتداء المحذوف كما ذكرنا في نعم، والنكرة بعدها منتصبة على التمييز إذا قلت: حبذا زيد رجلاً نصبت رجلاً على التمييز لأنه اسم نكرة جاء فضلة وهو اسم جنس، ويصلح أن تقدر بعده (مِنْ) فتقول: حبذا زيد من رجل، وقال بعضهم: إن كان الاسم النكرة جنساً انتصب على التمييز نحو ما مثلناه، وإن كان مشتقاً انتصب على الحال كقولك: حبذا زيد ضاحكاً.

ثم اعلم أن من مواطن التمييز النكرة الواقعة بعد أفعل الذي للتفضيل كقولنا في الملحّة: وصالح أظهر منك عرضاً، ومثله: زيد أحسن منك خلقاً وأنظف منك ثوباً وأظرف عبداً، ويجوز أن تحذف لفظة (مِنْ) فتقول: زيد أحسن خلقاً وأنظف ثوباً وأظرف عبداً، إلا أن تضيف الفعل إلى ذات الشيء كقولك: مفلح أكرم عبد، ووجهك أحسن وجه، وثوبك أرفع ثوب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(وقد قررت بالإيجاب عينا وطبت نفساً إذ قضيت الدينا)

هذا النوع من أنواع التمييز المحول، وكان أصله: قرت عيني وطابت نفسي، فحول الاسم المجرور بالإضافة إلى أن جعل فاعلاً، ومنه قوله تعالى:

﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، أي: واشتعل شيب الرأس، ومن هذا القبيل قولهم: تصيب زيد عرفاً، وتفقأ عمرو شحماً، وضقت بالأمر ذرعاً.

* * *

باب كم الاستفهامية

(وكم إذا جئت بها مستفهما فانصب وقل كم كوكبا تحوي السما)

قد ذكرنا في شرح باب الإضافة أن كم الخبرية يجر ما بعدها وكم الاستفهامية ينصب ما بعدها على التمييز تشبيها لها بالعدد المنصوب على التمييز، ولهذا جاء مفسرها واحدا ولم يجر جمعاً، كما أن المنصوب بعد العدد الذي هو أحد عشر إلى تسعة وتسعين لا يكون إلا واحداً، وكم الاستفهامية قد تقع موقع المبتدأ في مثل قولك: كم عبداً لك، فكم مبتدأ ولك الخبر ونصبت عبداً على التمييز، وقد تقع موقع المفعول به في مثل قولك: كم رجلاً رأيت، وتقع موقع الجار والمجرور تارة بحرف الجر في مثل قولك: بكم درهماً بعت؟ وتارة بالإضافة في مثل قولك: ابن كم سنة أنت؟.

* * *

باب الظرف

(والظرف نوعان فظرف أزمنه	يجري مع الدهر وظرف أمكنه)
(والكل منصوب على إضمار في	فاعتبر الظرف بهذا واكتف)
(تقول صام خالد أياما	وغاب شهرا وأقام عاما)
(وبات زيد فوق سطح المسجد	والفرس الأبلق تحت معبد)
(والرياح هبت يمنة المصلي	والزراع تلقاء الحيا المنهل)
(وقيمة الفضة دون الذهب	وثم عمرو فادن منه واقرب)
(وداره غربي فيض البصرة	ونخله شرقي نهر مره)

اعلم أن الظرف ظرفان: ظرف مكان وظرف زمان؛ فأما ظرف الزمان فهو عبارة عن مرور الليل والنهار، وله أسماء متنوعة؛ فمنها ما يعبر به عن جميعه كالدهر، والأبد، وقط، إلا أن قط اسم لما مضى من الزمان، والأبد اسم لجميع الآتي منه، ولهذا يقال: ما فعلته قط ولا أفعله أبدا، ومنها ما يقع على جزء منه مبهم نحو: مدة وبرهة وحين، ومنها ما يقع على مقدار منه محصور كالיום والليلة والشهر والسنة.

ومن أسمائه أيضا: إذ وإذا ومتى وأيان؛ فإذا لما مضى، وإذا لما يأتي، ومتى وأيان استفهام، وجميع أسماء الزمان قد تكون ظرفا إذا وردت متضمنة معنى (في) ولم ينطق بـ(في) كقولك: قدمت يوم الجمعة، وصمت يوم الخميس، وغبت عنك شهرا، وأقمت عندك عاما، فتتصب هذه الأسماء نصب الظروف لتضمنها معنى (في)؛ إذ تقدير الكلام: قدمت في يوم الجمعة، وصمت في يوم الخميس، ولوقوع الأفعال فيها سميت ظروفًا تشبيها لها بظروف الأمتعة المودعة فيها، ومنها ما يقع

الفعل في جميعه كقولك: صمت يوم الخميس لأن الصوم يستغرق اليوم، ومنها ما يقع الفعل في بعضه كقولك: لقيته يوم الجمعة لأن اللقاء قد يقع في بعض اليوم، فإن جاءت هذه الأسماء غير متضمنة معنى في لم تكن ظروف زمان بل هي أسماء زمان ويتغاير عليها الإعراب كغيرها من الأسماء؛ فإذا قلت: يوم الجمعة مبارك رفعتة بالابتداء كما ترفع زيدًا في قولك: زيد مبارك، فإذا قلت: أنا أحب شهر رمضان، نصبته نصب المفعول به كما تنصب زيدًا في قولك: أحب زيدًا.

وقد يوجد في أسماء الزمان ما لم يستعمل إلا ظرفًا منصوبًا كقولك: ذات يوم، وذات مرة، وكقولك: خرجت سحرًا، إذا أردت به سحر يومك بعينه، وقد تقام صفة الظرف مقامه بعد حذفه كقولك: أقمت عنده قليلًا من النهار، وسامرته كثيرًا من الليل، وزرته قريبًا من العصر، فتنصب قليلًا وكثيرًا وقريبًا نصب الظروف، وتقدير الكلام فيها: زمانًا قليلًا وزمانًا كثيرًا وزمانًا قريبًا، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وقد نصب بعض المصادر نصب الظروف فقالوا: أتيت غروب الشمس، وانتبهت طلوع الفجر، فغروب وطلوع مصدران منصوبان نصب الظروف، وتقدير الكلام: أتيت وقت غروب الشمس، وانتبهت حين طلوع الفجر، وهذا حكم ظرف الزمان.

وأما ظرف المكان فكل اسم صلح أن يكون جواب أين في الاستفهام، فهو مكان وأسماءه تنقسم قسمين: مختصة ومبهمة؛ فالمختصة هي كل ما يشتمل عليه حد يحيط به كالشام والعراق ومكة والمدينة والمسجد والدار، وهذا النوع يتصرف بوجوه الإعراب ولا يسمى ظرف مكان، وإن وجد شيء منها منصوبًا كان انتصابه انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرفية مثل قولك: عمرت الدار وهدمت الحائط.

وأما المبهمة فهو ما لا حد له يحصره: كأسماء الجهات الست التي هي: فوق وتحت وقدام وخلف ويمين وشمال وما جرى مجراها مثل يمنة ويسرة وقبالة وتجاه وعند ونحو وشطر وشرقي البلدة وغربي الناحية وفرسخ ومرحلة وبريد وقبلك وثُمَّ، وإن كانت مبنية على الفتح فهذه الأسماء إذا وردت متضمنة معنى (في) ولم ينطق بها نصبت نصب ظروف المكان، كقولك: جلست خلفك، وقعدت دونك، وسرت أمامك، وداري غربي دارك، ووجهي تلقاء وجهك وسرت يمنة الأمير، وتوجهت نحو المسجد، ولي قبلك حق، وإن لم تتضمن هذه الأسماء معنى (في) لم تكن ظروفًا وجرت بوجوه الإعراب كقولك: مرحلة زيد صعبة، وغربي بغداد فسيح، ويجوز تقديم الظرفين جميعًا على الفعل فتقول: أمامك سرت، وخلفك جلست.

وقد يحذف ظرف المكان وتقام صفته مقامه كما قال سبحانه: ﴿وَالرَّكْبُ أَتَقَالُ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، أي والركب مكانًا أسفل منكم، وقد نصبت عدة مصادر نصب ظرف المكان كقولهم في المرتفع: زيد مني مناط الثريا وفي الأنيس المقرب: زيد مني مقعد القابلة، وفي المبعد المهان: زيد مني مزجر الكلب، فت نصب هذه المصادر انتصاب ظرف المكان، وتقدير الكلام: زيد مني مكان مناط الثريا ومكان مقعد القابلة ومكان مزجر الكلب.

(وقد أكلت قبله وبعده وإثره وخلفه وعنده)

اعلم أن في الأسماء ما إذا أضيف إلى شيء صار من جنسه والتحق بنوعه فمن ذلك: (قبل وبعده) إن أضيفا إلى ظرف زمان صارا من جنسه وانتصبا انتصاب نصب ظرف الزمان، وإن أضيفا إلى ظرف مكان صارا من جنسه وانتصبا انتصاب ظرف المكان، وكذلك أسماء العدد وكل وبعض ونصف وثلاث وما

أشبه ذلك من الأجزاء، وكذلك لفظة (بين) فإذا قلت: أخرج قبل يوم السبت، وأقدم بعد أسبوع، وصمت خمسة أيام، وأقمت عنده كل النهار، وسامرته بعض الليل، ورحت بين جمادى وشعبان، انتصب: قبل وبعد وكل وبعض وبين انتصاب ظرف الزمان لإضافتها إليه وحصولها كالجزم منه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، وكذلك قوله تعالى: ﴿تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥]، وإذا قلت: داري قبل المسجد وبعد الحمام، وسرت بعض فرسخ، وقطعت عشرين مرحلة، وصليت بين الساريتين، انتصب: قبل وبعد وعشرين وبعض وبين انتصاب ظرف المكان. (وعند فيها النصب يستمر لكنها بمن فقط تجر)

قد ذكرنا أن (عند) ظرف مكان إلا أنها - خاصة - لا يدخلها الرفع بحال، وأما الجر فلا يجرها من حروف الجر سوى (من) وحدها كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٨٢]، فأما قول العامة: ذهبت إلى عنده فهو من لحنهم الفاحش، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(وأيضا صادفت في لا تضر فارفع وقل يوم الخميس نير)

قد مضى شرح هذا فيما تقدم، وبيننا أنه لا ينتصب من الطرفين إلا ما كانت (في) مقدرة معه وإن لم يلفظ بها، واعلم أن الناصب للظرف هو الفعل الموجود معه، فإن وجدته منصوبًا في كلام لا فعل فيه كقولك: الرحيل اليوم، وزيد خلفك، ففي الكلام فعل محذوف هو الناصب للظرف وتقديره: المسير استقر اليوم، وزيد استقر خلفك، وعند بعضهم أن المحذوف هو اسم الفاعل، وتقدير الكلام: المسير مستقر اليوم، وزيد مستقر خلفك.

* * *

باب الاستثناء

(وكل ما استثنيت من موجب تم الكلام عنده فلي نصب)

(تقول جاء القوم إلا سعدا وقامت النسوة إلا دعدا)

معنى الاستثناء إخراج الشيء مما دخل فيه غيره أو إدخاله فيما خرج منه غيره، فالاسم المستثنى أبداً ضد المستثنى منه، وللاستثناء عدة أدوات إلا أن حرفه المستولي عليه (إلا)، ولا يخلو حال الكلام قبل أن ينطق المتكلم بإلا من قسمين: أحدهما: أن يكون منقطعاً، والثاني: أن يكون تاماً؛ فإن كان منقطعاً مرتبطاً بما بعد إلا لم تعمل (إلا) شيئاً من الإعراب بل يكون إعراب ما بعدها كإعرابه لو لم تذكر، وذلك كقولك: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد، فإلا هاهنا أفادت إثبات القيام لزيد وإيقاع الضرب به وحصول المرور به من غير أن أحدثت إعراباً، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَضَلُّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٩]، فكان قولك: ما قام إلا زيد بمنزلة قولك: قام زيد، إلا أن بينهما فرقاً لطيفاً وهو أنك إذا قلت: قام زيد فقد أثبت له القيام وأبهمت ذكر غيره، وإذا قلت: ما قام إلا زيد فقد أثبت له القيام ونفيت عنه غيره ويسمى هذا القسم: الفعل المفرغ لما بعد (إلا)، وأما إذا كان ما قبل إلا كلاماً تاماً فلا يخلو من قسمين أحدهما: أن يكون موجباً، والثاني: أن يكون غير موجب وسيأتي شرحه، فإن كان موجباً كقولك: قام القوم إلا سعداً نصبت ما بعد (إلا) وكان الناصب له الفعل الذي هو جاء، لكن نصبه بواسطة (إلا) كما ينصب الفعل المفعول معه بواسطة الواو، وعند بعضهم أن لا هي الناصبة وأن تقدير الكلام: جاء القوم أستثني زيداً أو: لا أعني زيداً، والأول أصح، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(وإن يكن فيما سوى الإيجاب فأوله الإبدال في الإعراب)
(تقول ما الفخر إلا الكرم وهل محل الأمن إلا الحرم)

إذا أتى الاستثناء من غير موجب وهو أن يكون الكلام نفيًا أو استفهامًا أو
نهيًا فالأجود أن تعرب ما بعد (إلا) بإعراب ما قبلها على سبيل البديل، تقول: ما
قام أحد إلا زيدًا وما ضربت أحدًا إلا زيدًا وما مررت بأحد إلا زيدًا، فتعرب
زيدًا في المواطن الثلاثة بإعراب أحد على سبيل البديل، ولك أن تنصب الاسم
المستثنى على الأصل فتقول: ما قام أحد إلا زيدًا وما ضربت أحدًا إلا زيدًا وما
مررت بأحد إلا زيدًا، وعلى اللغتين قرئ قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾
[النساء: ٦٦]، برفع قليل ونصبه وإن كان أكثر القراء على رفعه.

(وإن تقول لا رب إلا الله فارفعه وارفع ما جرى مجراه)

هذه المسألة من قبيل الاستثناء الوارد بعد النفي إلا أن أداة النفي فيها (لا)
التي إذا نفت الجنس بني معها على الفتح كقولك: لا رجل في الدار أي لا أحد
من جنس الرجال لا أنك تريد واحدًا من الرجال ولا مع الاسم بعدها في
موضع المبتدأ المرفوع، فلهذا رفع اسم الله تعالى الواقع بعد إلا على سبيل البديل
من المبتدأ المرفوع، وقد يجوز نصبه على أصل الاستثناء ومثله: لا إله إلا الله، ولا
جواد إلا حاتم، ولا قوت إلا الحنطة، ونظائر ذلك، فقس عليه.

(وانصب إذا ما قدم المستثنى تقول هل إلا العراق مغنى)

إذا قدمت الاسم المستثنى على المستثنى منه نصبته في الإثبات والنفي جميعًا
قال الكمي:

ومالي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا مشعب الحق مشعب

(وإن تكن مستثنياً بما عدا أو ما خلا أو ليس فانصب أبداً)

(تقول جاء وما عدا محمداً وما خلا عمراً وليس أحداً)

قد ذكرنا أن للاستثناء عدة أدوات وأن حرفه المستولي عليه هو (إلا) وشرحنا حكم عملها في مواطنها وبقي الكلام في غيرها من أدوات الاستثناء، فمن ذلك (عدا) التي يستثنى بها إذا كانت بمعنى جاوز كقولك: جاء القوم عدا زيداً فت نصب زيداً وتقديره: جاوز بعضهم زيداً، وقد تنصب أيضاً مع دخول (ما) المصدرية عليها كقولك: جاء القوم ما عدا زيداً.

ومن أدوات الاستثناء أيضاً (ما خلا) فت نصب ما بعدها لا غير كما قال لبيد:
ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

فإن حذفت منها (ما) المصدرية فالاختيار أن يجر بها الاسم المستثنى كما يجر بحاشا وقد جوزوا النصب بها فقل: جاء القوم خلا زيداً وحاشا عمراً، وإن كان النصب بخلا والجر بحاشا أكثر، وأما ليس فت نصب المستثنى انتصاب خبر ليس فإذا قلت: جاء القوم ليس زيداً نصبت زيداً انتصاب خبرها وجعلت اسمها مضمراً فيها، وكان تحقيق الكلام ليس بعضهم زيداً.

(وغير إن جئت بها مستثنية جرت على الإضافة المستولية)

(وراؤها تحكم في إعرابها مثل اسم إلا حين يستثنى بها)

اعلم أن (غير) من الأسماء الملازمة للإضافة وتأتي على ثلاثة معان:

أحدها: أن تأتي وصفاً للنكرة فتعرب إعراب ما قبلها كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَمْ

يَلَهُ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [الطور: ٤٣].

والثاني أن تأتي بدلاً فتعرب إعراب ما قبلها وعلى هذا حملت في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، أنها انجرت على البدل من الذين لا على الصفة لأن الذين معرفة و(غير) لا يتعرف بالإضافة، والمعرفة لا توصف بنكرة، وقد يقع البدل من المعرفة والنكرة.

والثالث أن تأتي استثناء فتجر الاسم الواقع بعدها بالإضافة على كل حال وتعرب هي كإعراب الاسم الواقع بعد (إلا) فتقول: جاء القوم غير زيد، فتنصب (غير) على الاستثناء؛ كما تنصب زيداً لو قلت: جاء القوم إلا زيداً وتقول: ما جاءني أحد غير زيد فترفع (غير) على البدل ولك نصبه على أصل الاستثناء كما تقول: ما جاءني أحد إلا زيداً وإلا زيداً وتقول: ما مررت بأحد غير زيد؛ فتجر (غير) على البدل كما تجر زيداً في قولك: ما مررت بأحد إلا زيداً ولك نصب غير هاهنا على أصل الاستثناء كما تنصب زيداً وتقول: ما جاءني غير زيد أحد، فتنصب (غير) على الاستثناء المقدم كما تنصب زيداً لو قلت: ما جاءني إلا زيداً أحد، وعلى ذلك فقس، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

باب لا في النفي

(وانصب بلا في النفي كل نكره كقولهم لا شك فيما ذكره)

اعلم أن (لا) تأتي في الكلام على ثلاث معان: تكون ناهية وزائدة ونافية؛ فإذا جاءت ناهية اختصت بالدخول على الفعل المضارع وجزمته كقوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقد تقع بمعنى الدعاء كقوله: لا يفضض الله فاك، ولا يشلل عشيرتك، وإذا جاءت زائدة فقد تأتي تارة لتأكيد النفي كقولك: ما زيد قائماً ولا عمرو قاعداً، وقد تأتي للفصاحة والتوسع في الكلام كما قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]، ف(لا) هاهنا زائدة بدليل قوله تعالى في السورة الأخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي﴾ [ص: ٧٥].

وأما إذا جاءت للنفي فقد تأتي نافية عاطفة كقولك: جاءني زيد لا عمرو، فإن قلت: ما جاءني زيد ولا عمرو فالواو هاهنا هي العاطفة و(لا) زائدة لتأكيد النفي، وقد تأتي معترضة بين العامل والمعمول كقولك: ضربته بلا ذنب، وبين المبتدأ والخبر كقولك: زيد لا صديق ولا عدو، وبين الحال وصاحب الحال كقولك: قدم الأمير لا ضاحكاً ولا عابساً، وقد تأتي نافية مبتدأة فتقسم ستة أقسام:

أحدها: أن تدخل على الفعل الماضي ولا تغيره عن وضعه وأصلية فتحه كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]، إلا أنها تحول إلى معنى المستقبل؛ إذ تقدير الكلام: فلم يصدق ولم يصل.

الثاني: أن تدخل على الفعل المضارع فلا تحدث عملاً فيه بل يرفع على حكم وضعه كما قال تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

الثالث: أن تدخل على الاسم المعرفة المفرد فلا تؤثر فيه بل يكون مرفوعاً على الابتداء كقولك: لا زيد منطلق.

الرابع: أن تدخل على الاسم المضاف فتنبه كقولك: لا صاحب مال يسعف ولا ذا حلم يوجد.

الخامس: أن تدخل على الاسم المطول فتنبه وتنونه كقولك: لا حسناً وجهه بالبلد ولا منفقاً ماله في الخير يعرف.

السادس: أن تدخل على الاسم النكرة المفرد فتنبه بغير تنوين كقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وعند بعض النحويين أن فتحة فتحة بناء لا فتحة نصب وعند بعضهم أنه منصوب غير منون، وعلى كلا القولين لا بد للاسم بعد (لا) من خبر، وقوله تعالى ﴿فِي الدِّينِ﴾ هو خبر ﴿لَا إِكْرَاهَ﴾ فمن يقول: إن (لا) هي العاملة في الاسم الذي بعدها تشبيهاً بليس، وبأن اقتضى الاسم الخبر، ومن يقول إن الاسم الذي بعدها مبني معها على الفتح ينزلها مع الاسم منزلة المبتدأ، وقد يحذف الخبر اتساعاً كقولهم للخائف: لا بأس وكذلك المشهد لا إله إلا الله الخبر محذوف وتقديره لا إله لنا إلا الله، وارتفاع اسم الله تعالى كارتفاع الاسم المستثنى به بعد النفي المرفوع.

(وإن بدا بينهما معترض فارفع وقل لا لأيك مبغض)

من شرط انتصاب الاسم النكرة الواقع بعد (لا) أن يكون ملاصقاً لها وبهذا استدل من قال: إنه مبني معها على الفتح، فمتى فصل بينهما فاصل ارتفع على الابتداء كما قال تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧].

وإذا وصفت الاسم النكرة المفرد جاز في الصفة ثلاثة أوجه، أحدها: نصبها وتنوينها، والثاني رفعها وتنوينها، والثالث: نصبها من غير تنوين، تقول: لا رجلٌ ظريفاً في الدار، ولا رجلٌ ظريفٌ في الدار، ولا رجلٌ ظريفٌ في الدار، وإن عطفت على الاسم النكرة الملاصق لـ (لا) جاز نصب المعطوف ورفع مع تنوينه في كلا الوجهين كما قال الشاعر:

فلا أب وابنًا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

يروى بنصب ابن ورفعه مع إدخال التنوين عليه.

(وارفع إذا كررت نفيًا وانصب أو غاير الإعراب فيه نصب)

(تقول لا بيع ولا خلال فيه ولا بيع ولا خلال)

(وإن تشأ فانصبها جميعًا ولا تخفف ردًا ولا تقريعا)

إذا كررت الاسم المنفي بلا كقولك: لا حول ولا قوة إلا بالله جاز لك في إعرابه خمسة أوجه:

أحدها: أن تنصبها جميعًا بلا تنوين كما قرئ: (لا بيع فيه ولا خلال).

الثاني: أن تنصب الأول بغير تنوين وتنصب الثاني بتنوين كما قال الشاعر:

لا نسب اليوم ولا خلعة اتسع الخرق على الراقع

الثالث: أن تنصب الأول بغير تنوين وترفع الثاني بتنوين كما قال الشاعر:

هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

فأعربه الشاعر على هذا الوجه وإنما لم ينون الأب لأجل القافية.

والوجه الرابع: أن ترفعها جميعًا بتنوين كقول الشاعر:

وما هجرتك حتى قلت معلنة لاناقة لي في هذا ولا جمل

والوجه الخامس: أن ترفع الأول وتنونه وتنصب الثاني بغير تنوين كما قال الشاعر في صفة الجنة وأهلها:

فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبدًا مقيم

* * *

باب التعجب

(وتنصب الأسماء في التعجب نصب المفاعيل فلا تستعجب)
(تقول ما أحسن زيدًا إذا خطأ وما أحد سيفه حين سطا)

التعجب أحد معاني الكلام وله لفظان:

أحدهما: ما أفعله كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

والثاني: أفعَل به كقوله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾ [الكهف: ٢٦].

فإذا قلت: ما أحسن زيدًا؛ ف(ما) هاهنا اسم بمعنى شيء وأحسن فعل ماض كان أصله حسن الذي هو فعل لازم غير متعد فأدخلت عليه همزة النقل حتى صار متعديًا ونصب زيد نصب المفعول به، ولفظة أحسن وما جرى مجراها إنما هو على وزن أفعل يكون على صيغة واحدة في المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع، تقول: ما أحسن زيدًا، وما أحسن هندًا، وما أحسن الزيدَين، وما أحسن الهنديين، وما أحسن الزيديين وما أحسن الهندات، وكذلك تقول: أحسن بزيد، وأحسن بالزيدَين وأحسن بالزيديين، وأحسن بهند، وأحسن بالهنديين، وأحسن بالهندات، والله أعلم.

(وإن تعجبت من الألوان أو عاهة تحدث في الأبدان)

(فابن له فعلًا من الثلاثي ثم اتت باللون وبالإحداث)

(تقول ما أنقى بياض العاج وما أشد ظلمة اللياجي)

قد ذكرنا أن فعل التعجب لا يبنى إلا من الفعل الثلاثي، إما أن يكون على وزن فَعَلَ مثل حَسُنَ وظَرُفَ أو على وزن فَعِلَ مثل سَمِعَ وعَلِمَ، أو على وزن فَعَّلَ مثل ضرب وقتل.

وأما الأفعال التي تزيد على ثلاثة أحرف مثل دحرج وانطلق فلا يصاغ منها فعل التعجب، وكذلك لا يصاغ فعل التعجب من الألوان كالبياض والسواد لأن أصل بنائها أن يكون على أفعل نحو: أبيض وأصفر وأسود، أو على إفعال نحو: إحمار وإصفار، وحكم العيوب الظاهرة في البدن كحكمها إذا كثر أفعالها وجاءت زائدة على الثلاثي نحو: أعور وأحول، وكذلك لم يجز أن يقال: ما أبيض الثوب ولا: ما أعور زيدًا، فإن أردت التعجب من شيء من ذلك بنيت فعل التعجب من فعل ثلاثي يطابق المعنى الذي تقصده من الكثرة أو القلة أو الحسن أو القبح ثم أتيت بالاسم المتعجب منه فتقول: ما أحسن انطلاق زيد، وما أسرع استخراج بكر، وما أنقى بياض العاج، وما أشد سواد القار، وما أقبح حول بشر، وما أوحش عور خالد، وأفعل الذي للتفضيل يدخل حيث يدخل فعل التعجب ويمتنع حيث يمتنع فتقول: زيد أحسن من عمرو، كما تقول: ما أحسن زيدًا، ويمتنع أن تقول: عمرو أعور من زيد، كما يمتنع أن تقول: ما أعور عمرًا، وهكذا يمتنع أن تقول: هذا الثوب أبيض من ثوب زيد، فإن أردت التفضيل بينهما قلت: ثوب زيد أحسن سوادًا من ثوب عمرو، وهذا الثوب أنقى بياضًا من ثوبك، كما تقول: ما أوحش عور زيد، وما أنقى بياض الثوب.

وقد يأتي في مسائل التعجب ما يصح إذا حمل على وجه ويمتنع إذا حمل على وجه آخر كقولك: ما أسود زيدًا، وما أبيض الدجاجة، وما أحمر الفرس، وما أصفر العبد، فتصح هذه المسائل إذا أردت بها التعجب من سواد زيد ومن كثرة بيض الدجاجة ومن حمر الفرس، والاحمر أن يشم من كثرة الأكل، وأردت بقولك: ما أصفر العبد التعجب من صفيده، وتمتنع هذه المسائل، وإذا أردت التعجب من الألوان التي هي السواد والصفرة والحمرة فإن أردت التعجب مما

مضى من حسن زيد أدخلت كان على فعل التعجب فقلت: ما كان أحسن زيدًا،
فإن أخرت لفظة كان عن فعل التعجب وجب أن تلفظ بها قبلها، فتقول: ما
أحسن ما كان زيدًا، وإن أردت الاستفهام عن حسن زيد قلت: ما أحسنُ زيدٍ
فتضم النون من أحسن وتجر زيدًا بالإضافة ويكون (ما) هاهنا اسم استفهام،
وتقدير الكلام: أي شيء من زيد أحسن أخلقه أم خلقه أم لفظه أم ثوبه، ويطرد
ذلك في جميع ألفاظ أفعال إلا في قولك: ما أعلم زيدًا، فإنه يمتنع الاستفهام فيه
لأن العلم لا يتجزأ فلا يكون بعض زيد أعلم من بعض كما يتجزأ الحسن فيكون
بعضه من بعض، فإن رددت الفعل إلى نفسك قلت في الاستفهام: ما أحسنِي،
وفي التعجب: ما أحسنني.

* * *

باب الإغراء

(والنصب في الإغراء غير ملتبس وهو بفعل مضمرفافهم وقس)

(تقول للطالب خلا برا دونك بشراً وعلبك عمراً)

الإغراء: التحضيض على الفعل الذي يُحشى فواته وألفاظه: عليك ودونك وعندك، فإذا قلت: عليك زيداً نصبتك على الإغراء ومعناه خذ زيداً بقدر علاك وإذا قلت: عندك عمراً فالمعنى خذه من حضرتك، وإذا قلت: دونك بشراً فمعناه خذه من قربك، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، ولا يجوز تقديم المنصوب بالإغراء على لفظه فأما قوله تعالى: ﴿كِتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فإنه مما انتصب على المصدر الذي حذف فعله، ومثله: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، والغالب أن تستعمل هذه الألفاظ الثلاثة في ضمير المخاطب غير أن (على) تختص بشيئين، أحدهما: إدخالها على ضمير الغائب، والثاني: إلحاق الباء منصوبها كما جاء في الخبر: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء».

* * *

باب التحذير

(وتنصب الاسم الذي تكرر عن عوض الفعل الذي لا تظهره)

(مثل مقال الخاطب الأواه الله الله عباد الله)

اعلم أن الفعل قد يعمل محذوفاً إذا دلت الحال عليه مثل أن يسمع تكبيراً عشية استهلال الهلال فيقول: الهلال والله، يريد: شاهدوا الهلال، أو يرى إنساناً قد دخل أجمة فيقول له: الأسد، أي: احذر الأسد، أو تصادفه واقفاً في الطريق فتقول له: الطريق، أي: خل الطريق، ويجوز إظهار الفعل الناصب في هذه المواطن، فإن كررت الاسم قام تكريره مقام إظهار الفعل ولم يجز إظهاره كقولك: الطريق الطريق، الأسد الأسد وكقولك للمحثوث على السير: السرعة السرعة النجاء النجاء، ومن ذلك قول الخطيب في خطبته: الله الله عباد الله وكان الأصل: اتقوا الله، فأقام التكرار مقام إظهار الفعل المحذوف كقولهم: إياك والكذب والغيبة، فتنصب ما بعد إياك بفعل مضمّر تقديره: اتق الكذب واحذر الغيبة ولا يجوز إظهار هذا، ومما يدلّك على إظهار الفعل، ومن المنصوب بإضمار الفعل قولهم: هنيئاً مريئاً، وغفرانك اللهم، وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤]، أي: إما يمنون منّا وإما يفادون فداء.

* * *

باب إن وأخواتها

(وسنة تتصبب الأسماء بها كما ترتفع الأنبياء)
(وهي إذا رويت أو أملتيا إنَّ وأنَّ يسافئى وليتا)
(ثم كأن ثم لكنَّ وعل واللغة المشهورة الفصحى لعل)

قد ذكرنا في شرح باب المبتدأ أن في جملة أقسام ما يدخل عليه قسمًا ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهي: إنَّ بكسر الهمزة وتشديد النون، وأنَّ المفتوحة الثقيلة ومعناها التوكيد، وكأن ومعناها التشبيه، ولكن ومعناها الاستدراك، وليت ومعناها التمني، ولعل ومعناها التوقع لمرجو أو مخوف، وهذه الأحرف الستة لما أشبهت الأفعال الماضية في البناء على الفتح وفي اتصال ضمير المتكلم بها بنون وبياء كما يتصل بالفعل أجريت مجرى الفعل المتعدي الذي يرفع وينصب بفعليته، إلا أنها تجري مجرى الفعل الذي تقدم مفعوله وتأخر فاعله، وقد تقع أنَّ المفتوحة الثقيلة مع ما بعدها مصدرًا، ألا ترى أنك إذا قلت: بلغني أنك خارج كان بمثابة: بلغني خروجك، والأصل في لعل عل فزيدت اللام الأولى حتى صار الفرع مع الزيادة أكثر استعمالًا من الأصل، وكل ما يجوز أن يكون خبرًا للمبتدأ يجوز أن يكون خبرًا لأنَّ وأخواتها وإذا وقع ظرفًا كان منصوبًا كقولك: إن زيدًا خلفك وإن الرحيل غدًا.

(وإنَّ بالكسرة أم الأحرف تأتي مع القول ويعد الحلف)
(واللام تختص بمعمولاتها ليستين فضلهما في ذاتها)
(مثاله إن الأمير عادل وقد سمعت إن زيدًا راحل)
(وقيل إن خالدًا لقادم وإن هنالك أبوها عالم)

اعلم أن لكل نوع من أنواع العوامل عاملاً يختص بخصائص دون نظائره ويسمى أم الباب، وأم هذه الحروف الستة (إنَّ) بكسر الهمزة وهي تأتي في خمسة مواطن: أحدها: في الابتداء كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، والثاني: بعد القول كقوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١١٥]، والثالث: بعد القسم كقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١-٢]، والرابع: أن تأتي صلة كما قال تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]، والخامس: أن يكون في خبرها اللام المفتوحة وهذه اللام تختص بالدخول على معمولي (إنَّ) وهي لام التأكيد ولهذا لم يجوز أن تتعقب (إنَّ) ولزم الفصل بينهما لثلاثي حرفان مؤكدان، فإذا أدخلوا (إنَّ) على المبتدأ أدخلت اللام على الخبر كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الرعد: ٦]، وإن آخر الاسم وحل في محل الخبر وفصل بينه وبين (إنَّ) الجار والمجرور أو الظرف أدخلت اللام على الاسم كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ [آل عمران: ٤٩]، وإن فصل بين اسم (إنَّ) والخبر بجار ومجرور أو بظرف جاز إدخال اللام على الفاصل وعلى الخبر، فتقول: إنَّ زيدًا لبك لوائق، ويجوز: إن زيدًا بك لوائق، ويجوز: إن زيدًا لبك واثق، فإن تأخر الجار والمجرور عن الخبر استأثر الخبر باللام ولم يجوز إدخاله على الجار والمجرور، فتقول: إنَّ زيدًا لوائق بك، ولا يجوز أن تقول: إنَّ زيدًا واثق لبك، ولا: إن زيدًا لوائق لبك.

(ولا تقدم خبر الحروف إلا مع المجرور والظروف)

(كقولهم إن لزيد مالا وإن عند عامر جمالا)

اعلم أنه لا يجوز تقديم اسم (إنَّ) وأخواتها عليها ولا تقديم خبرها على اسمها إلا أن يكون الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا

كَبِيرًا ﴿[يوسف: ٧٨]، ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَحَجِيمًا﴾ [المزمل: ١٢]؛ لأن الظرف والجار والمجرور قد اتسع فيهما حتى فصل بهما بين فعل التعجب ومنصوبه فقالوا: ما أحسن اليوم زيدًا وما أحسن في الدار عمرًا.

(وإن تزد ما بعد هذي الأحرف فالرفع والنصب أجزافا عرف)

(والنصب في ليت لعل أظهر وفي كأن فاستمع ما يؤثر)

إذا دخلت (ما) على إن وأخواتها جاز لك أن تجعلها زائدة فلا يغير الحكم بعدها عما كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر، وجاز أن تجعلها كافة فتصير الأحرف الستة بمنزلة هل التي لا تغير المبتدأ والخبر، إلا أن الاختيار أن تنصب في كأنها وليتها ولعلها وترفع في: إنها وأنها بكسر الهمزة وفتحها، وفي لكنها كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وإنما اختير الرفع في هذه الثلاثة لأن معنى الابتداء لا يتغير فيها ويتغير في الثلاثة الأولى، فيستحيل الكلام في (كأنها) إلى تشبيه وفي (ليتها) إلى تمن، وفي (لعلها) إلى ترج، والفرق بين التمني والترجي أن التمني يكون فيما يقع وفيما لا يقع، والترجي لا يستعمل إلا فيما يقع فلا يجوز أن يقال في:

ألا ليت الشباب يعود يومًا فأخبره بما فعل المشيب

لعل الشباب يعود.

* * *

باب كان وأخواتها

(وعكس إن يا أخي في العمل	كان وما انفك الفتى ولم يزل)
(وهكذا أصبح ثم أمسى	وظل ثم بات ثم أضحى)
(وصار ثم ليس ثم ما برح	وما فتئ فافقه بياني المتضح)
(وأختها ما دام فاحفظنها	واحذر هديت أن تزيع عنها)
(تقول قد كان الأمير راكباً	ولم يزل أبو علي غائباً)
(وأصبح البرد شديداً فاعلم	وبات زيد ساهراً لم ينام)

اعلم أن كان وأخواتها وهي ثلاثة عشر فعلاً مذكورة في نظم الملحة، تدخل على المبتدأ وخبره فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويصير اسمها، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول ويصير خبرها كقولك: كان زيد راكباً، وصار الطين خزفاً، وجميع هذه الأفعال تتصرف ويعمل ما تصرف منها كعملها كقولك: يكون ويصير ولن يزال ولن يبرح، إلا ليس وما دام فإنهما لا يتصرفان ولا يكونان إلا على لفظ الماضي، وكل ما جاز أن يقع خبراً للمبتدأ وقع خبراً لكان وأخواتها إلا أنه إن كان ظرفاً كقولك: كان زيد خلقت انتصب انتصاب الظرف لا أنه خبر كان، وإن اجتمع في هذا الباب اسمان معرفة ونكرة جعلت المعرفة اسم كان والنكرة الخبر فتقول: كان زيد واقفاً، ولا تقول: كان واقف زيداً، وإن اجتمع معك معرفتان كنت مخيراً في إقامة أيهما شئت اسم كان والآخر الخبر، فلك أن تقول: كان زيد أخاك، وكان أخوك زيداً، وكذلك الحكم إذا اجتمع معك معرفة وأن القائمة مع ما يليها من الفعل مقام المصدر مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ

تَوَلَّوْا وُجُوهَكُمْ ﴿البقرة: ١٧٧﴾، إذ تقدير الكلام: ليس البر توليتكم وجوهكم، وعلى هذا قرئ برفع البر على أنه اسمها ونصبه على أن يكون خبرها.

(ومن يرد أن يجعل الأخبارا مقدمات فليقل ما اختارا)

(مثاله قد كان سمحاً واثلاً وواقفاً بالباب أضحى السائل)

أما تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها فجائز كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وأما تقديم الخبر على كان وأخواتها فإنه يجوز إلا في الأفعال الخمسة المصدرة بـ(ما) فيجوز أن تقول: قائماً كان زيد، وصائماً أصبح عمرو، ولا يجوز أن تقول: قائماً ما برح زيد، ومنع قوم من تقديم خبر ليس عليها، والأشهر جوازه.

(وإن تقل يا قوم قد كان المطر فلست تحتاج لها إلى خبر)

(وهكذا يصنع كل من نفث بها إذا جاءت ومعناها حدث)

اعلم أن كان تأتي على أربعة معان، أحدها: أن تكون ناقصة وهي التي تحتاج إلى خبر كقولك: كان زيد قائماً وتسمى المفتقرة والزمانية، والثاني: أن تكون تامة وهي التي بمعنى حدث أو وجد ولا تحتاج إلى خبر كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي وإن وجد ذو عسرة، والثالث: أن تأتي بمعنى صار كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧]، والرابع: أن تأتي زائدة كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، وانتصاب (صبيّاً) أتى إلا أنه على الحال لا أنه خبر كان وإلا فكل من كان في المهد صبي فكان هاهنا زائدة؛ إذ تقدير الكلام: كيف نكلم من في المهد صبيّاً.

(والباء تختص بليس في الخبر كقولهم ليس الفتى بالمحتقر)

اعلم أن ليس فعل لا نظير له في الأفعال إذ لا يوجد فعل ثلاثي ثانيه ياء ساكنة
سواها، وقد خصت بأن زيد الباء في خبرها كما قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾^١
[الأعراف: ١٧٢]، فالجار والمجرور خبر ليس وهما في موضع نصب، وقد تزايد هذه
الباء أيضًا في كان إذا دخل عليها (ما) كقولك: ما كان زيد بخارج، وإذا عطفت
على خبر ليس المجرور بالباء جاز جر المعطوف تبعًا للفظ وجاز نصبه عطفاً على
الموضع، فلك أن تقول: ليس زيد بكاتب ولا شاعر، فتجر شاعراً عطفاً على لفظ
كاتب، وتنصب شاعراً عطفاً على موضع كاتب.

* * *

باب ما النافية الحجازية

(وما التي تنفي كليس الناصبة في قول سكان الحجاز قاطبة)
(فقلوهم ما عامر موافقا كقلوهم ليس سعيد صادقا)

اعلم أن (ما) تكون اسما في خمسة مواضع:

أحدها: أن تأتي بمعنى الذي كقوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

والثاني: أن تأتي استفهاما كقوله تعالى: ﴿مَاذَا تَفْقِدُونَ﴾ [يوسف: ٧١]، أي: أي شيء تفقدون.

الثالث: أن تقع تعجبا كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

والرابع: أن تكون للشرط والجزاء كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

والخامس: أن تكون نكرة موصوفة كقولك: مررت بها معجب لك؛ أي شيء معجب لك، وتكون حرفا في أربعة مواضع: أحدها: إذا جاءت نافية بمعنى ليس كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، والثاني: أن تكون زائدة وتقع كثيرا بين الجار والمجرور كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، والثالث: أن تأتي كافة وهي التي تدخل على رب فتكفيها عن طلب الاسم وترفع بعدها الأفعال كما قال تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢]، وتدخل على إن وأخواتها فتكفيها عن نصب المبتدأ كما قال تعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [فصلت: ٦]، والرابع: أن تكون مسلطة وهي التي تدخل على (حيث) و(إذ) فيجازى بهما لأجلها ولولاها لم تكونا من أدوات الشرط والجزاء.

وقد اختلف في (ما) التي تكون مع الفعل الذي بعدها بمعنى المصدر كقولهم: أعجبني ما صنعت فقليل فيها: هي اسم، وقيل: حرف، وللعرب في ما النافية لغتان حجازية وتميمية فأما بنو تميم فإنهم يجعلونها بمنزلة هل التي لا تغير إعراب المبتدأ والخبر إذا دخلت عليه، فقالوا: ما زيد قائم كما قالوا: هل زيد قائم، وأما أهل الحجاز فأجروها مجرى ليس في شيئين وأخرجوها عن حكمها في ثلاثة أشياء: أما الشيطان اللذان أجروها قيها مجرى ليس، فإنهم نصبوا بها الخبر وأدخلوا على خبرها الباء، كما جاء في القرآن المنزل على لغة أهل الحجاز: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيرٍ﴾ [هود: ٨٣]، وأما الأشياء الثلاثة التي أخرجوها فيها عن حكم ليس فرفعوا فيها الخبر فهي إذا تقدم الخبر عن الاسم كقولك: ما قائم زيد، وإذا فصلت بإلا بين الاسم والخبر كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠]، وإذا وقعت (إن) المكسورة الهمزة المخففة النون بعدها كقول الشاعر:

وما إن طبنّا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا

* * *

باب النداء

(وناد من تدعو بياء أو أيا أو همزة أو اي وإن شئت هيا)

النداء أحد معاني الكلام، وهو يتألف من حرف واسم، وليس من أنواع الكلام ما يتألف من حرف واسم سواه، والعلة فيه أن حرف النداء ناب عن الفعل فيتنزل منزلة الكلام المتألف من اسم وفعل.

وحروف النداء خمسة: يا وأيا وهيا والهمزة وأي، و(يا) أم الباب واختصت بأن نودي بها القريب والبعيد واستعملت في الاستغاثة دون أخواتها، وأيا وهيا وضعتا لمناداة البعيد، والهمزة لمناداة القريب، وأي لمناداة المتوسط.

(وانصب ونون إن تناد النكرة كقولهم يا نهمًا دع الشره)

إذا ناديت الاسم النكرة المبهم وجب نصبه تشبيهًا له بالمفعول به وذلك مثل أن ينادي الرجل جماعة من الركبان فيقول: يا راكبًا قف لي، أو ملاحًا من عدة ملاحين، فيقول: يا ملاحًا احملني، وهو لا يريد راكبًا بعينه ولا ملاحًا دون غيره، فإن قصد ملاحًا بعينه دخل في حكم المعرفة ووجب ضم آخره في النداء فتقول: يا ملاحُ احملني كما قال الأعشى:

ويلي عليك وويلي منك يا رجل

لأن هريرة أرادته بعينه حين نادته، وحكم الاسم المطول كاسم النكرة المبهم فتقول: يا حسنًا وجهه أقبل، كما تقول: يا راكبًا هلم.

(وإن يكن معرفة مشتهره فلا تنونه وضم آخره)

(تقول يا سعد ويا سعيد ومثله يا أيها العميد)

إذا ناديت الاسم المفرد المعرفة بنيته على الضم لأنه قام مقام الكنايات؛ لأن قولك: يا زيد بمنزلة قولك: أناديك أو يا أنت فلهذا بني على الضم كما تبنى

الكنيات وهو على هذا التحقيق في موضع نصب، فإن وصفته بصفة مضافة نصبت الصفة كقولك: يا زيد ذا المال، وإن وصفته بصفة مفردة أو عطفت عليه باسم معرف بالألف واللام جاز لك في الصفة والعطف الرفع لاتباع اللفظ والنصب لاتباع الموضع، وقد قرئ: ﴿يَنْجِبَالُ أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبا: ١٠]، برفع الطير ونصبه، ولذلك يقال: يا زيد الظريف والظريف بالرفع والنصب، فأما المعرف بالألف واللام فلا ينادى معه إلا اسم الله تعالى والذي والتي لملازمة الألف واللام، وهذه الأسماء حتى كأنها من نفس الكلمة، ولك إذا ناديت اسم الله وجهان أن تقول يا الله بوصل الهمزة ويا الله بقطع الهمزة، ثم إن العرب استغنت في مناداة هذا الاسم فحذفت منه حرف النداء وألحقت به الميم المشددة فقالوا: اللهم اغفر لي، ولا يجوز أن تقول: يا اللهم اغفر لي؛ لثلا يجمع بين العوض والمعوذ منه، إلا أن يضطر شاعر إليه كقول الراجز:

إني إذا ما حدثت الما أقول يا اللهم يا اللهما

والأصل في ذلك يا الله أم؛ أي اقصد بالرحمة، فإن أردت مناداة المعرف بالألف واللام ما عدا اسم الله تعالى والذي والتي أوقعت النداء على أيها في المذكر وأيتها في المؤنث ثم أتيت بالاسم المعرف المقصود بالنداء ورفعته على أنه صفة (أي وأية) كما قال تعالى في المذكر: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانقطار: ٦]، وفي المؤنث: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧]، فحرف النداء داخل على أي ولهذا ضم كما يضم (يا زيد) لوقوعه موقعه، و(ها) التي تليه هي صلته ومعناها التنبيه، فإن وصفته هذا الاسم رفعته فقلت: يا أيها الرجل الظريف ويا أيها الشيخ أبو علي، وأجاز بعضهم أن تنصب الصفة المضافة.

(وتنصب المضاف في النداء كقولهم يا صاحب الرداء)

إذا ناديت المضاف إلى ظاهر نصبته بغير تنوين لأجل الإضافة كقولك: يا غلامَ زيد، ويا صاحبَ الدار، وصفته أيضًا تكون منصوبة تبعًا له لأن لفظه وموضعه النصب، فتقول: يا غلامَ زيدَ الظريفَ، ويا صاحبَ الدارِ العالمَ:

(وجائز عند ذوي الأفهام	قولك يا غلام يا غلامي)
(وجوزوا فتحة هذي الباء	والوقف بعد فتحها بالهاء)
(والهاء في الوقف على غلاميه	كالهاء في الوقف على سلطانيه)
(وقال قوم فيه يا غلاما	كما تلوا يا حسرتا على ما)

إذا ناديت مضافًا إلى نفسك كقولك: يا غلامِ جاز لك فيه أربعة أوجه: أحدها وهو أجودها: أن تحذف الياء وتكتفي بالكسرة كما قرئ: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، الثاني: أن تثبت الياء ساكنة كما قرئ: ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفُ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾ [الزخرف: ٦٨]، والثالث: أن تثبت الياء مفتوحة كما قرئ: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [العنكبوت: ٥٦]، والرابع: أن تبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألفًا فتقول: يا غلامًا، كما قرئ: ﴿يَحْسِرُنِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، والأصل: يا حسرتي، ومثله: ﴿يَتَأَسَفُنِي عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] وعليه قول الشاعر:

وحديثها كالرعد يسمعه	راعي سنين تتابعست جدبا
أنخت بكلكلها فما تركت	ضرعًا لمحتلب ولا أبا
حشت نبات الأرض أجمعه	بضريبها وأبادت العشبا
فأصاخ يرجو أن يكون حيا	ويقول من فرح هياربا

أراد: هيا ربي فأبدل من الياء ألفاً، فإن وقفت على هذا الاسم المنادى المضاف إليك، فمن قال: غلام بحذف الياء سكن الميم عند الوقف، ومن قال: يا غلامي بتسكين الياء سكنها أيضاً، ومن قال: يا غلامي بفتح الياء كان مخيراً عند الوقف بين أن يسكن الياء فيقول: يا غلامي كما تقول: رأيت القاضي فتسكن الياء إذا وقفت وتفتحها متى وصلت، وبين أن يزيد عليها هاء ساكنة حفظاً لبيان فتحة الياء فتقول: يا غلاميه، وتسمى هذه الهاء: هاء البيان وهي الهاء الداخلة في قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩]، ﴿وَمَا أَذْرَكَ مَا هَيْةٌ﴾ [القارعة: ١٠]، وأما من قال: يا غلاماً فله أن يقف بالألف كالوصل، وله أن يزيد على الألف هاء فيقول: يا غلاماه، وإن ناديت ابن عم أو ابن أم جاز في كل منهما الأوجه الأربعة التي ذكرناها، وجاز فيها وجه آخر خامس وهو أن تبنيهما على الفتح فتقول: يا ابن عمّ ويا ابن أمّ، كما قرئ: ﴿يَبْنُوهُمْ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾ [طه: ٩٤]، فإن كان المضاف مضافاً إليك وإلى غيرك كقولك: يا غلام أخي نصبت الأول في النداء لأنه مضاف ولم يجز في ياء المتكلم إلا إثباتها ساكنة أو متحركة لأن المضاف إليك غير منادى فجرى قولك: يا غلام أخي مجرى يا غلامي في جواز إثبات الياء ساكنة أو متحركة.

(وحذف يا يجوز في النداء كقولهم رب استجب دعائي)

(وإن تقل يا هذه أو يا ذا فحذف يا ممتنع يا هذا)

اعلم أنه يجوز حذف حرف النداء من كل منادى إلا من نوعين أحدهما: أسماء الإشارة مثل: هذا وذاك، الثاني: النكرة المبهمة لأن هذين النوعين يقعان وصفاً لأي في نحو قولك: يا أيها الرجل، فأما ما سوى هذين النوعين فيجوز حذف حرف النداء منه كما قال تعالى في المعركة المفرد: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ١٢٣].

٢٩]، أي يا يوسف، وكما قال تعالى في المضاف: ﴿رَبَّنَا آغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾
[الحشر: ١٠].

* * *

باب الترخيم

(وإن تشا الترخيم في حال النداء فاختص به المعرفة المنفردا)

الترخيم حذف يلحق آخر الاسم فكأنه لين الاسم، ولهذا وصف به الصوت اللين فقليل: صوت رخيم، ولا يستعمل إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر إليه كما قال الشاعر:

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ساعة الجوع

ثم اعلم أنه ليس كل منادى يجوز ترخيمه بل يختص الترخيم بالاسم المنادى المعرفة الرباعي فصاعدًا، فأما الاسم النكرة والاسم المضاف والاسم المطول فلا يجوز ترخيمها بحال.

(واحذف إذا رخت آخر اسمه ولا تغير ما بقي عن رسمه)

(تقول يا طلح ويا عام اسمعا كما تقول في سعاد يا سعا)

(وقد أجز الضم في الترخيم قليل يا عام بضم الميم)

للعرب في ترخيم الاسم مذهبان: أحدهما وهو الأظهر إبقاء ما قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في ترخيم حارث: يا حار بكسر الراء كما كانت مكسورة قبل الترخيم، وفي ترخيم جعفر: يا جعف بفتح الفاء كما كانت مفتوحة قبل الترخيم، والمذهب الثاني: أن يجعلوا ما بقي من الاسم كالاسم التام فيبنوه على الضم فيقولون في ترخيم حارث وجعفر: يا حار ويا جعف، وقد اتفق المذهبان في ترخيم بعض الأسماء فمن ذلك أنك إذا رخت رجلًا اسمه بلبل فإنك تضم الباء على اللغتين جميعًا فمن قال في حارث: يا حار ضم الباء من بلبل إقرارًا لها على الضمة الأصلية، ومن قال في حارث: يا حار

ضم الباء من بلبل ضمة بناء، ومثله ترخيم سعيد وليس تقول على كلا المذهبين:
يا سعي ويا لمي فمن قال في حارث: يا حار أقر الياء في سعي وفي لمي على
سكونها الأصلي، ومن قال في حارث يا حار سكن الياء في سعي وفي لمي لأن
الباقى من الاسم صار بمنزلة الاسم المنقوص الذي لا تضم ياؤه بحال.

(وَأَلْقَ حَرْفَيْنِ بِلَا غُفُولٍ مِنْ وَزْنِ فَعْلَانِ وَمِنْ مَفْعُولِ)

(تَقُولُ فِي مَرَوَانَ يَا مَرُوا اجْلِسْ وَمِثْلُهُ يَا مَنْصُ فَاْفْهَمْ وَقَسْ)

إذا أردت ترخيم الاسم المعرفة الخماسي فصاعدًا وكان في آخره زائدان
كالألف والنون اللذين للتثنية نحو رجل اسمه بدران أو مروان أو عثمان، أو
كان في آخره الواو والنون التي للجمع نحو رجل اسمه مسلمون أو زيدون أو
كان في آخره الألف والتاء التي لجمع التأنيث كمن اسمه بركات، أو كان ألف
التأنيث مثل حسناء وأسماء - فإنك تحذف الزائدين معًا فتقول في ترخيم من
اسمه مروان وزيدان وبدران: يا مرو ويا زيد ويا بدر، وفي ترخيم من اسمه
مسلمون وزيدون: يا مسلم ويا زيد، وفي ترخيم من اسمه بركات وسعادات: يا
برك ويا سعاد، وفي ترخيم أسماء وحسنا: يا أسم ويا حسن، وكذلك إن كان
الاسم خماسيًا وكان قبل آخره ألف نحو: عمار وحماد، أو واو قبلها ضمة نحو:
منصور، أو ياء قبلها كسرة نحو قنديل - فإنك تحذف منه الحرف الأخير وحرف
الاعتلال الذي قبله فتقول في عمار ومنصور وقنديل: يا عم ويا منص ويا قند،
فإن كان ما قبل الواو مفتوحًا كرجل اسمه سنور لم تحذف الواو وتقول في
ترخيمه: يا سنو، فأما الأسماء المركبة فإنك تحذف منها الكلمة الأخيرة في
الترخيم تقول في ترخيم معد يكرب وسيبويه: يا معدي ويا سيب، وعلى هذا
فقس، والله أعلم بالصواب.

(ولا ترخم هند في النداء ولا ثلاثيًا خلا من هاء)

(وإن يكن آخره هاء فقل في هبة يا هب من هذا الرجل)

قد ذكرنا أول شرح هذا الباب أنه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، والعلة فيه أنه لو رخم ل بقي على حرفين وليس في الأسماء ما هو على حرفين، وما يوجد منها على حرفين فقد حذف حرف من أصله إلا أن يكون آخر الاسم الثلاثي هاء التانيث فيجوز ترخيمه، فتقول في ترخيم هبة: يا هب لأن هذه الهاء تجري في التحاق الاسم بالكلمة، ثم اعلم أن الاسم الذي آخره هاء التانيث يختص في الترخيم بشيئين: أحدهما: أنه يجوز ترخيمه وإن كان ثلاثيًا نحو ما مثلناه في هبة، والثاني: أنه لا يحذف منه إلا الهاء حسب، وإن كان الاسم سداسيًا وقبل الهاء ألف ونون لم يحذف منه غير الهاء فعلى هذا تقول في مرجانة - اسم جارية: يا مرجان فتحذف الهاء لا غير، ولو كان اسمها مرجان بغير هاء لقلت: يا مرج بحذف الألف والنون.

(وقولهم في صاحب يا صاح شد لمعنى فيه باصطلاح)

قد ذكرنا أن ترخيم الاسم النكرة لا يجوز فلا يجوز أن يقال: يا عال في ترخيم عالم، ولا: يا راك في راكب، وقد شد من ذلك قولهم يا صاح في ترخيم صاحب وهو نكرة والعلة فيه كثرة استعمالهم هذه اللفظة فتسمحوا فيها، فإن قلت: يا فار في ترخيم فارس فإن كان اسم شخص بعينه جاز لأنه علم، وإن أردت به أحد الفرسان لم يجوز لأنه نكرة.

* * *

باب التصغير

(وإن ترد تصغير الاسم المحتقر إما لنهوان وإما لصفر)

(فضم مبداه لذي الحادته وزده ياء تبدى ثالثه)

(تقول في فلس فليس يافتى وهكذا كل ثلاثي أتى)

التصغير يأتي على أربعة معان: أحدها: للتحقير كقولهم في رجل: رجيل، الثاني: لتقليل العدد كقولهم في تصغير دراهم: دريهمات، الثالث: لتقريب المسافة كقولهم: داري قبيل المسجد وجلست دوين الباب، الرابع: للتحنن ولطف المنزلة كقولهم: يا بُني ويا أُخي، ولا تصغر من الكلام إلا الاسم ولا يصغر من الأفعال إلا فعل التعجب كما قالوا: ما أُصِّلِح زيدًا وما أُحِيسن الغزال

وعلامة التصغير أن يضم أول الاسم ويزاد فيه ياء ثالثة ساكنة ويفتح ما قبلها، ولا يجوز أن يصغر اسم على أقل من ثلاثة أحرف فإن نقص عن ذلك رد إليه ما كان منه حتى يصير ثلاثيًا، فتقول في تصغير فلس: فليس، وفي تصغير كعب: كعيب، فإن كان الثلاثي مضعفًا أظهرت المدغم لأن ياء التصغير تقع بينهما فتزول علة الإدغام فتقول في تصغير دن وهر: دنين وهرير.

(وإن يكن مؤنثًا أردفته هاء كما تلحق لو وصفته)

(فصغر النار على نويره كما تقول ناره منيره)

اعلم أنك إذا صغرت الاسم المؤنث الثلاثي زدت الهاء في تصغيره كقولك في تصغير قدر: قديرة، والعلة في إدخال هذه الهاء في تصغير الثلاثي المؤنث أن تصغير الاسم يجري مجرى وصفه بالصغر، فكما أنك تقول: قدر صغيرة بإلحاق الهاء في الصفة كذلك وجب مجيء الهاء في التصغير، وإلحاق الهاء في تصغير

الاسم الثلاثي المؤنث مطرد إلا في سبعة أسماء جوز إلحاق الهاء بها وحذفها وإن كان الحذف أفصح وهي الحرب والفرس والقوس والعرس والغرب ودرع الحديد والناب من الإبل.

(وصغر الباب فقل بويب والناب إن صغرته نيب)

(لأن باباً جمعه أبواب والناب أصل جمعه أنياب)

إذا كان ثاني الثلاثي حرفاً معتلاً فإن كان واواً لم يتغير في التصغير كقولك في تصغير الثوب والخوض: ثوب وحوض، وإن كان ياء فالأحسن ضم أوله وقد كسر فقالوا في تصغير بيت وعين: بُيت وعُينة وبييت وعِينة بضم الباء والعين وكسرها، وإن كان ثانيه ألفاً فإن كانت منقلبة عن واو رددتها في التصغير إلى الواو، وإن كانت منقلبة عن الياء رددتها في التصغير إلى الياء، وإن أشكل عليك انقلابها صغرتها على الواو لأن ذوات الواو في هذا الباب أكثر، والطريق إلى معرفة أصلها أن تصرف تلك الكلمة، فإن وجدت في تصريفها الواو فالفها من ذوات الواو، وإن وجدت ألفها من ذوات الياء حكمت على ألفها بأنها من ذوات الياء فعلى هذا تقول في تصغير مال وباب: مويل وبويب، بدلالة قولك في جمعها أموال وأبواب، وفي تصريف الفعل منها تمولت وتبويت، وتقول في تصغير ناب وغار: نيب وغير لأنها من نيبت وغيرت، فأما ربح وديمة فيصغران على رويحة ودويمة لأنك تقول في الفعل: رويحت ودام يدوم.

وإن كان آخر الاسم الثلاثي حرف اعتلال جعلته ياء مشددة سواء أكان ألفاً أو واواً أو ياء تقول في تصغير قفا وقرو وجدي: قفي وقري وجدي، وإن كان مؤنثاً رددت عليه الهاء كقولك في تصغير رحي وعصا: رحية وعصية، فقس عليه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(وفاعل تصغيره فويعمل كقولهم في راجل رويجل)

أما الاسم الرباعي فإنه يصغر على فعيعل كقولهم في تصغير جعفر ودرهم جعيفر ودرهم، ولا تلحق هاء التانيث بالرباعي المؤنث كقولك في تصغير عقرب وزينب: عقيرب وزينب؛ فإن كان ثاني الاسم الرباعي حرفاً معتلاً نظرت فإن كان واواً أصلية ثبتت كقولك في تصغير جوهر وكودن: جوهر وكويدن، إلا أن تكون منقلبة عن الياء فتردها إلى الياء كقولك في تصغير موسر وموقن: ميسر وميقن؛ لأنها من اليسر واليقين، وإن كان ثانيه ياء بقيت كقولك في زينب: زينب، ويجوز كسر أوله لأجل الياء فتقول زينب بكسر الزاي وإن كانت هذه الياء مشددة خففت في التصغير لثلاث ياءات كقولك في تصغير سيد ولين: سيد ولين، وإن كان ثانيه ألفاً أبدلت منها واواً مفتوحة كقولك في تصغير راجل وحاتم: رويجل وحويتم، وعلى ذلك فقس، والله أعلم بالصواب.

(وإن تجد من بعد ثانيه ألف فاقبله ياء أبداً ولا تقف)

(تقول كم غزيل ذبحت وكم دينير به سمحت)

إذا كان ثالث الرباعي حرفاً معتلاً قلبته ياء مشددة كقولك في تصغير كتاب وغزال وعجوز وعمود وشريف وسعيد: كتيب وغزيل وعجيز وعميد وشريف وسعيد، فإن كانت الواو متحركة جاز أن قلبها في التصغير ياء مشددة وجاز أن تظهر الواو كما كانت متحركة كقولك في تصغير أسود وجدول: أسيد وجديل وإن شئت قلت: أسود وجدول، والقلب أجود.

وإن كان آخر الرباعي حرفاً مشدداً تركته على تشديده كقولك في تصغير أصم ومسّن: أصيم ومسّين، وإن كان آخره ألفاً مقصورة فإن كانت للتأنيث أقررتها على حالها كقولك في تصغير حبلى وبشرى: حبلى وبشّرى، وإن كانت لغير التأنيث قلبتها تاء كقولك في تصغير ملهى ومعزى: مليهة ومعيزة، وإن كان آخره همزة صغر كتصغير الثلاثي كقولك في تصغير كساء ورداء: كسي ورددي، وإن كان خماسياً ورابعه معتل قلبتها في التصغير ياء كقولك في تصغير سربال ودينار: سريبيل ودينير، وفي تصغير منديل وعصفور: منيديل وعصيفير.

(وقل سريحين لسرحان كما تقول في الجمع سراحين الحمى)

(ولا تغير في عثيان الألف ولا سكيران الذي لا ينصرف)

(وهكذا زعيفران فاعتر به السداسيات وافقه ما ذكر)

إذا أردت تصغير ما آخره ألف ونون فانظر إلى ما قبلها فإن كان أربعة أحرف صغرت الأربعة ثم ألحقت بها الألف والنون كقولك في تصغير زعفران وعقربان وثلعبان: زعيفران وعقيربان وثعلبان، وإن كان قبلها ثلاثة أحرف نحو سرحان وسلطان وعثمان وسكران فانظر إلى الاسم هل جمع جمع تكسير أم لا؟ فإن لم يكن جمع جمع تكسير فصغر المصدر منه ثم ألحق به الألف والنون فتقول في تصغير عثمان وسكران: عثيان وسكيران لأنهم لم يقولوا في جمعها: عثمانين ولا سكارين، وإن كان جمع جمع التكسير وعلبت ألفه ياء قلبتها أيضاً في التصغير كقولك في تصغير سرحان وسلطان: سريحين وسليطين، لقولهم في جمعها: سراحين وسلاطين، وهذا أصل مطرد يقاس عليه.

(واردد إلى المحذوف ما كان حذف من أصله حتى يعود متصفاً)

(كقولهم في شفة شففيه والشاة إن صغرتها شويبه)

اعلم أن أكثر الأسماء المنقوصة ما حذف الحرف الأخير منه فإذا صغر رد إلى أصله وأعيد إليه ما كان نقص منه، فتقول في تصغير يد: يديّة؛ لأن المحذوف منها الياء بدليل قولهم: يديته إذا ضربت يده، وتقول في تصغير دم: دمي لأن المحذوف منه الياء بدليل قولهم في تثنيته: دميان، وتقول في تصغير فم: فويه؛ لأن المحذوف منه الواو لقولهم في جمعه: أفواه، وفي تصريف الفعل منه: تفوهت، وإن أبدلت الميم من الواو ولهذا لحن من صغره على فميم، وتقول في تصغير شفة: شففيه؛ لأن المحذوف منها الهاء بدلالة قولك: شافهت، وجمعها على شفاه، وتقول في تصغير شاة: شويبة لقولك في جمعها: شياه، فأما سنة فقد صغرت على سنية وسنيهة لقولك في تصريف الفعل: سانيت وسانهت ومساناة ومسانهة، فأما حرف فصغر على حريح لقولهم في جمعه: أحراح.

* * *

باب الحروف الزوائد

(وَأَلْقَ فِي التَّصْغِيرِ مَا يَسْتَقِلُّ زَائِدُهُ وَمَا تَرَاهُ يَثْقُلُ)

(وَالْأَحْرَفُ الَّتِي تَزَادُ فِي الْكَلِمِ مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ سَائِلٌ وَانْتَهُمُ)

اعلم أن العرب استثقلت الأسماء الخماسية إذا لم يكن رابعها حرف اعتلال وكذلك الأسماء السداسية، وموجب استثقالهم لتصغيرها وقوع ثلاثة أحرف بعد ياء التصغير وحرفين قبلها، فيميل آخر جانبي الكلمة على الجانب الأول، وسبيل ياء التصغير أن تكون وسطاً أو الذي قبلها أرجح من الذي بعدها، فعلى هذا متى أردت تصغير اسم خماسي سليم الحروف فإن كان فيه حرف من حروف الزيادة حذف وإن لم يكن حذف الحرف المستقل فيه على ما نبينه من بعد، وحروف الزيادة عشرة: الهمزة والياء والسين واللام والهاء والميم والنون، وحروف الاعتلال الثلاثة التي هي الألف الساكنة والواو والياء، وقد جمعت حروفها في الملحة في قولك: سائل وانتهم، وقد جمعت أيضاً على جموع آخر أحسنها: سألتهمونها، وقيل: اليوم تنسأه، والموت ينسأه، وأسلمني وتاه، والوسمي هتان، والتناهي سمو، وحكى المبرد قال: سألت أبا عثمان المازني عنها فأنشدني الجواب:

هَوَيْتَ السَّمَانَ فَشَيْبَتَنِي وَمَا كُنْتُ قَدَمَا هَوَيْتَ السَّمَانَا

فراجعته فقال قد أجبتك مرتين يعني أن مجموعها هويت السمان، وقال: أتاو من سهيل، ومن سهيل أتاو.

(تَقُولُ فِي مَنْطَلَقٍ مَطِيلَقٍ فَافْهَمُ فِي مَرْتَزَقٍ مَرِيْزَقٍ)

(وَقِيلَ فِي سَفَرَجَلٍ سَفِيرَجٍ وَفِي فَتَى مُسْتَخْرَجٍ مَخْبِرَجٍ)

اعلم أن الاسم الخماسي السليم الحروف لا يخلو من أحد ثلاثة أقسام:

أحدها: أن لا يكون فيه أحد حروف الزيادة نحو: سفرجل وفرزدق، فإذا صغر هذا النوع من الأسماء الخماسية وجب حذف الحرف الأخير منه لأن استثقال الكلمة يحصل به، فتقول في تصغير سفرجل: سفيرج، وفي فرزدق: فريزد، وقد حذف بعضهم الدال من فرزدق في التصغير فقال: فريزق ولم يحذف أحد الجيم من سفرجل وإنما حذف الدال من فرزدق لأن الدال أخت التاء التي هي من حروف الزيادة.

والقسم الثاني: أن يكون في الاسم الخماسي حرف من حروف الاعتلال فيختص الحذف به كقولهم في تصغير سمدع: سمدع فتحذف الياء لكونها من حروف الزيادة، وتقول في تصغير قرقرى - وهو اسم بقعة: قريقر.

والقسم الثالث: أن يكون في الاسم الخماسي حرفان من حروف الزيادة فإن كان لأحدهما مزية أقر وحذف الآخر، وإن تساويا كنت مخيراً في حذف أيهما شئت، مثال الأول كقولك في تصغير منطلق ومرتزق: مطيلق ومريزق؛ فتحذف التاء دون الميم لأن للميم مزية بدلالة صيغتها على الفاعل، ونحوه قولك في تصغير مختار: مخير فتحذف التاء دون الميم، ومثال القسم الثاني كقولك في تصغير حبنطي - وهو العظيم البطن: حبيطي إذا حذفت نونه، وحبيبط إذا حذفت ألفه لأن الألف والنون جميعاً زائدتان فيه لأن أصله من حبط بطنه إذا عظم، ومن هذا القسم قلنسوة لكون النون والواو زائدتين فيها، فأما الهاء اللاحقة بها فهي علامة التأنيث فإذا أردت تصغيرها قلت على حذف النون قلنسوة وعلى حذف الواو قلنسة، وأما الأسماء السداسية والسباعية فيحذف في تصغيرها ما فيها من حروف الزيادة كقولك في تصغير مستخرج: مخيرج؛ لأن السين والتاء جميعاً زائدتان فيه، وعليه فقس.

(وقد تزداد الياء للتعويض والجبر للمصغر المهيض)

(كقولهم إن المطيليق أتى وأخبا السفيريج إلى فصل الشتاء)

كل اسم حذف منه حرف أو حرفان عند تصغيره جاز أن يعوض عن المحذوف ياء كقولك في تصغير سفرجل ومنطلق ومستخرج إذا عوضت من المحذوف: سفيريج ومطيليق ومخيريج، وكقولك في تعويض ما حذف من تصغير قلنسوة: قلنسية وقليسية، وكذلك تقول في تصغير كمثرى: كمثيرة وكميثيرة.

(وشذ مما أصلوه ذيا تصغير ذا ومثله اللذيا)

اعلم أن العرب خصت أسماء الإشارة والأسماء المبهمة عند التصغير بأن أقرت أوائلها على فتحها وألحقت آخرها ألفاً بدلاً من ضم أوائلها فقالت في تصغير ذا وتا: ذيا وتيا، وفي ذاك وذلك: ذياك وذيالك، وقالوا في تصغير الذي والتي: اللذيا واللثيا، ومنه قول الشاعر حيث يقول:

بذيا لك الوادي أهيم ولم أقل بذيا لك الوادي وذياك من زهد

ولكن إذا ما حب شيء تولعت به أحرف التصغير من شدة

(وقولهم أيضاً أنيسيان شذ كما شذ مغربان)

(وليس هذا بمثال يحذى فاتبع الأصل ودع ما شذا)

اعلم أنه قد شذ في التصغير ألفاظ خرجت عن القياس المعتمد والأصل المطرد فقالوا في تصغير ليلة: ليلية وفي تصغير إنسان: أنيسان فزادوا فيها ياء على ياء التصغير، ومنه قولهم في تصغير مغرب: مغربان فزادوا ألفاً ونوناً في آخره، وقالوا في تصغير عشية: عشيية فزادوا فيها شيئاً.

وفي التصغير نوع يسمى تصغير الترقيم كقولهم في تصغير أزهر وأسود وحارث
وحمد: زهير وسويد وحريث وحيد فحذفوا الهمزة ثم صغر الاسم بعد ذلك.

* * *

باب النسب

(وكل منسوب إلى اسم في العرب أو بلدة تلحقه ياء النسب)

اعلم أن النسب يكون إلى قبيلة كقولك: بكريّ ونصريّ، وإلى بلد كقولك: مصريّ وبغداديّ، وإلى نحلة كقولك: أشعريّ وقدريّ، وإلى صناعة كقولك: كسائي وبني، ومتى نسبت إلى اسم زدت في آخره ياء مشددة وإنما شددت ليفرق بها بين ياء النسب وبين ياء المتكلم ويصير الاسم المنسوب إليه صفة بعدما كان علمًا أو جنسًا وكلاهما مما لا يجوز أن يوصف به، وإذا صار المنسوب إليه صفة عمل عمل الفعل وارتفع به الاسم الظاهر، كقولك: مررت برجل هاشمي أبوه كما تقول: مررت برجل قائم أخوه.

(وتحذف الهاء بلا توقف من كل منسوب إليه فاعرف)

إنما حذفت في النسب هاء المنسوب إليه لأن بينها وبين ياء النسب شبهًا وهو أن كلاً منهما لا تقع إلا متطرفة ثم إنها تصير حرف الإعراب ويجعل ما قبلها حشواً في الكلمة، فلهذا لم يجمع بينهما فلما تعذر الجمع بينهما حذفت الهاء وأقرت ياء النسب الدالة على المعنى ولهذا لحن من قال في نسب الدرهم إلى القلعة (درهم قلعتيّ) إذ الصواب: درهم قلعي، كما تقول: رجل مكّي.

(نقول قد جاء الفتيّ البكريّ كما تقول الحسن البصريّ)

اعلم أن حكم ياء النسب أن ينكسر ما قبلها كقولك في النسب إلى بكر: بكري، فتكسر الراء؛ فإن كان ثاني الاسم الثلاثي مكسورًا فتح في النسب، قولك في النسب إلى النمر: نمري بفتح الميم، والسبب الموجب فتحها استثقالهم أن لو كسرت توالي كسرتين بعدهما ياء مشددة تقدر بياءين.

(وإن يكن مما على وزن فتى أو وزن دنيا أو على وزن متى)
(فأبدل الحرف الأخير واوا وعاصي من ماري ودع من ناوي)
(تقول هذا علوي معرق وكل هو دنيوي موبق)

اعلم أنك متى نسبت إلى اسم ثلاثي مقصور نحو: فتى ورحى أبدلت ألفه واوا في النسب سواء كان الألف من ذوات الواو أو من ذوات الياء كقولك في النسب إلى قنا وقفا وهما من ذوات الواو: قفوي وقنوي، وإلى رحى وحصى وألفهما من ذوات الياء: رحوي وحصوي، وإنما قلب هذه الألف ياء كما قلبت في الثنية لثلاثي إلى الياءات، وكذلك كل اسم ثلاثي منقوص قلب ياؤه واوا في النسب كقولك في النسب إلى يد وشج: يدوي وشجوي، وكذلك المقصور إذا كان على وزن مفعول نحو: مغزى وملهى قلب ألفه واوا في النسب، فأما ما كان على وزن فُعْلَى نحو دنيا وموسى وبشرى، أو كان على وزن فِعْلَى نحو: عيسى جاز في النسب إليه ثلاثة أوجه: أحدها: دنيثي وموسثي وعيسثي، والثاني: دنيوي وموسوي وعيسوي، والثالث: وهو أضعفها: دنياوي وموساوي وعيساوي.

فأما ما آخره ياء مشددة مثل عليّ وغنيّ فالأفصح أن تقلب ياؤه واوا فتقول علوي وغنوي، ويجوز على ضعف عليّ وغنيّ، وأما المنقوص الرباعي نحو: القاضي أو الخماسي نحو المشتري، فتحذف ياؤهما في النسب فتقول قاضي ومشتري وإذا نسبت اسماً إلى ما وزنه فَعِيلَة نحو: حنيفة، أو إلى ما وزنه فُعِيلَة نحو: جهينة حذفت ياؤه في النسب فقلت: حنفي وجهني، وهو أصل شد منه قولهم: رمح زديني في النسب إلى ردينة إلا أن يكون ثاني فَعِيلَة أو فُعِيلَة واوا فتقر الياء كقولك في النسب إلى حويرة وطويلة: حويري وطويلي، وكذلك إن كان فيه حرف مكرر أقرت الياء في النسب كقولك في النسب إلى شديدة وهريرة:

شديدي وهريري، فأما النسب إلى فَعِيل نحو: عرين أو إلى فُعِيل نحو: نمير، فالغالب فيه إقرار الياء كما قالوا: عريني ونميري وقشيري وعقيلي، وقد جوز إثبات الياء وحذفها في النسب إلى قریش وهذيل ف قيل: قرشي وهذلي وقرشي وهذيلي، فأما النسب إلى الأسماء الممدودة فإن كان مما لا ينصرف أبدلت همزته واوًا كقولك في النسب إلى صحراء وحساء: صحراوي وحسناوي، وشذ من ذلك قولهم في النسب إلى صنعاء وبهراء: صنعاني وبهراني، وإن كان مما ينصرف نحو: سماء وكساء فالأجود إقرار الهمزة في النسب فتقول: سمائي وكسائي، وقد جوز إبدالها واوًا فيقال: سماوي وكساوي، وعلى هذا فقس، والله أعلم.

(وانسب أخا الحرفة كالبقال ومن يضاهيه إلى فعال)

إذا نسبت شخصًا إلى حرفة يمارسها أو صناعة يزاو لها بنيته على فَعَال كقولك خباز وثمار وبزاز ونجار ومثل رجل لآل يبيع اللؤلؤ والآء لمن يبيع الألية.

ثم اعلم أن من حكم النسب أنك إذا نسبت إلى الجماعة أن تنسب إلى الواحد منها، فتقول في النسب إلى الفرائض: فرضي، وإلى البطائح: بطحي، إلا أن يكون ذلك الجمع قد سمي به واحد بعينه فينسب إلى لفظ الجمع كرجل سُمي كلابًا فانسب إليه كلابي، وكالبلد المسمى بالمدائن فانسب إليه: مدائني، وفي النسب شواذ لا يقاس عليها كقولهم في النسب إلى ظبا: ظبائي، وإلى الري: رازي، وإلى البحرين: بحراني، وإلى السهل: سهلي بضم السين، وإلى إمس: إمسي بكسر الهمزة، وإلى الرقبة واللحية: رقباني ولحياني، وإلى امرئ القيس - وهي قبيلة: مرائي، وكقولك في النسب إلى اليمن: رجل يمان، وإلى الشام: شآم، والأصل: يماني وشامي، فأما قولهم: رجل دهري

فإن عني به التعطيل كان النسب إليه بفتح الدال على طرد القياس، وإن عني به إذا أسن كان النسب إليه بضم الدال ليفصل بين المعنيين.

* * *

باب التوابع

- (والعطف والتوكيد أيضًا والبدل توابع يعربن إعراب الأول)
(وهكذا الوصف إذا ضاهى الصفه موصوفها منكرًا أو معرفه)
(تقول خل المرح والمجوننا وأقبل الحجاج أجمعونا)
(وامرر بزيد رجل ظريف واعطف على سائلك الضعيف)

اعلم أن التوابع خمسة: التأكيد والبدل والوصف وعطف البيان والعطف بحرف، وإنما سميت توابع لأنها تتبع ما قبلها في إعرابه على اختلاف مواقعها، ولكل منها حكم يختص به.

فأما التأكيد فيختص بالأسماء المعارف دون النكرات وألفاظه تسعة: نفس وعين وكل وكلا وكلتا وأجمع وأجمعون وجمع وجمعاء، فهذه إذا كانت مؤكدة تبعت الاسم المؤكد في إعرابه كقولك: أقبل زيد نفسه، واستعدت الدرهم عينه، وقد جوز بعضهم إدخال الباء على نفسه وعينه فقالوا: أقبل زيد بنفسه وأخذت الدرهم بعينه، وكل يؤكد بها الواحد والجمع ولا يؤكد بها المشى، وأجمع يؤكد بها الواحد المذكر، وجمعاء يؤكد بها المؤنث، وجمع يؤكد بها جموع المؤنث مما يعقل ومما لا يعقل، فأما كلا وكلتا فيؤكد بهما المشى كقولك: لقيت الأميرين كليهما، ودخلت الجنتين كليتهما، وليست الألفان فيهما ألفي الثانية بل صيغ لفظهما لتأكيد المشى، ويكون الخبر عنهما مفردًا فتقول: كلا الرجلين قائم، وكلتا الهندين قائمة، ولا تقل: قائمان ولا قائمتان، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهُمَا﴾ [الكهف: ٣٣]، فأفرد الخبر ولم يقل: آتا، فإذا أضفت كلا وكلتا إلى اسم ظاهر وجب إثبات ألفهما على اختلاف مواقعهما فتقول: كلا الرجلين قائم،

ومررت بكلتا المرأتين، وإن أضيفا إلى اسم مضمَر ثبتت ألفهما في الرفع وانقلبت ياء في النصب والجر تقول: جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما، ولقيت الرجلين كليهما ومررت بالمرأتين كلتيهما.

وأما البدل فيدل في الاسم والفعل، ويأتي في الاسم على أربعة أنواع: أحدها: بدل الكل كقولك: رأيت أخاك زيذاً.

والثاني: بدل البعض كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فبعض بدل من الناس.

والثالث: بدل الاشتغال، وأكثر ما يقع بالمصادر كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وتقدير الكلام: يسألونك عن قتال في الشهر الحرام.

والرابع: بدل الغلط والنسيان، ولا يقع ذلك في القرآن ولا في فصيح الكلام كقولك: رأيت زيذاً عمرًا، ينسب اللسان على وجه الغلط إلى ذكر زيد ومقصودك أن تقول: رأيت عمرًا، ويجوز أن يبدل المعرفة من المعرفة كقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وأن تبدل النكرة من النكرة كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ [سوراء: ١] [الطلاق: ١٠-١١]، وأن تبدل النكرة من المعرفة كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [الناصية: ١٥-١٦]، وأن تبدل المعرفة من النكرة كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]، فأما إبدال الفعل من الفعل فيجوز إذا كان بمعناه كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩]، فأبدل يضاعف

من يلق لتناسب معنييهما، ومنه قولك: إن تأتني تمشٍ أكرمك، فتجزم تمش على
البدل من تأتني لمطابقة المشي الإتيان.

وأما الصفات فتختص بالاسم وتكون في غالب الأحوال مشتقة من الفعل
كالقائم والقاعد أو في معنى المشتق من الفعل كالمنسوب إلى الحلية مثل الأبيض
والأسود، وإلى الخلق مثل الكريم والبخيل، أو إلى أب مثل البكري والقرشي، أو
إلى بلد مثل مكّي وبصري، أو إلى صناعة مثل بزاز وحبار، ويوصف بذى التي
بمعنى صاحب.

ومن شرط الصفة أن توافق الموصوف في تعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنينه
وإفراده وتثنيته وجمعه، ولا يجوز أن توصف المعرفة بالنكرة ولا النكرة بالمعرفة
بل يوصف كل نوع بما يضاهيه، وتختص أسماء الإشارة بأن تليها الصفة المعرفة
بالألف واللام مثل هذا الرجل وتلك الدار، وتوصف النكرة بما يجانسها من
النكرة وبالمضاف الذي إضافته غير محضة كما قال تعالى: ﴿هَدِيًّا بَلِّغَ الْكَعْبَةَ﴾
[المائدة: ٩٥]، فوصف هديًّا وهو اسم نكرة بمضاف وإنما جاز ذلك لكون إضافته
غير محضة والتنوين فيها مقدر؛ إذ أصل الكلام: هديًّا بالغًا الكعبة، وقد يقع
الفعلان الماضي والمضارع موضع الصفة النكرة كقولك: رأيت نجمًا طلع، وأقبل
رجل يضحك، وتوصف النكرة أيضًا بالجمل كقولك: جاء رجل ضاحكًا سنه،
وجاء رجل أشقر وجهه، وجاء رجل إن تكرمه يكرمك.

ومتى كانت الصفة للمدح أو الذم جاز أن تتبع الموصوف في إعرابه وجاز أن
تخالفه على تقدير إضمار عامل فيها، وعلى ذلك حملت القراءتان: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ
حَمَّالَةَ الْخَطْبِ﴾ [المسد: ٤] برفع حمالة على أنه خبر المبتدأ وبنصبها على تقدير:
أعني حمالة الخطب ويكون خبرها بعدها، ومنه قول الفرزدق حيث قال:

لا يبعدن قومي الذين همو سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك والطيبون معاقدا الأزر

يُروى النازلون والطيبون بالرفع على أن يكون النازلون صفة قومي،
والطيبون عطفًا عليه، ويُروى: النازلين والطيبين على تقدير: أعني، ويُروى:
النازلون والطيبين على أن يكون الأول مرفوعًا على الصفة والثاني منصوبًا على
تقدير أعني، ويُروى: النازلين والطيبون على أن تنصب الأول بتقدير أعني
وترفع الثاني على الصفة.

وأما عطف البيان فهو كل اسم ليس بمشتق من الفعل ولا في معنى المشتق
منه كأسماء الأعلام والكنى، وبهذا يتميز عطف البيان عن الوصف لأن الأسماء
الأعلام والكنى لا يجوز أن يوصف بها، مثاله: رأيت أخاك زيدًا ولقيت أبا محمد
عمرًا ومررت بعلي أبي الحسن؛ فزيد وعمر وأبو الحسن عطف بيان يتبع ما
قبله في الإعراب لأنها مما لا يوصف بها، ثم اعلم أن كل ما وقع عطف بيان جاز
أن يكون بدلًا، فإذا قلت: جاء زيد أبو عمرو، جاز أن يكون أبو عمرو عطف
بيان وجاز أن يكون بدلًا، وإن كان أبو عمرو بمعنى والد عمرو جاز أن يكون
صفة أيضًا، ومن شرط عطف البيان أن يطابق ما قبله في التعريف والتنكير
ويختص بالأسماء وهو كالوصف، والله أعلم.

(والعطف قد يدخل في الأفعال كقولهم ثب واسم للمعالي)

اعلم أن العطف بالحروف يدخل على الأسماء وعلى الأفعال إلا أنك إذا
عطفت فعلًا على فعل وجب أن يكون المعطوف من نوع المعطوف عليه؛ فإن كان
الفعل ماضيًا عطفت عليه الفعل الماضي وكانا جميعًا مبنيين على الفتح كقولك:

قام وقعد وصدر وورد، وإن كان فعل أمر عطفت عليه فعل أمر وسكنت
آخريهما، كقولك: قم واقعد واخرج وادخل وانبسط، وإن كان فعلاً مضارعاً
عطفت عليه مثله وأعربته بإعرابه في الرفع والنصب والجزم، والله أعلم.

(وأحرف العطف جميعاً عشرة محصورة مأثورة مسطرة)

(الواو والفاء وثم للمهل ولا وحتى ثم أو وأم وبـل)

(وبعدها لكن وإما إن كسر وجاء للتخيير فاحفظ ما ذكر)

اعلم أنه يقال: حروف العطف وحروف النسق، وهي: الواو والفاء وثم وحتى
وأو وأم ولا وبـل ولكن المخففة النون الساكنة وإما المكسورة الهمزة، ولكل منها معنى
يختص به:

فأما (الواو) وهي أم الحروف فمعناها الجمع والاشتراك ولا تقتضي الترتيب عند
النحويين وإن كان مذهب الشافعي ومالك، وأما (الفاء) فمعناها الترتيب والتعقيب
فإذا قلت: جاءني زيد فعمر و دل دخول الفاء على أن زيد أسبق في المجيء ويعقبه
عمر، وقد تقع للتسبب كقولك: ضربته فبكى، وسافر فغنم، وأما (ثم) فمعناها
الترتيب والتراخي كقولك: سافرت إلى البصرة ثم إلى الكوفة وأما (حتى) فتأتي
بمعنى الواو إلا أن من شرط ما بعدها أن يكون جزءاً مما قبلها ويكون مذكوراً لتعظيم
أو لتحقير؛ فالتعظيم كقولك: جاءني الناس حتى الأمير، والتحقير كقولك:
استضافني الناس حتى الحرث، وحتى ثلاث معانٍ آخر: أحدها: أن تكون من
حروف الجر على ما بيناه، والثاني: أن تكون حرفاً من جملة نواصب الفعل المضارع
على ما نبينه في موضعه، والثالث: أن تكون حرف ابتداء يقع بعدها المبتدأ والخبر
كقول جرير:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

أراد أن كثرة الدم الذي مازج ماء دجلة قد أصاره بصفة الأشكل وهو الذي يخالط بياضه حمرة، ومنه سميت العين التي تمازج بياضها حمرة: شكلاء، وإذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها جاز في إعراب رأسها ثلاثة أوجه:

أحدها: أن ترفعه بالابتداء وخبره مضمرة وتقدير الكلام: حتى رأسها مأكول.

والثاني: أن تنصبه على العطف ويكون الرأس قد دخل في الأكل أيضًا.

والثالث: أن تجره ويكون الرأس غير داخل في الأكل بل الأكل وصل إليه.

وأما (أو) فتأتي لأحد خمسة معان: أحدها: للشك تقول: جاءني زيد أو عمرو.

الثاني: للإيهام كقولك: لقيت زيدًا أو عمرًا وأنت تعلم من لقيته منهما وإنما قصدت الإيهام على المخاطب، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، والثالث: أن تكون للتخيير كقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ يُنْسَلَىٰ﴾ [البقرة: ١٩٦]، والرابع: أن تكون للإباحة كقولك: جالس الفقراء أو الفقهاء، والفرق بين العطف هاهنا وبين العطف بالواو أنك إذا عطفت بأو فقلت: جالس الفقهاء أو الفقراء كان المأمور مطيعًا بمجالسة الصنفين وبمجالسة أحدهما، وإذا عطفت بالواو فقلت: جالس الفقهاء والفقراء لم يكن مطيعًا إلا بمجالسة الصنفين، والخامس من معاني أو: أن تكون للتقريب كقولك: ما أدري أسلم أو ودع، فدخل أو لتقريب الزمان ما بين السلام والوداع، وتستعمل أو بمعنى (إلا أن) ومنه قول الشاعر:

وكننت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيها

وأما (أم) فهي للاستفهام وتقع في غالب أحوالها معادلة لألف الاستفهام وتكون الألف بمعنى أي، فإذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ فتقدير: الكلام: أيهما عندك؟ ويكون جواب المخاطب زيد أو عمرو لأن المستفهم بأم متيقن أن أحدهما عنده وإنما يطلب التعيين عليه، كما أن المستفهم بـ(أو) يستفهم عن كون أحدهما عنده، ولهذا يجاب بنعم أو لا، وكان ترتيب كلام المستفهم أن يتدئ بـ(أو) فإذا قلت: «نعم» استخبر بأم.

وأما (لا) فتكون عاطفة بعد الإثبات فتحقق المعنى للأول وتنفيه عن الثاني كقولك: قام زيد لا عمرو، فإن قلت: ما قام زيد ولا عمرو فالواو هاهنا هي العاطفة دون (لا) وإنما زيدت (لا) بعد واو العطف تأكيداً للنفي وإشباعاً للمعنى.

وأما (بل) فمعناها الإضراب عن الأول والإثبات للثاني، ولا تدخل عليها واو العطف وتجيء بعد الإثبات كقولك: رأيت زيداً بل عمراً، وبعد النفي كقولك: ما رأيت زيداً بل عمراً، فإذا زيد عليها الألف صار جواباً يوقف عليه وتكون نقيضة نعم، وتأتي في جواب الاستفهام الداخل على النفي كما قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وأما (لكن) فمعناها الاستدراك وتجيء بعد النفي كقولك: ما خرج زيد لكن عمرو؛ فإن جاءت بعد الإثبات لزم أن تكون بعدها جملة نافية كقولك: حضر زيد لكن عمرو لم يحضر، وأما (إما) فتأتي بمعنى (أو) في الشك والإيهام والتخير والإباحة إلا أن بينهما فرقين: أحدهما: أنك تبتدئ بإما شاكاً وفي (أو) تبتدئ باليقين ثم يطرأ عليك الشك، والثاني أنه لا بد في (إما) من التكرير كما قال الله تعالى: ﴿فَلِمَا مَنَّا بَعْدُ وَلِمَا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤]، وأما العاطفة فهي إما الثانية المكسورة الهمزة وأما المفتوحة الهمزة فمعناها تفصيل الجملة

ولا بد أن تتلقى بالفاء كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، ثم اعلم أن العطف قد يقع على اللفظ وعلى الموضع فإذا قلت: ليس زيد بكاتب ولا شاعر جاز لك أن تجر شاعرًا بالعطف على لفظ كاتب ويكون تقدير الكلام: ليس زيد بكاتب ولا بشاعر، وجاز لك أن تنصب شاعرًا بالعطف على موضع كاتب؛ لأن الأصل: ليس زيد كاتبًا وإنما دخلت الباء زائدة، ومثله قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، فمن نصب رسوله جعله عطفًا على اسم الله تعالى، ومن رفعه جعله على الموضع لأن موضعه الابتداء وإنما طرأت أن عليه والعطف على اللفظ أحسن.

* * *

باب ما لا ينصرف

(هذا وفي الأسماء ما لا ينصرف فجره كنصبه لا يختلف)

(وليس للتوئين فيه مدخل لشبهه الفعل الذي يستثقل)

اعلم أن الأصل في الأسماء الصرف إلا أن فيها ما شابه الفعل فسلم الجر والتوئين اللذين لا يدخلان الفعل، والأسباب المانعة من الصرف تسعة، وتسمى العلل أيضًا:

أحدها: وزن الفعل مثل أحمد وتغلب ويزيد ونرجس.

والثاني: الوصف مثل أحمر وأصفر وأبيض.

والثالث: التأنيث الذي بغير فرق مثل فاطمة وحمة وسلمى وحمراء.

والرابع: التعريف.

والخامس: العدل.

والسادس: العجمة.

والسابع: التركيب.

والثامن: الجمع الخماسي فصاعدًا إذا كان ثالثه ألفًا.

والتاسع: الألف والنون الزائدتان في آخر الاسم.

فمتى اجتمع في الاسم سببان منها لم ينصرف معرفة ولا نكرة، وإن اجتمع فيه سبب واحد انصرف في التنكير إلا الأسماء المؤنثة المقصورة مثل: بشرى وذكرى ودنيا، والأسماء المؤنثة بالألف الممدودة مثل حسناء وحمراء، والألف والنون الزائدتان في فعلاّن إذا كان صفة مثل: سكران وغضبان والجمع الذي ثالثه ألف مثل دراهم زنابير، والمعدول في العدد عن أحاد وثلاث فهذه لا

تنصرف بحال، والعلة فيها قائمة مقام علتين، وقد نظم بعض المحدثين الأسباب المانعة للصرف فقال:

مواضع صرف الاسم تسع فهاكها	مبينة إن كنت في العلم تحرص
فجمع وتعريف ووصف وعجمة	وعدل وتأنيث ووزن مخصص
وتركيبك الاسمين والألف التي	مع النون زيدا والجميع مخلص
(مثاله أفعل في الصفات	. كقولهم أحمر في الشيات)
(أو جاء في الوزن مثال سكرى	أو وزن بشرى أو مثال ذكرى)

اعلم أن الأسماء التي لا تنصرف قسمان:

أحدهما: ما لا ينصرف نكرة ولا معرفة.

والثاني: ما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة.

فأما القسم الأول: فهو ستة أصناف قد اشتمل عليها نظم الملحة:

أحدها (أفعل) إذا كان صفة سواء كان مجرداً من نحو أبيض وأحمر أو كان الذي يصحبه من نحو أفضل وأحسن كما قال تعالى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦]، أو مثل بشرى أو مثال ذكرى هذان النوعان إشارة إلى الصنف الثاني مما لا ينصرف معرفة ولا نكرة وهو ما آخره ألف مقصورة سواء كان على فُعْلَى بفتح الفاء مثل سكرى وليلى أو على فُعْلَى بضم الفاء مثل بشرى ودنيا أو على فِعْلَى بكسر الفاء مثل دفلى وذكرى، وهكذا إن كان على فُعْلَى نحو حبارى وجمادى.

(أو وزن فعْلان الذي مؤنثه فعلى كسكران فخذ ما أنفثه)

هذا هو الصنف الثالث مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة وهو كل ما جاء على وزن فَعْلَان الذي مؤنثه فَعْلَى نحو سكران وغضبان اللذين مؤنثهما سكرى

وغضبي، فإن كان الاسم على فُعلان بضم الفاء انصرف في التنكير لالتحاق هاء التأنيث به في قولهم: امرأة عريانة وكذلك إن كان على وزن فُعلان وقد التحقت الهاء به مثل: ندمان صرف في وجه التنكير كقولهم امرأة ندمانة.

(أو وزن فعلاء وأفعلاء كمثل حسناء وأنبياء)

هذا مثال الصنف الرابع مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة وهو ما آخره ألف التأنيث الممدودة سواء كان على فعلاء نحو يبداء وهو اسم جنس أو بلعاء وهو اسم مذكر أو بيضاء وهو صفة مؤنث أو خدراء وهو اسم مؤنث أو كان على وزن فُعلَاء نحو: طرفاء وكرماء أو على وزن أفعلَاء نحو: أنبياء وأصفياء وأصدقاء، أو على وزن فاعِلَاء نحو: قاصعاء وراهطاء وهما حجران من حجرة اليربوع، أو كان على وزن فاعُولَاء نحو: عاشوراء وتاسوعاء فإن كان على وزن فُعلَاء نحو: علباء وهو القصبة التي في العنق، وحرباء وهي ذكر أم حبين انصرف، وكذلك تصرف أسماء جمع اسم لأنه على وزن أفعال نحو: قسم وأقسام؛ فأما أشياء فلا ينصرف كما قال تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ [المائدة: ١٠١]، لأن وزنها عند الأخفش: فُعلَاء، وعند سيبويه: أفعلاء.

(أو وزن مثنى وثلاث في العدد فاصغ يا صاح إلى قول السدد)

هذا أيضًا هو الصنف الخامس مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة وهو كل اسم معدول في العدد إما إلى فُعال نحو: أحاد وثلاث ورباع، أو إلى مَفْعَل نحو: مثنى ومثلث ومربع، فلا ينصرف هذا النوع بحال كما قال تعالى: ﴿أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مِّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [فاطر: ١]، ومعنى قولك: جاء القوم أحاد أي جاءوا واحدًا واحدًا، كما أن المعنى في قولك: جاءوا مثنى أي اثنين اثنين.

(وكل جمع بعد ثانيه ألف وهو خماسي فليس ينصرف)
(وهكذا إن زاد في المثال نحو دنانير بلا إشكال)
(فهذه الأنواع ليست تنصرف في موضع يعرف هذا المعترف)

هذا مثال الصنف السادس مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرف مشدد أو حرفان مخففتان فصاعداً، وذلك نحو: دواب ودراهم ودنانير ومصاييح؛ فهذا الصنف لا ينصرف بحال لأنه جمع لا نظير له في الأحاد فإن لحقته الهاء انصرف نحو: صيارفة وطبالسة، لأنه بالتحاق الهاء به صار إلى مثال الأحاد نحو رفاهية وكراهية؛ فإن كان في آخر هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو جوار وليال أجري مجرى الاسم المنقوص الذي تحذف ياءه في الرفع والجور وينون، وتقر ياءه في حالة النصب وتفتح؛ تقول: هذه جوار ومررت بجوار واشتريت جوارى، فهذا شرح الأصناف الستة التي لا تنصرف نكرة ولا معرفة.

(وكل ما تأنيثه بلا ألف فهو إذا عرّف غير منصرف)
(تقول هذا طلحة الجواد وهل أنت زينب أم سعد)
(وإن يكن مخففاً كعد فاصرفه إن شئت كصرف سعد)

قد ذكرنا أن ما لا ينصرف ينقسم قسمين: أحدهما: ما لا ينصرف بحال وهو ستة أنواع وقد مضى شرحها.

والثاني: ما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة وهو ستة أصناف أيضاً. أحدها إذا كان الاسم مؤنثاً بالتاء التي يوقف عليها بالهاء نحو: طلحة وعائشة ومكة وصعدة؛ فهذه الأسماء ونظائرها لا تنصرف إذا كانت معرفة وتنصرف إذا كانت نكرة كقولك: ما كل عائشة أم المؤمنين، وهكذا إذا كان الاسم مؤنثاً بالصيغة

مثل: زينب وسعاد لم ينصرف في معرفة إلا أن يكون على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن فلك صرفه وترك صرفه كهند ودعد.

(وأجر ما جاء بوزن الفعل مجراه في الحكم بغير وصل)

(فقولهم أحمد مثل أذهب وقولهم تغلب مثل تضرب)

هذا هو الصنف الثاني مما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة وهو كل اسم جاء على وزن الفعل المضارع نحو: أحمد وتغلب ويشكر ونرجس وما أشبه ذلك، فهذه الأسماء تنصرف في النكرة ولا تنصرف في المعرفة فأما: «نهشل» فنونه أصلية وهو في الأصل من أسماء الذئب وبه سمي الرجل فينصرف في المعرفة لأن وزنه فعلل مثل جعفر.

(وإن عدلت فاعلاً إلى فعل لم ينصرف معرفة مثل زحل)

هذا هو الصنف الثالث مما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة وهو كل اسم عدل به عن صيغة فاعل إلى فعل نحو: مضر المعدول به عن ماضر وهو مازج اللبن بالماء، ونحو: جشم المعدول به عن جاشم وهو الذي يفعل الشيء عن استئقال ونحو: زفر المعدول به عن زافر وهو حامل الأثقال، ودلف المعدول به عن دالف وهو المتقاصر الخطو، وزحل وهو النجم المعروف بالطارق وعدل به عن زاحل لأنه أبعد النجوم فلکاً، واشتقاقه من زحل إذا بعد.

فهذه الأسماء لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة في مثل قولك: ما كل عمر أبا حفص، ويعتبر ما لا ينصرف منها بدخول الألف واللام عليه، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول في مضر وزحل ودلف: المضر والزحل والدلف، ثم اعلم أنه قد جاء فعل في الكلام على أربعة أضرب: أحدها ما كان اسم جنس نحو: جعل

وصرد ورطب، والثاني: ما كان صفة نحو: حطم ولبد، والثالث: ما كان جمعًا نحو: زبر وعمر وزمر جمع زبرة وعمرة وزمرة فهذه الأسماء الثلاثة تنصرف بكل حال، والرابع ما جاء معدولًا عن فاعل وينصرف معرفة وقد تقدم ذكره.
(والأعجمي مثل ميكائيل كذا في الحكم وإسماعيل)

هذا هو الصنف الرابع مما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو كل اسم جمع التعريف والعجمة مما هو على أربعة أحرف فصاعدًا نحو: هرمز وفيروز، ويعتبر بامتناع دخول الألف واللام عليه، فإن كان الاسم مما يحسن دخول الألف واللام عليه انصرف نحو: رجل سميته بفيروز أو بديباج أو بفرقد لجواز قولك: الفيروز والديباج والفرقد، وكذلك كل اسم أعجمي على ثلاثة أحرف فإنه ينصرف لخفته كما صرف: نوح ولوط في القرآن، وجميع أسماء الأنبياء لا تصرف إلا ستة أسماء: نوح ولوط وهما أعجميان انصرفا لخفتها وأربعة عربية وهي محمد وهود وصالح وشعيب، فأما أسماء الملائكة نجو جبريل وميكائيل وأسماء الفراعنة نجو فرعون وهامان فلا تنصرف معرفة.

(وهكذا الأسمان حين ركبا كقولهم رأيت معديكربا)

هذا هو الصنف الخامس من الأسماء التي لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة وهي الأسماء المركبة مثل حضرموت ورام هرمز ومعديكرب وأكثر العرب تفتح آخر الاسم الأول منها إلا أن يكون ياء فتسكن، وتجري آخر الاسم الثاني مجرى أواخر الأسماء التي لا تنصرف فتضمه في الرفع وتفتح في النصب والجر وتسلبه التنوين في الأحوال الثلاثة فتقول: هذه حضرموت، ورأيت حضرموت، ومررت بحضرموت، وهذا معديكرب، ورأيت معديكرب، ونظرت إلى معديكرب.

وقد أضافها بعضهم فقال: هذه حضر موت، ورأيت حضر موت، ومررت بحضر موت كما قال: هذا معديكرب، ومنهم من قال: هذا معديكرب فلم يصرفه، فقد وضع بذلك أنك إذا قلت: هذا معديكرب جاز فيه ثلاثة أوجه: أحدها وهو الأظهر هذا معديكرب بتسكين الياء وضم الباء، والثاني هذا معديكرب بتسكين الياء وجر الباء بالإضافة وتنوينه، والثالث: هذا معديكرب بتسكين الياء وترك صرف كرب.

(ومنه ما يسمى على فعلانا على اختلاف فائه أحيانا)
(تقول مروان أتى كرمانا ورحمة الله على عثماننا)
(فهذه إن عرفت لا تنصرف وما أتى منكراً منها صرف)

هذا هو الصنف السادس من الأسماء التي تنصرف نكرة ولا تنصرف معرفة، وهو كل اسم جمع التعريف وزيادة الألف والنون في آخره، والطريق إلى معرفة زيادة الألف والنون أنه إن كان الاسم على ستة أحرف أو سبعة وفي آخره ألف ونون فهما زائدتان، وإن كان الاسم رباعياً انصرف الاسم لكونها غير زائدتين، وذلك مثل أبان وعنان وإن كان الاسم خماسياً فظاهره زيادة الألف والنون في آخره إلا أن يدل دليل على كونها أصلية فأما: حسان وسمان وتبان وعلان وشيطان، فإن أخذ حسان من الحسن وسمان من السمن وتبان من التبن وعلان من العلن وشيطان من شطن أي بعد، فوزنها على فعال ونونها أصلية فانصرفت، وإن جعل حسان من الحس وسمان من السم وتبان من التبن وهو الخسران، وعلان من عل إذا شرب ثانياً وشيطان من شاط يشيط إذا التهب، فالنون زائدة ووزنه فعلان فلا ينصرف، وبهذا يعتبر هذا الجنس، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(وإن عراها ألف ولام فما على صارفها ملام)

(وهكذا تصرف بالإضافة نحو سخي بأطيب الضيافة)

قد أشرنا فيما قبل أن العلة في منع صرف ما لا ينصرف من الأسماء أنه شابه الفعل فسلب الجر والتنوين اللذين لا يدخلان الفعل، فإن أضيف ما لا ينصرف انصرف كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، فكسر النون في الجر للإضافة، وهكذا إن عرف بالألف واللام انصرف كقولك: نظرت إلى الأحمر، ومررت بالسكران، والعلة فيه خروج الاسم بالإضافة والتعريف عن شبه الفعل.

(وليس مصروفاً من البقاع إلا بقاع جثن في السباع)

(مثل حنين ومنى وبدر وواسط ودابق وحجر)

اعلم أن الغالب على أسماء البقاع التأنيث فلا تنصرف في المعرفة، إلا أنه قد جاء عن العرب تذكير ثلاثة مواضع فصرفوها وهي واسط وبدر وفلج البصرة للبلد التي تسميه العامة الفلج، وجاء عنهم التذكير والتأنيث في خمسة مواضع، وهي منى ودابق وهجر وحنين وحجر وهو قصبة اليمامة، فيجوز صرفها وترك صرفها إلا أن القرآن نطق بصرف حنين في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥]، وأما ما عدا هذه المواضع الثمانية فالغالب في كلام العرب ترك صرفه وإن خلا اسم المكان من علامة التأنيث نحو: خراسان وعمان ومصر وحلب لأنه يشار باللفظ المذكر إلى البقعة أو المحطة أو المحلة وبه نطق القرآن في قوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِينَ﴾ [يوسف: ٩٩].

(وجائز في صنعة الشعر الصلف أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف)

قد ذكرنا أن الأصل في الأسماء الصرف وإنما ترك صرف شيء منها لسبب وجد فيه، فإذا اضطر الشاعر لأجل إقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف جاز كقول القائل:

كان دنانيرًا على قسماهم وإن كان قد شف الوجوه لقاء

فصرف دنانير التي لا تنصرف في الكلام، فأما ترك صرف ما ينصرف فلا يجوز له عند سيبويه وإن كان قد أجازة الكوفيون، والفرق بين الموضعين أنه إذا صرف ما لا ينصرف فقد رد الاسم إلى أصله، وإذا ترك صرف ما ينصرف فقد غير الشيء عن أصله، وهكذا يجوز له قصر الممدود لأن أصل الأسماء القصر فلا يجوز له مد المقصور وإن أجازة الكوفيون، وإذا ذكرنا ما يجوز في ضرورة الشعر في هذين الأمرين فنشرح طرفًا مما جوز له، فمن ذلك أنه يجوز له وصل ألف غير الوصل كقوله:

ألا أبلغ حاتمًا وأبا علي بأن عوانة الضبي فرا

ويجوز له قطع ألف الوصل كقول الشاعر:

لتسمعن وشيكا في ديارهم الله أكبر يا ثارات عثمان

ويجوز له تذكير المؤنث كقول القائل:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقاها

ويجوز تأنيث المذكر كقول الشاعر:

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع

ويجوز له تشديد المخفف كقول الراجز:

كأن مهواها على الكل كل موضع كفي راهب يصلي

ويجوز له تخفيف المشدد كقول القائل:

قتلت عليًا وهند الجميل وابن الصوحان على دين علي

ويجوز له إظهار المدغم كقول ابن أم مغيث:

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي . . . أني أجود لأقوام وإن ظننوا

ويجوز له حذف التنوين كقول الشاعر:

والفيتة غير مستعنب ولا ذاكر الله إلا قليلا

ويجوز له إجراء الاسم المنقوص مجرى الاسم الصحيح كقول ابن الرقيات:

لا بـارك الله في الغواني هل يصبحن إلا هن مطلب

ويجوز له إجراء الفعل المعتل مجرى السالم كقول القائل:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

ويجوز له إسكان الواو والياء المفتوحتين وذلك من أحسن ضرورات الشعر

كما قال عامر بن الطفيل:

فما سودتني عامر عن ورائة أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

وكقول الشاعر:

تركن راعيهم مثل الشن

ويجوز إشباع حركات الإعراب، حتى تصير الحركة حرفاً، كقول القائل في

إشباع الفتحة:

أأنت من الغواية حين تدعى ومن ذم الرجال بمتزاح

أي بمنتزح، وكقول الآخر في إشباع الكسرة:
تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف

وكقول الآخر في إشباع الضمة:
وإنني حيثما يسري الهوى بصري من حيثما سلكوا أدنو فأنظور

أي فأنظر، ومنها حذف النون من (من) و(لكن) كقول الشاعر:
فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

يريد: ولكن، وكقول الآخر:
وكان الخمر المداممة م الأسقنط ممزوجة بهاء الزلال

يريد: من الأسقنط، ويجوز له حذف الواو من (هو) كقول القائل:
فيناها يشري رحله قال قائل لمن جمل رغو الملاط نجيب

ويجوز له حذف الياء من (هي) كقول الراجز:
دار لسعدى إذ ه من هواكا

ويجوز له حذف الحركة من هاء الضمير كقول الشاعر:
فظلت لدى البيت العتيق أخيله ومطواي مشنقان له أرقان

واختلاس الحركة كقول الشاعر:
وماله من مجد تليد وماله من لريح فضل لا الجنوب ولا

يريد بقوله لا الجنوب ولا الصبا أي ماله ندى لأن الجنوب موصوفة بالأنداء
وتأليف سحب الأمطار، وأراد بالصبا أي ماله حظ في ترويح المكروب لأن
نسيم الصبا مستروح إليه.

ويجوز له حذف الياء من (الذي) كقول الراجز:
كالد تزي زبية فاصطيدا

وحذف النون من تشية (الذي) كقول الشاعر:
ابني كليب إن عمي اللذا قتل الملوك وفككا الأغلال

وحذف النون من (الذين) كقول الشاعر:
فإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

ويجوز له استعماله الترخيم في غير النداء كقول الشاعر:
لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
يريد طريف بن مالك.

ويجوز له النصب بالفاء في الإيجاب كقول الشاعر:
سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا

ويجوز له حذف الفاء في جواب الجزاء كما قال الشاعر:
من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
ويجوز له إفرااد الخبر عن الشيثين المتفقين اللذين لا ينفك أحدهما عن الآخر،
كقول الراجز:

لمن زحلوفة زل بها العينان تنهل

ويجوز له تقديم المعطوف على المعطوف عليه كقول الشاعر:
ألا يا تحلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

ويجوز له إلحاق النون بالفعل الموجب كقول الشاعر:

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات

ويجوز له أن يجعل اسم كان النكرة والمعرفة الخبر كقول القطامي واسمه عمير:
قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

ويجوز له جمع فاعل إذا كان وصفاً للمذكر على فعل كقول الشاعر:
وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار
فهذه جملة كافية، مما يجوز استعماله للشاعر لحفظ وزنه، وإقامته أسلوب
نظمه، فاعرفه.

* * *

باب العدد

(وإن نطقنا بالعقود في العدد فانظر إلى المعدود لقيت الرشد)

(فأثبت الهاء من المذكر واحذف مع المؤنث المشتهر)

(تقول لي خمسة أثواب جدد وازمم له تسعاً من النوق وقد)

اعلم أن العدد يجري على أربعة مراتب: أحاد وعشرات ومثون وألوف، ويحتاج العدد إلى ضمه إلى المعدود ليتبين بمجموعهما فائدة الكلام، ألا ترى أنك لو اقتصرت على ذكر العدد فقلت: عندي ثلاثة لم يعلم النوع المعدود؟ ولو اقتصرت على ذكر النوع فقلت: عندي رجال لما علم العدد، ويجب تبيين العدد من ثلاثة فصاعداً لأن لفظ الواحد أو الاثنين يدل على العدد والنوع لأن قولك: «جمل» يدل على واحد من هذا النوع، وقولك: «جملان» يدل على اثنين من هذا النوع، فإذا أضفت العدد إلى المعدود فإن كان الواحد المعدود مذكراً أثبت الهاء في آخر العدد كقولك: عندي ثلاثة رجال، وإن كان آخر المعدود مؤنثاً حذفت الهاء منه كقولك: عندي عشر نسوة، ويؤيد ذلك قوله تعالى: «سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ» [الحاقة: ٧]، فأثبت الهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث، ويجري ثمان في الإعراب مجرى قاضي، فتقول: هذه ثمانى نسوة ومررت بثمانى نسوة ورأيت ثمانى نسوة، فتفتح الياء في النصب وتسكنها في الرفع والجحر، وإن أردت تعريف هذا العدد أدخلت الألف واللام على الاسم الثاني فقلت: عندي ثلاثة الأثواب وعشرة الدراهم، وعليه قول ذي الرمة:

وهل يرجع التسليم أو يكشف ثلاث الأثافي والديار البلاقع

(وإن ذكرت العدد المركباً وهو الذي استوجب أن لا يعرباً)

(فالحق الهاء مع المؤنث لآخر الثاني ولا تكثر)

(مثاله عندي ثلاث عشرة جمانة منظومة مع دره)

قد ذكرنا حكم المرتبة الأولى من العدد، وأما المرتبة الثانية وهي العشرات فإنك إذا جاوزت العشرة ضمنت النيف إليها وجعلتها اسمًا وبنيتها على الفتح إلى أن تنتهي إلى تسعة عشر ما عدا اثني عشر فإن كان العدد لمذكر أثبت الهاء في النيف وحذفتها من العشرة، وإن كان لمؤنث حذفتها من النيف وأثبتها في العشر كقولك في المذكر: رأيت أحد عشر غلامًا وفي المؤنث: رأيت إحدى عشرة جارية؛ فأما اثنا عشر فإنك تعرب الاثنين إعراب الاسم المثنى وتفتح آخر العشرة في جميع الوجوه فتقول: جاءني اثنا عشر رجلًا، ورأيت اثني عشر رجلًا ومررت باثني عشر رجلًا، وفي القرآن: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، وقال سبحانه في النصب: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]، وتقول في المؤنث: جاءني اثنا عشرة جارية، وإن شئت قلت: ثنتا عشرة جارية.

وعلى هذا حكم العدد إلى تسعة عشر، وإنما لم يبين اثنا عشر لأن إعراب الشية يقع قبل النون والعشرة المركبة معها تحمل محل النون فتلحق التغير بالالف مع العشرة المركبة كما تلحقه مع النون التي حلت العشرة محلها، وتفتح الياء من ثمانى عشر وقد سكنها بعضهم، فإذا عرفت هذا النوع من العدد أدخلت الألف واللام على الأول فقلت: رأيت الأحد عشر رجلًا، فإذا بلغت العشرين أعربت بها إعراب الجمع السالم، واشترك فيها المذكر والمؤنث، وهذا حكم جميع العقود إلى التسعين.

فإن ذكرت واحدًا من هذه العقود كقولك: جاءني أحد وعشرون رجلًا وكنت مخيرًا إن شئت قلت: جاءني أحد وعشرون رجلًا أو واحد وعشرون رجلًا، وكذلك يجوز أن

تقول: واحدة وعشرون امرأة وإحدى وعشرون امرأة، فإذا عرفت هذا النوع أدخلت الألف واللام عليهما فقلت: رأيت الثلاثة والعشرين رجلاً والتسع والتسعين امرأة. وأما المرتبة الثالثة من العدد وهي المئون فيشترك فيها المذكر والمؤنث وتحذف الهاء من المضاف إليها لكونها مؤنثة كقولك: عندي ثلاثمائة ثوب وخمسمائة ناقة، وإذا عرفت هذا النوع أدخلت الألف واللام على المضاف إليه فقلت: ما فعلت بمائة الدراهم وأين ثلاثمائة الدراهم؟.

وأما المرتبة الرابعة وهي الألوف فثبت الهاء في المضاف ويشترك المذكر والمؤنث فيه كقولك: هؤلاء ألفا رجل وألفا امرأة وثلاثة آلاف رجل وثلاثة آلاف ناقة، فإن أردت تعريف هذا النوع أدخلت الألف واللام على آخر لفظ منها وهو المضاف إليه فقلت: ما فعلت بثلاثة آلاف الدراهم، وعلى ذلك فقس، والله أعلم.

(وقد تنهى القول في الأسماء على اختصار وعلى استيفاء)

* * *

باب نواصب الأفعال

(وحيق أن نشرح شرحاً يفهم)	(ما ينصب الفعل وما قد يجزم)
(فينصب الفعل السليم أن ولن)	(وكي وإن شئت لكي لا وإذن)
(والسلام حين تبدي بالكسر)	(وهي إذا فكرت لام الجر)
(والفاء إن جاءت جواب النهي)	(والأمر والعرض معاً والنفي)
(وفي جواب ليت لي وهل فتى)	(وأبن مغزأك وأنى ومتى)
(والواو إن جاء بمعنى الجمع)	(في طلب المأمور أو في المنع)
(وينصب الفعل بأو وحتى)	(وكل ذا أودع كتباً شتى)
(تقول أبني يا فتى أن تذهباً)	(ولن أزال قائماً أو تركباً)
(وجئت كي توليني الكرامة)	(وسرت حتى أدخل اليامه)
(واقبس العلم لكياً تكريماً)	(وعاص أسباب الهوى لتسليماً)
(ولا تمار جاهلاً فتعباً)	(وما عليك عتبه فتعباً)
(وهل صديق مخلص فأقصده)	(وليت لي كنز الغنى فأرفده)
(وزُر لتلذُّ بأصناف القرى)	(ولا تخاصم فتسي المحضراً)
(ومن يقل إنى سأغشى حرمك)	(فقل له إنى إذن أحترمك)
(وقل له في العرض يا هذا ألا)	(تنزل عندي فتصيب مأكلاً)
(فهذه نواصب الأفعال)	(مثلتها فأخذ على مثالي)

اعلم أن الفعل المضارع يرتفع لتعريه من عوامل النصب وعوامل الجزم وحلوله محل الاسم، فإن كان فعل الزمان الحاضر كان مرفوعاً أبداً ولم يدخل عليه عوامل النصب ولا عوامل الجزم لأن عوامل النصب تدل على استقبال الزمان.

وفي عوامل الجزم ما ينقل معنى الفعل المضارع إلى الماضي نحو: لم ولما، وفيه ما يدل على وقوعه في مستقبل الزمان فنافت معانيها معنى الفعل الموضوع للزمان الحاضر، فلهذا لم تدخل عوامل النصب ولا عوامل الجزم عليه، وأما الفعل المستقبل فتدخل عليه عوامل النصب وعوامل الجزم، فأما عوامل النصب فهي: أن ولن وكى وإذن واللام المكسورة التي بمعنى كى ولام الجحد المكسورة وحتى وأو والفاء والواو إذا جاء جواباً في غير الإيجاب.

وأصول هذه العوامل أربعة: أن ولن وكى وإذن، وما عدا ذلك فروع عن أن، و(أن) هي أم الباب، وسنورد نبذاً في شرح كل حرف منها.

أما (أن) فإنها تنصب الفعل المضارع بنفسها وقد تحمل مع الفعل العاملة فيه محل المصدر كقولك: أريد أن تخرج أي أريد خروجك، فإن تلتها السين الداخلة على الفعل المضارع أبطلت عملها وارتفع الفعل، وخرجت عن أن تكون الناصبة للفعل وصارت المخففة من الثقيلة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: ٢٠]، وتقديره: علم أنه سيكون منكم مريض.

وقد تلتبس أن الناصبة للفعل بأن المخففة من الثقيلة إذا وليتها لا النافية، والتمييز بينهما بأن تنظر إلى الفعل الذي قبلها فإن كان من أفعال العلم واليقين كانت في هذه المواطن المخففة من الثقيلة ووجب رفع الفعل المضارع الذي بعدها، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، تقديره: أفلا يرون أنه لا يرجع إليهم، وإن كان الفعل الذي تقدمها من أفعال الخوف والطمع كان ذلك من مواطن

أن الناصبة للفعل كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وإن كان الفعل الذي تقدمها من أفعال الشك المتوسطة بين النوعين المذكورين احتمال أن تكون أن الناصبة للفعل واحتمل أن تكون المخففة من الثقيلة فيرتفع الفعل بعدها، ولهذين الاحتمالين قرئ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]، برفع «تكون» ونصبها.

وأما (لن) فهي لفظة نفى وضعت لجواب حرفي التنفيس اللذين هما السين وسوف فكان قولك: لن يخرج زيد هو جواب مَنْ قال: سوف يخرج أو سيخرج. وتختص لن دون أخواتها بجواز أن يتقدم عليها مفعول الفعل الذي نصبته كقولك: زيداً لن أضرب.

أما (كي) فهو حرف وضع بمعنى العلة، والغرض لوقوع ذلك الفعل، فإذا قلت: زرتك كي تكرمني فمعناه زرتك للإكرام، ففيها شبه للمفعول له، ويجوز إدخال اللام عليه فتقول: زرتك لكي تكرمني، وقد يجوز إلحاق ما ولا بآخرها مع زيادة اللام في أولها وحذفها فتقول: زرتك كيما تكرمني ولكيما تكرمني، وزرتك كيلا تغضب ولكيلا تغضب.

وأما (إذن) فت نصب الفعل باجتماع أربع شرائط أحدها: أن تكون مبتدأة، والثاني: أن تكون جواباً، والثالث: أن يكون الفعل مستقبلاً، والرابع: أن يعتمد الفعل عليها.

فإن اختل شرط من ذلك ارتفع الفعل، فإن قال لك قائل: أنا أزورك فقلت أنا إذن أكرمك نصبت أكرمك لوجود الشرائط الأربعة في هذا الكلام، فإن قلت: أنا أكرمك إذن وجب رفع أكرمك لخروج إذن عن الابتداء بها، فإن قلت: إذن والله أكرمك، رفعت أكرمك لاعتماد الفعل على القسم لا على لفظة إذن، فإن أدخلت الفاء أو الواو على إذن فقلت: فإذا أكرمك أو وإذا أكرمك،

فالأجود النصب لكون الداخل على إذن حرفاً واحداً، والحرف الواحد مما يستسهل الاحتمال له، ويجوز إلغاء حكم إذن مع الفاء والواو لعدم الابتداء بلفظها وإذا وقفت على إذن وقفت بالألف كما يوقف على الاسم المنصوب. وأما (اللام) التي بمعنى كي فهي أيضاً للتعليل مثاله: جئت لتكرمني، فعلة المجيء هو طلب الإكرام.

وأما (لام الجحد) فكقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، وهاتان اللامان هما مكسورتان كلام الجر الداخلة على الأسماء الظاهرة.

وأما (الفاء) فت نصب الفعل المستقبل إذا جاءت جواباً لغير الموجب وهو الأمر في مثل قولك: قم فأكرمك، والنهي كقولك: لا تقم فأغضب عليك، والنهي كقولك: ما عندي شيء فأعطيك، والاستفهام كقولك: أين بيتك فأزورك، والتمني كقولك: ليت لي مالا فأنفقه في سبيل الله، والعرض كقولك: ألا تنزل فتحدث، والتحضيض كقولك: هلا تزورني فأكرمك، وألفاظ التحضيض أربعة: هلا وألا ولولا ولوما، ثم اعلم أن في الجملة المجابة بالفاء لمحا من الشرط والجزاء، فالفعل الذي قبل الفاء ينزل منزلة الشرط، والفعل الذي دخلت عليه الفاء ينزل منزلة الجزاء، فإذا قلت: لا تقم فأغضب عليك فالمعنى: إن تقم أغضب عليك، وهذا حكم بقية مواطن الفاء، وفي القرآن آية تضمنت الجواب بالفاء في فعلين متماثلين يلتبس حكمهما على المبتدئ وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢]، فقوله: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ انتصب بالفاء لكونه جواب النفي الذي هو ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ وقوله:

﴿فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ انتصب بالفاء لكونه جواب النهي الذي هو ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾.

وأما (الواو) فتتصب أيضًا الفعل في مواطن نصب الفاء إلا أن الغالب على الواو أن تنصب بعد النهي ويكون المقصود بها الجمع كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فتتصب «تشرب» بالواو، والغرض منعك إياه عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، فإن انفرد بأحدهما لم يكن عاصيًا لك، وهذا هو الفرق بين أن تنصبه وبين أن تجزمه لأنك إذا قلت: لا تأكل سمكًا وتشرب لبنًا كان النهي واقعًا عن الأكل وعن الشرب، فيعصي متى جمع بينهما أو تفرد بأحدهما، وقد ينتصب الفعل بالواو أيضًا إذا وقعت بعد الاسم وتسمى في هذا الموطن: واو المخالفة ويكون انتصاب الفعل بعدها بإضمار أن وذلك كقول ميسون بنت بحدل حيث قالت:

للبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

وتقدير الكلام: للبس عباءة وأن تقر عيني

وأما (أو) فتتصب الفعل المستقبل وتكون بمعنى (إلا أن) كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، أي إلا أن يتوب

عليهم، ويكون منه لالزم منك أو تعطيني حقي، ومنه قول امرئ القيس:

فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكًا أو نموت فتعذرا

أي إلا أن نموت فتعذر.

وأما (حتى) فهي تقع على الفعل المستقبل، وتكون فيه بمعنيين:

أحدهما: أن تقع بمعنى (إلى أن) ويكون الفعل الذي بعدها متصلًا بما قبلها كقولك: صم حتى تغرب الشمس ألا ترى أن الصوم متصل إلى أن تغرب الشمس.
والثاني: أن تقع بمعنى (كي) ويكون الفعل الذي بعدها منقطعًا عما قبلها كقولك: أطع الله حتى يدخلك الجنة؛ أي كي يدخلك الجنة، وبين الطاعة ودخول الجنة انفصال بعيد.

ثم اعلم أن (حتى) تقع في الكلام على أربعة معان: تكون حرفًا من حروف الجر، وحرفًا من حروف العطف على ما بيناه في بابي العطف والجر، وتكون ناصبة للفعل المستقبل على ما أوضحناه في هذا الموضع، وتكون حرفًا من حروف الابتداء يقع بعدها المبتدأ والخبر، كقول الشاعر:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فماء دجلة مبتدأ وأشكل خبره، والأشكل الذي يمازج بياضه حمرة، ومنه قولهم عين شكلاء للتي يمازج بياضها حمرة، وأراد الشاعر أن دماء القتلى حين مجت إلى دجلة جعلت ماءها أشكل لامتزاج الدم به.

(وإن يكن خاتمة الفعل ألف فهي على سكونها لا تختلف)

(نقول لن يرضى أبو السعود حتى يرى نتائج الوعود)

قد ذكرنا أن حروف الاعتلال الألف والواو والياء، وتسمى أيضًا حروف المد واللين، فمتى وجدت آخر الفعل المستقبل نظرت، فإن كان واوًا أو ياء مثل يدعو أو يرمي فتحتها في النصب فقلت: لن يدعو ولن يرمي، وإن كان آخره ألفًا أقررتها على سكونها ولم يكن لحرف النصب تأثير فيها لأن تحريك الألف لا

يمكن فتقول: لن يرضى زيد، ولن يخشى عمرو، والاعتبار باللفظ لا بالخط؛ فإن
آخر هاتين اللفظتين ألف وإن كتبنا بالياء، والله أعلم.

* * *

باب الحذف

- (وخمسة تحذف مینهن الطرف فی نصبه فالغیه ولا تخفف)
(وهی لقیة الخیر یفعلان وتفعلان فاعرف المبانی)
(وتفعلون ثم یفعلوننا وأنت یا أسماء تفعیلنا)
(فهذه یحذف منها النون فی نصبها لیظهر السکون)
(تقول للزیدین لن یطلقا وفرقدا السماء لن یفرقا)
(وجاهدوا یا قوم حتی تغنموا وقاتلوا الکفار کما یسلموا)
(ولن یطیب العیش حتی تسعدی یا هند بالوصل الذی یروی)

اعلم أن خمسة أمثلة من الأفعال رفعها بإثبات النون ونصبها وجزمها بحذف النون منها وهي قولك للثنين المخاطبين: تفعلان، وللأثنين الغائبين: یفعلان، وللجماعة المخاطبين: تفعلون، وللجماعة الغائبين: یفعلون، وللأنثى المخاطبة: تفعلين، فمتى دخل على هذه الأمثلة الخمسة حرف ناصب حذف النون منها كقولك: أريد أن یذهبوا، ولن تفعلوا، ولن تخرجوا، ولن تخرجی یا هند، وفي القرآن: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة: ٢٤].

* * *

باب الجوازم

(وتجزم الفعل بلم في النفي واللام في الأمر ولا في النهي)
(ومن حروف الجزم أيضًا لما ومن يزد فيها يقل ألما)
(تقول لم تسمع كلام من عزل ولا تخاصم من إذا قال فعل)
(وخالدا لما يرد مع من ورد ومن يود فليواصل من يود)

اعلم أن حروف الجزم خمسة أصلية وهي: لم ولما- إذا كانت بمعنى لم- ولام الأمر، ولا في النهي، وإن في المجازاة، ويتفرع على (إن) تسعة ألفاظ، وسنشرح كل لفظة منها. أما (لم) فهي حرف وضع لنفي فعل من قال: قد فعل فتقول أنت: لم يفعل.

وأما (لما) فهي لنفي فعل من قال: لقد فعل، فتقول أنت: لما يفعل، وكلاهما يجزم الفعل المستقبل فيسكن آخر الفعل السليم كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، ويصير الفعل المستقبل الذي يدخلان عليه في معنى الماضي، ألا ترى أنه يحسن أن تقول: لم يخرج زيد أمس، ولما يخرج زيد أمس، ولفظ أمس لا يتصل إلا بالفعل الماضي، ولولا دخول لم ولما على الفعل المستقبل لما ساغ هذا الكلام لأنه لا يحسن أن تقول: يخرج زيد أمس، وقد تدخل الهمزة على لم ولما فتصير في الكلام معنى التقرير كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، وقد تكون بمعنى التوبيخ، كقول المولى لعبده: ألم أحسن إليك، وعلى اختلاف المعاني فالفعل المستقبل مجزوم بعدهما، وكذلك إن أدخلت بين الهمزة والحرف الفاء أو الواو، كقولك: أ ولم تخرج، أفلم ينظر؟.

ثم اعلم أن (لما) خاصة قد تقع اسماً ظرفياً بمعنى حين، وذلك إذا وليها فعل ماضٍ كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ [هود: ٧٧].

وأما (لام الأمر) فهي تكون للغائب، كما قال تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]، وحركة هذه اللام الكسر فإن دخل عليها الواو والفاء أو ثم جاز إقرارها على الكسر وجاز تسكينها إلا أن الأفصح أن تسكن مع الواو والفاء وتكسر مع ثم، وعلى هذا قراءة أبي عمرو، ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّعَ فَلْيَنْظُرْ﴾ [الحج: ١٥]، وقراءته ﴿وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، فسكن اللام مع الواو والفاء وكسرها مع ثم، والعلة في ذلك أن ثم كلمة قائمة بذاتها فلهذا لم تغير حركة اللام، والواو والفاء حرفان لا يستقلان بنفسهما فلما دخلا على اللام امتزجا بها كما أن الواو والفاء إذا دخلا على هو وهي سكنت الهاء كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣]، وكقوله تعالى: ﴿فَهِيَ خَاطِئَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [الحج: ٤٥]، وإذا دخلت ثم عليهما أقر على حركتهما كقولك: ثم هي، وثم هو.

وأما (لا) فإذا جاءت بمعنى انتهى جزمتم الفعل المستقبل كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١٠].

وأما (إن الشرطية) فإنها إن دخلت على فعلين مستقبلين جزمتهما كقولك: إن تخرج أخرج، وقد تدخل على الماضي فلا تغيره عن فتحه بل تنقل معناه من المضي إلى الاستقبال، كقولك: إن خرج زيد غداً خرج عمرو، وقد يختلف فعلا الشرط والجزاء فيكون في موطن فعل الشرط ماضياً وفعل الجزاء مستقبلاً، فتجزم المستقبل ولا تغير الماضي كقولك: إن خرج زيد يخرج عمرو، وقد يكون فعل الشرط مستقبلاً فتجزمه وفعل الجزاء ماضياً فلا تغيره كقولك: إن يخرج زيد

خرج عمرو، والأحسن أن يتجانس الفعلان في الشرط والجزاء فإن اختلفا فالأحسن أن يكون فعل الجزاء مستقبلاً لأنه فعل مجازاة، والمجازاة كالوعد والعدة تكون بالمستقبل.

ثم اعلم أن جواب الشرط يكون بثلاثة أشياء: أحدها: بالفعل وقد مثلناه، الثاني: بالفاء فإن كان بعد الفاء اسم رفعته على الابتداء وإن كان فعل مستقبل كان مرفوعاً أيضاً على أصله؛ فالاسم كقولك: إن خرج الأمير فالعسكر خارج، والفعل كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، لأن (مَنْ) من أخوات (إن الشرطية) وعملها كعملها، الثالث: الذي يجاب به إن الشرطية (إذا) كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، وأما أخوات (إن) المتفرعة عنها فيأتي شرحها فيما بعد إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

(وإن تلاهـ ألف ولام فليس غير الكسر والسلام)
(تقول لا تنهـر المسكينا ومثله لم يكن الـذينا)

واعلم أنه متى التقى ساكنان كسر الأول منهما، وإنما اختير له حركة الكسر لأنها لا توجد في إعراب المستقبل فجعل الكسر علامة تؤذن بالتقاء الساكنين، والكسر يكون إذا التقى ساكنان في المجزوم كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]، وكان الأصل تسكين النون بالجزم كما سكنت في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ولكن لما التقت النون وهي ساكنة بلام الذين وهي ساكنة كسرت فراراً من اجتماع ساكنين ولا اعتبار بالألف لأنها ألف وصل تسقط عند إدراج الكلام، وإنما اجتلبت وأدخلت على اللام ليتم افتتاح النطق به لأن اللام ساكنة ولا يمكن افتتاح النطق بالساكن، وكذلك إذا التقى

ساكنان والفعل فعل أمر كسر آخر الفعل كقوله تعالى: ﴿قُمْ أَلَيْكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٢]، وكذلك إن كان في الأسماء المبنية على السكون مثل كم ومَنْ كقولك: كم المال ومَنْ الرجل؟، وكذلك تقول: سمعت عن المحدث أخبارًا صحيحة، ولم يشذ من ذلك إلا فتح النون من لفظة (مِنْ) عند التقاء الساكنين كقولك: سمعت مِنْ المحدث، وإنما فعل ذلك لكسر الميم فكرهوا أن تتوالى كسرتان في كلمة على حرفين.

(وإن ترى المعتل فيها ردفا أو آخر الفعل فسمه الحذفا)
(تقول لا تأس ولا تود ولا تقل بلا علم وتحس الطلا)
(وأنت يا زيد فلا تهو المنى ولا تبع إلا بنقدي في منى)

إذا كان آخر الفعل المستقبل أحد حروف الاعتلال، إما ألف مثل يخشى ويرضى، وإما واو مثل يغزو ويدعو، وإما ياء مثل يقضي ويرمي، ودخل على الفعل حرف جزم حذف حرف الاعتلال لأن من شرط الجازم أن يسكن المتحرك فإذا صادف حرفًا ساكنًا حذفه ليؤثر دخوله على الفعل في تبين عمله، فعلى هذا تقول: لم يخش زيد ولم يغز عمرو ولم يرم بشر، وكذلك إن كان حرف الاعتلال ردفًا وهو أن يكون قبل الحرف الأخير مثل يخاف ويقول ويبيع فإذا أدخل الجازم عليه حذفه وإنما وجب حذفه لأن حرف الاعتلال ساكن والجزم يوجب سكون ما بعده، فلما التقى الساكنان وجب حذف حرف الاعتلال فرارًا من اجتماع الساكنين، فعلى هذا تقول: لم يخف ولم يقل ولم يبع.

(والجزم في الخمسة مثل النصب فاقنع بإيجازي وقل لي حسبي)

قد ذكرنا أن خمسة أمثلة من الأفعال رفعها بإثبات النون، وهي تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين يا امرأة، ومثل حكم النصب حكم الجزم نحو قولك: لم يخرججا ولم يذهبا ولم يخرجوا ولم يذهبوا ولا تذهبي يا امرأة، فيستوي حكم النصب والجزم في إعراب هذه الأمثلة الخمسة كما استوى حكم الجر والنصب في المثني والمجموع بالواو والنون والمجموع بالالف والتاء وفيما لا ينصرف من الأسماء.

(هذا وإن في الشرط والجزاء)	تجزم فعلين بلا امتراء)
(وتلوها أي ومن ومهما)	وحيثما أيضًا وما وإذما)
(وأين منهن وأنى ومتى)	فاحفظ جميع الأدوات يا فتى)
(وزاد قوم ما فقالوا أما)	وأينما كما تلوا أيأما)
(تقول إن تخرج تصادف رشدا)	وأينما تذهب تلاق سعدا)
(ومن يزر أزره باتفاقٍ)	وهكذا تصنع في البواقى)
(فهذه جوازم الأفعالِ)	جلوتها منظومة اللآلي)
(فاحفظ وقيت السهو ما أملت)	وقس على المذكور ما ألغيت)

قد ذكرنا أن لـ(إن) الشرطية تسع أخوات:

وهي: من، وما، وأي، ومهما، وهذه الأسماء صريحة، ومتى، وأين، وأنى، وحيثما، وهذه ظروف، وإذما، وهو حرف؛ فهذه الألفاظ التسعة تعمل عمل إن فإذا أدخلت على فعلين مستقبلين جزمتهما كقولك: من تزر أزره، ومهما تفعل أفعل، ولفظتان منها لا يعملان إلا مع اتصال (ما) بهما، وهما (إذما) و(حيثما) وأربعة ألفاظ تعمل مع اتصال (ما) بها ومع حذفها، وهي متى، وأي، وأين، وإن، كقوله تعالى: ﴿أَيُّهَا مَا

تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴿١١٠﴾ [الإسراء: ١١٠]، وكقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تَخَافُ﴾ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَأَنْذِرْهُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ﴿٥٨﴾ [الأنفال: ٥٨]، وإذا دخلت (ما) على (إن) أدغمت النون في الميم وجاز أن يكون الجزاء فعل أمر كما مثلناه في الآية المتقدمة وتقول: متى تخرج أخرج وإن شئت قلت: متى ما تخرج أخرج، وقد تدخل (لا) على (إن) الشرطية فتدغم النون في اللام وتجزم الفعلين وذلك كقولك: إلا تخرج أخرج، وقد يحذف حرف الشرط من الكلام فيجزم الفعلين ويكثر ذلك في الأمر والنهي ويكون حرف الشرط مقدراً فيه كقولك في الأمر: زرني أكرمك، فتجزم الفعلين لأن التقدير: إن تزرنني أكرمك، وكقولك في النهي: لا تقم أغضب عليك، فيجزم الفعل، لأن التقدير: إن تقم أغضب عليك.

* * *

باب البناء

(ثم تعلم أن في بعض الكلم ما هو مبني على وضع رسم).

اعلم أن جميع الكلام قسمان معرب ومبني فالمعرب ما يتغير آخره لاختلاف العوامل فيه الداخلة عليه، والمبني ما لا يتغير آخره مع اختلاف العوامل الداخلة عليه، ولا يختلف حكمه على اختلاف مواقعه وتباين مواطنه، والبناء يقع في الأسماء والأفعال والحرف على ما نبينه تلو هذا الشرح.

(فسكنوا من إذبنوها وأجل ومذ ولكن ونعم وكم وهل)

اعلم أن الأصل في بناء ما بني أن يكون على السكون لأن المقصود من البناء المحافظة على آخر الكلمة حيثما وقعت، والغالب على ذلك أن يكون بالسكون الممتنع من الحركة، والبناء يقع في الأسماء والأفعال والحروف؛ فالأسماء كقولك: مَنْ وكم، والأفعال كفعل الأمر نحو: قم واقعد، والحروف نحو: هل ويل ونعم وأجل - بمعنى نعم - ومذ وعن.

(وضم في الغاية مِنْ قبل وَمِنْ بعد وأما بعد فافقه واستبين)

(وحيث ثم منذ ثم نحن وقط فاحفظها عداك اللحن).

قد ذكرنا أن أصل المبنيات أن تكون على السكون إلا أنه قد بنوه على الحركات الثلاث الضم والفتح والكسر، فأما الضم فإنه وقع في الأسماء ولم يقع في فعل ألبته ووقع في حرف واحد وهو منذ على قول من جعلها حرفاً، فأما وقوعه في الأسماء فقد بنوا نحن على الضم وإنما خصت بالضم لأنها كناية عن الجمع، والواو تختص بالجمع كقولك فعلوا وخرجوا، فجعل حركة نحن التي يكنى بها عن الجمع ضمة لتفرعها عن الواو وبنوا حيث في أفصح اللغات على

الضم وبنوا قط على الضم وهي في الماضي تقيضة أبدًا في المستقبل لأنه يقال: ما كلمته قط، ولا أكلمه أبدًا، ولا يجوز أن يقول: لا أكلمه قط، وإن كانت العامة تولع به، وقد بنوا قبل وبعد في الغاية على الضم كقوله في أوائل الخطب: أما بعد، وكقوله عز وجل: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

ومعنى قولنا الغاية أن هذه الألفاظ كانت موضوعة على الإضافة إلى ما بعدها ليتم الكلام فيقال: أما بعد حمد الله والصلاة على نبيه فقد كان كذا وكذا فاقطعت (بعد) عن الإضافة وجعلت غاية بمعنى آخر الكلام، ولما اقطعت عن الإضافة التي بها يتم الكلام صارت كأنها بعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يكون إلا مبنياً.

فإن قيل: لم بنيت قبل وبعد على الضم دون الفتح والكسر؟

فالجواب عنه أن الفتح والكسر قد يحلان فيهما عند الإضافة كقولك في الفتح: جثتك قبل زيد وبعد عمرو، وكقوله تعالى في الكسر: ﴿قَالُوا أَوْذَيْنَا مِنْ قَبْلُ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩]، فلما كانت الفتحة والكسرة حركتي إعراب لقبل وبعد وجب بناؤهما في بعض المواطن على الحركة التي لم تكن لهما قط حركة إعراب وهي الضمة وكذلك تقول: نزل من علو، وضربته من قدام، ولحقته من وراء فيضم أو آخر: علو وقدام ووراء؛ لأن الأصل كان فيهما الإضافة، وتحقيق الكلام: نزلت من علو الدار، وضربته من قدام العسكر، وجثته من ورائه، فلما حذف المضاف إليه جعلت هذه الألفاظ غاية وبنيت على الضم، ومنه قول الشاعر:

لعن الإله مساوربي تعلقة لعنأ يصب عليه من قدام
(والفتح في أين وأبان وفي كيف وشتان ورب فاعرف)

(وقد بنوا ما ركبوا من العدد بفتح كل منهما حين يعد)

قد ذكرنا حكم المبني على الضم، فأما المبني على الفتح فقد يقع في الأسماء والأفعال والحروف، فأما الأسماء فنحو: أيان وأين وكيف وشتان، وإنما بنيت على الفتح لأن قبل آخرها ساكن والفتحة خفيفة فاختاروا الانتقال من السكون إلى أخف الحركات، ومما يبنى من الأسماء على الفتح الأسماء المركبة في العدد وهي ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر، فيفتح آخرهما كيفما لفظ بهما، كقولك: جاءني أحد عشر رجلاً ورأيت أحد عشر رجلاً ومررت بأحد عشر رجلاً، وكان الأصل في هذا العدد أن يعطف الأخير على الأول فيقال عندي أحد وعشر، فلما حذف حرف العطف وجعل الاسمان بمنزلة اسم واحد أوجب تركيبهما البناء ليؤذن بحذف حرف العطف واختير في بنائهما الفتحة لأنها أخف الحركات، وكذلك تقول: هو بين بين أي بين الجيد والرديء ولقيته صباح مساء إذا أردت به أنك لقيته صباحاً ومساءً، فلما حذف واو العطف ركب الاسمان وبنيا على الفتح كما فعل بأحد عشر إلى تسعة عشر، فإن أضفته قلت: أجيئك صباح مساء فأصله على هيئته بغير واو العطف والمراد به الصباح وحده، والبناء على الفتح في الأفعال الماضية الخالية من علامة التانيث نحو: قام وأكرم وانطلق واستخرج، قلت حروف الكلمة أو كثرت، وكذلك الفعل المضارع إذا دخلت عليه النون الثقيلة كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]، وكقوله تعالى: ﴿هَلْ يُذْهِبْنَ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥]، وأما البناء في الحروف على الفتح فنحو: رب وإن وأخواتها الخمسة، ونحو: ثم من حروف العطف وفائها وواوها. (وأمس مبني على الكسر فإن صغر صار معرباً عند الفطن) (وجير أي حقاً وهؤلاء كأمس في الكسر وفي البناء)

وأما حكم المبني على الكسر فيقع في الأسماء والحروف ولا يدخل الأفعال إذ لا مدخل للكسر فيها إلا أن يعرض كقوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلُ﴾ [المزمل: ٢]، فالكسر الموجود في هذا الفعل وإن كان أصله مبنياً على السكون لالتقاء الساكنين، والأسماء كقولك أمس، وهو مبني على الكسر في قول الجمهور إلا أن يصغر أو يضاف فيعرب أو يعرف أو ينكر، وقد بناها بعض العرب على الفتح وأنشد:

لقد رأيت عجباً مذ أمسا عجائزاً مثل السعالي خمسا
ياكلن ما في رحلهن همسا لا ترك الله لهن ضرسا

وجير بمعنى حقاً وقيل بمعنى نعم، وقد تستعمل في اليمين، وهو مبني على الكسر وعلة بنائه على حركة أن قبل آخره حرفاً ساكناً وكسر لالتقاء الساكنين، وهؤلاء فيه معنى التثنية والإشارة وحرك بالكسر كما قيل في جير والحروف مثل باء الجر مطلقاً ولا مه مع المظهر والمضمر نحو بزيد وبك ولزيد.

(وقيل في الحرب نزال مثل ما قالوا حذام وقطام في الدما)

اعلم أن المعدول عن فعل إلى فعال مبني على الكسر وهو يأتي على أربعة أضرب: أحدها: بمعنى الأمر كقولك: نزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك ودراك بمعنى أدرك، قال الشاعر:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الذعر

وقال آخر:

تراكها من إبل تراكها أما ترى الموت لدى أوراكها

والثاني لا يستعمل إلا في النداء كقولك: يا خباث يا لكاع يا فجار، والثالث:

اسم المصدر نحو فجار ويسار، قال الشاعر:

فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معاً قالت أعمأ وقابله

والرابع: من أسماء النساء ما عدل عن فاعلة نحو حذام وقطام ورقاش
وغلاب وكان الأصل حاذمة وقاطمة وراقشة وغالبة، وأكثر العرب تبني هذه
الأسماء على الكسر، وعليه قول الشاعر:

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

وقد أجراها بعضهم مجرى العربات فضمها في الرفع وفتحها في النصب والجر:
(وقد بنى يفعلن في الأفعال فبأله مغير بحال)
(تقول منه النوق يسرحن ولم يسرحن إلا للحاق بالنعم)

إذا جمعت المؤنث في الفعل ألحقت بآخره النون الخفيفة فقلت: الهندات يقمن
ولن يقمن ولم يقمن فيستوي فيه لفظ المرفوع والمنصوب والمجزوم، وعلامة
إضمارهن وجمعهن النون وليست هذه النون كالنون التي بعد الياء في تذهيين ولا هي
بعلامة شيء من الإعراب إلا يجوز سقوطها في الجزم والنصب، وإنما هي كالياء في
تذهيين بل إذا لحقت الفعل الماضي أسكنت آخره كقولك النسوة خرجن، وإن لحقت
الفعل المضارع أوجبت بناءه بعد أن كان معرباً وصار على حد واحد في الرفع
والنصب والجزم، وبنيت لام الفعل منه أيضاً على الوقف لاتصال هذه النون بها كما
يفعل ذلك في الفعل الماضي في قولك: فعلت وفعلت وفعلت وحسبت، وكذلك
إذا كان آخر الفعل معتلاً بقي على حاله كقولك: النسوة يعفون ويرمين ولن
يعفون ولم يرمين، وفي القرآن: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(فهذه أمثلة لما بنى جائلة دائرة في الألسن)
(وكل مبني يكون آخره على سواء فاستمع ما أذكره)

حد البناء لزوم آخر الكلمة بحركة أو سكون وأن لا يتغير حاله مع وقوعه
 موقع رفع أو نصب أو جر أو جزم أو عطفه على ما قبله، فأما الأعداد فإنك
 إن عطفت بعضها على بعض أعربت بها كقولك: واحد واثنان وثلاثة أو
 وصفتها كقولك: تسعة أكثر من ثمانية، وإن ذكرتها مرسله بغير حرف عطف
 بنيتها فقلت: واحد اثنان ثلاثة أربعة، وهكذا حروف الهجاء إن أجريتها
 مجرى الاسم أعربت بها كقولك: كتبت صادًا مستوية وسينًا محققة، وإن سردتها
 بغير حرف عطف بنيتها أيضًا على الوقف، وعلى هذا قرئ ﴿كَيْهَيْقُصْ﴾
 [مريم: ١]، فأما من قرأ صاد بكسر الدال فإنه أراد به الأمر من المصاداة وهي
 المعارضة، وأما فتح الميم في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل
 عمران: ١-٢]، فإنما فتحت لأجل التقاء الساكنين منها ومن اسم الله تعالى ولو
 لم تلها الألف واللام لكانت ساكنة كما سكنت في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ذَلِكَ
 ﴿الْكَيْتَابُ﴾ [البقرة: ١-٢]، ﴿الْمِصْرُ﴾ [الأعراف: ١]، وكان القياس أن يكسر
 الميم على ما يوجب التقاء الساكنين إلا أنهم كرهوا الكسر لثلاثي يجمع في كلمة
 كسرتان بينهما ياء هي أصل الكسرة فتثقل الكلمة فلاجل ذلك عدلوا إلى
 الفتحة التي هي أخف الحركات فاعرف ذلك وقس عليه.

(وقد تقضت ملحمة الأعراب	مودعة بدائع الأعراب)
(فانظر إليها نظر المستحسن	وحسن الظن بها وأحسن)
(وإن تجدد عينا قسدا خللا	فجل من لا عيب فيه وعلا)

(والحمد لله على ما أولى	فنعم ما أولى ونعم المولى)
(ثم الصلاة بعد حمد الصمد	على النبي المصطفى محمد)
(وآله الأئمة الأطهار	القائمين في دجى الأسفار)
(ثم على أصحابه وعترته	وتابعي مقالته وسنته)

* * *

فهرست

الصفحة	
٥	مقدمة
٦	باب الكلام
٨	باب الاسم
٩	باب الفعل
١١	باب الحرف
١٢	باب النكرة والمعرفة
١٤	باب التعريف
١٦	باب قسمة الأفعال
١٩	باب الأمر
٢٤	باب الفعل المضارع
٢٧	باب الإعراب
٢٩	باب التنوين
٣٢	باب الأسماء التي ترفع بالواو وتسمى المعتلة
٣٤	باب حروف العلة
٣٥	إعراب الاسم المنقوص
٣٨	باب المقصور من الأسماء
٣٩	باب التثنية
٤٢	باب جمع التصحيح
٤٥	باب جمع المؤنث السالم
٤٧	باب جمع التكسير
٥٢	باب حروف الجر
٥٧	باب القسم
٥٩	باب الإضافة
٦١	باب المضاف
٦٢	باب كم الخبرية
٦٣	باب مبتدأ
٦٨	باب اشتغال الفعل بما يلحقه من الضمائر
٦٩	باب الفاعل
٧٢	باب ما لم يسم فاعله
٧٤	باب المفعول به
٧٧	باب ظننت وأخواتها
٧٩	باب عمل اسم الفاعل المتون
٨١	باب المصدر

الصفحة

٨٤ باب المفعول له
٨٦ باب المفعول معه
٨٨ باب الحال
٩١ باب التمييز
٩٢ باب نعم وبش
٩٣ باب حبذا
٩٥ باب كم الاستفهامية
٩٦ باب الظرف
١٠٠ باب الاستثناء
١٠٤ باب لا في النفي
١٠٧ باب التعجب
١١٠ باب الإغراء
١١١ باب التحذير
١١٢ باب إن وأخواتها
١١٥ باب كان وأخواتها
١١٨ باب ما النافية الحجازية
١٢٠ باب النداء
١٢٥ باب الترخيم
١٢٨ باب التصغير
١٣٣ باب الحروف الزوائد
١٣٧ باب النسب
١٤١ باب التوابع
١٤٩ باب ما لا ينصرف
١٦٢ باب العدد
١٦٥ باب نواصب الأفعال
١٧٢ باب الحذف
١٧٣ باب الجوازم
١٧٩ باب البناء

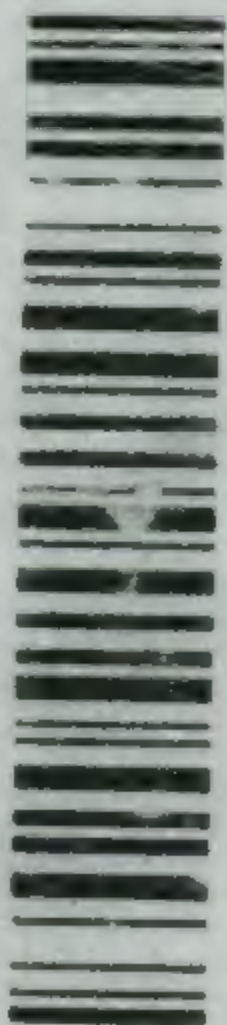
شرح
مِثْقَلُ الْمُحْتَضَرِّ

للعامة الشيخ
أبي محمد القاسم بن علي الحريزي البصري

دار البصائر



Bibliotheca Alexandrina



1202839

دار البصائر



تصميم الغلاف
أحمد توفيق
دار البصائر